

٢٠٠٧/٧/٢٩

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة النجاح الوطنية - نابلس .

عمادة كلية الدراسات العليا .

الصناعة في محافظة جنين

— دراسة جغرافية —

[إعداد :

مصطفى عثمان مصطفى غانم .

[إشراف :

د. عزيز سالم دويك

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في الجغرافيا بكلية

الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس ، فلسطين .

نابلس - 1997 .

-i-

الصناعة في محافظة جنين
- دراسة جغرافية -
إعداد :
مصطفى عثمان مصطفى غانم .

نوقشت هذه الرسالة بتاريخ 26 / ١ / 1998

أعضاء لجنة المناقشة :

د. عزيز دويك

أ. د. كمال عبد الفتاح

أ. د. عبد الفتاح أبو شكر

د. حسين أحمد

مشرفاً .

عضواً .

عضواً .

عضواً .

وأجيزت .

التوقيع



-ب-

أهدي

إلى روح والدي ووالدتي ،
وإلى زوجتي وأبنائي ، وشقيقاتي ،
وإلى أساتذتي في جميع مراحل تعليمي ،
وإلى كل الذين منحوني حبهم وعطفهم
وشجعوني على إتمام هذا العمل .
أهدي هذه الرسالة .

-2-

شكر وتقدير

أشكر الله العليّ القدير وأحمده على نعمه وتوفيقه الذي مَنّ علي بالصحة والصبر لإنهاء هذا البحث .
وأقدم بالشكر والعرفان لأستاذي المشرف الدكتور عزيز دويك على ما قدمه لي من رعاية واهتمام ، وما قدّمه لي من نصيح وإرشاد في سبيل تحقيق أهداف الرسالة .

وكل الشكر والتقدير إلى أساتذتي أعضاء لجنة المناقشة الأستاذ الدكتور / كمال عبد الفتاح ، والأستاذ الدكتور / عبد الفتاح أبو شكر والدكتور/ حسين أحمد على تقبلهم مناقشة هذه الرسالة وعلى ما قدموه من ملاحظات وتوجيهات لإثراء هذه الرسالة .

وأقدم بخالص الشكر والتقدير إلى الأخ الأستاذ الدكتور نسيم برهم من الجامعة الأردنية على تفضله بقراءة الرسالة وإيلاء توجيهاته القيمة .

كما وأشكر عطفة السيد محافظ جنين الأخ زهير مناصرة لما أبداه من ملاحظات حول القطاع الصناعي في المحافظة . ولا يفوتني أن أشكر الأخ حيدر رشيد نائب محافظ جنين على ما قدمه لي من مساعدة . ويسعدني أن أقدم بالشكر والعرفان إلى كل من رئيس بلدية جنين الأخ وليد أبو موسى ، ورئيس بلدية قباطية الأخ محمد أبو الرب ، ورئيس بلدية اليامون الأخ صالح نواهضة ، والمدراء الإداريين ، وأقسام الهندسة، والحرف الصناعية ، والعاملين في هذه البلديات لما قدموه من عون ومساعدة . كما أقدم بالشكر الجزيل إلى أصحاب المنشآت الصناعية في المحافظة والعاملين فيها لما أبدوه من تعاون لإنتاج هذه الرسالة . كما أخص بالشكر مدير المركز الجغرافي الفلسطيني والأخوة العاملين فيه لتعاونهم في رسم خرائط هذه الرسالة . كما أقدم بالشكر إلى الأخ د. حسن أبو لبدة مدير دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية وموظفيها . ووزارة الصناعة وموظفيها ، وأخص بالذكر الدكتور عطا سليم والمهندس كمال غانم، الذين قدموا لي كل عون ومساعدة . ولا يفوتني أن أقدم بالشكر الجزيل إلى زملائي في مكتب التربية والتعليم ومديرو المدارس ومعلموها في المحافظة الذين شجعوني على المضي في هذا العمل وقدموا لي كل مساعدة ممكنة أثناء توزيع الإستانات وجمعها ، وأخص بالشكر الأستاذ محمد عبد الرحمن مشرف اللغة العربية الذي قام بمراجعة الرسالة وتدقيقها لغوياً . كما أشكر مدير مركز بلدية جنين التكنولوجي والعاملين فيه على تكرمهم بطباعة الرسالة .

وكل الشكر والتقدير إلى جميع أفراد عائلتي وأبنائي الذين وفروا لي كل وسائل الراحة والتعاون لتحقيق هذه الهدف وأخص بالشكر ولدي الصغير حسين الذي عمل جاهداً في إدخال المعلومات إلى الحاسوب والعمل على طباعة وتنسيق الرسالة . وكل الشكر والتقدير إلى جميع الأخوة الذين ساعدوني وأمدوني بعطفهم وحبهم وتشجيعهم .

والحمد لله رب العالمين

مصطفى غانم

جنين / 12 تشرين ثاني / 1997.

-د-

محتويات الرسالة

الصفحة

أ	قرار لجنة المناقشة
ب	الإهداء
ج	شكر وتقدير
د	محتويات الرسالة ..
هـ	فهرس الجداول
و	فهرس الأشكال ..
ز	فهرس الخرائط
ح	فهرس الملاحق
ط	الملخص بالعربية
ي	خريطة محافظات الضفة الغربية

الفصل الأول

الصناعة في محافظة جنين

دراسة جغرافية

2	مقدمة
6	المفاهيم والمصطلحات
8	مشكلة الدراسة
9	أهداف الدراسة
10	أهمية الدراسة
10	منهج الدراسة وأدواتها
11	مجتمع الدراسة
13	المشاكل التي واجهت الدر الميدانية
13	الخلفية الجغرافية
14	الخلفية التاريخية والاجتماع
17	الدراسات السابقة

الصفحة**الفصل الثاني :**

الباب الأول :

24 مقومات الصناعة في محافظة جنين

29 الباب الثاني: العوامل المؤثرة في اختيار الموقع الصناعي

الفصل الثالث**واقع الصناعة في محافظة جنين**

الباب الأول :

41 تطور القطاع الصناعي في محافظة جنين

الباب الثاني :

49 نوع الصناعة وتوزيعها الجغرافي في المحافظة .

الفصل الرابع :**بنية الصناعة في محافظة جنين :**

الباب الأول :

55 الصناعات الرئيسة في المحافظة

الباب الثاني :

80 الإنتاجية في القطاع الصناعي

الباب الثالث :

98 المواد الخام ومصادرها

الباب الرابع :

103 العمالة في القطاع الصناعي

الباب الخامس :

118 تسويق المنتجات الصناعية

الصفحة**الفصل الخامس :****التخطيط الصناعي والمناطق الصناعية المقترحة في محافظة جنين**

الباب الأول :

125 المناطق الصناعية المقترحة

الباب الثاني :

164 قطاع الصناعة - التلوث والآثار البيئية -

الباب الثالث :

173 المستقبل الصناعي والنمط الصناعي المفضل لخدمة محافظة جنين

الفصل السادس :**النتائج والتوصيات**

179..... النتائج والتوصيات

188 مصادر الدراسة ومراجعتها

192 ملحق الجداول

200 ملحق رقم (1)

201 ملحق رقم (2)

204 ملحق رقم (3)

210 ملحق رقم (4)

211 الملخص بالإنجليزية

فهرس الجداول

الصفحة	المحتوى	رقم الجدول
36	العوامل المؤثرة في اختيار الموقع الصناعي	1/2
37	معدل أجرة العامل في الضفة وإسرائيل	2/2
46	تاريخ تأسيس المنشآت الصناعية في المحافظة	2/3
47	الأهمية النسبية للصناعات في المحافظة	3/3
59	التوزيع الجغرافي لمناشير الحجر في محافظة جنين	1/4
79	توزيع المؤسسات الصناعية في محافظة جنين حسب الملكية	5/4
90	الطاقة الإنتاجية من الطاقة الكلية في مصانع المحافظة	13/4
93	أسباب عدم استغلال الطاقة الإنتاجية الممكنة	14/4
95	الفروق في الإنتاجية بين قطاعات الصناعة منخفض البقعة وغزة وجنين	15/4
99	المصادر الرئيسية للمواد الخام المستخدمة في الصناعة	16/4
102	التصرفات التي يلجأ إليها المستثمرون في حال حدوث مشكلة في المواد الخام	17/4
106	تصنيف العاملين في المنشآت الصناعية	18/4
109	توزيع العاملين حسب فئات الأجور	19/4
111	نسب فئات الأجور في كل من الصناعات الكبيرة والصغيرة في البقعة وغزة وجنين	20/4
113	متوسط تكاليف الإنتاج الشهرية مقابل كل عامل في كل من الأردن وفلسطين لعام 1994	21/4
119	مناطق تسويق المنتجات الصناعية في المحافظة	22/4
120	المشاكل التي تواجه تسويق المنتجات الصناعية في المحافظة	23/4
136	مقومات الصناعة في محافظة جنين والحد الأعلى للتقدير	1/5
148	المفاضلة بين المناطق الصناعية في محافظة جنين في حال قيام مشاريع مشتركة	2/5
156	المفاضلة بين المناطق الصناعية في محافظة جنين في حال عدم قيام مشاريع مشتركة (البديل الوطني)	3/5
161	المفاضلة بين المناطق المشتركة والبديلة ووجود احتمال قيام بديل وطني	4/5
192	الجدول الملحق	

-و-

فهرس الأشكال

الصفحة	المحتوى	رقم الشكل
77 توزيع العمال على المصانع الصغيرة	1/4
97 مصادر التمويل للمشاريع الصناعية في محافظة جنين	2/4

-ز-

فهرس الخرائط

الصفحة	المحتوى	رقم الخريطة
15	الأجزاء التي اقتطعت من محافظة جنين عام 1948	1/1
31	التوزيع الجغرافي للصناعات في مدينة جنين	1/2
32	التوزيع الجغرافي للصناعات في بلدة قباطية	2/2
48	التوزيع الجغرافي للصناعات في محافظة جنين	1/3
52	التوزيع الجغرافي لأنواع الصناعة في محافظة جنين	2/3
57	توزيع مقالع الحجر في بلدة قباطية	1/4
135	المناطق الصناعية المقترحة	1/5

-ح-

فهرس الملاحق :

رقم الملحق	المحتوى	الصفحة
الملحق رقم 1	معلومات عامة عن المصانع في محافظة جنين	200
الملحق رقم 2	توزيع الصناعات في محافظة جنين حسب نوع الصناعة وعدد العمال	201
الملحق رقم 3	إستبانات البحث	204
الملحق رقم 4	تكاليف البنية التحتية للمنطقة الصناعية المقترحة من قبل بلدية جنين	210

-ط-

ملخص الرسالة

هذه الرسالة الجامعية دراسة ميدانية لجغرافية الصناعة في محافظة جنين ، وقد تضمنت ستة فصول ، تحدث الفصل الأول فيها عن منهجية الدراسة ، في حين تناول الفصل الثاني مقومات الصناعة والعوامل المؤثرة في اختيار الموقع الصناعي . أما الفصل الثالث فقد تناول واقع الصناعة في المحافظة من حيث تطور القطاع الصناعي ، ونوع الصناعة وتوزيعها الجغرافي . في حين تعرض الفصل الرابع من الرسالة إلى الحديث عن بُنية الصناعة في المحافظة من حيث الصناعات الرئيسية في المحافظة ، والإنتاجية في القطاع الصناعي، والطاقة الإنتاجية، والمواد الخام ومصادرها ، والعمالة في القطاع الصناعي ، والتسويق . أما الفصل الخامس فقد تحدث عن التخطيط الصناعي في المحافظة، حيث تناول المناطق الصناعية المقترحة، وعلاقة القطاع الصناعي القائم والمناطق الصناعية المقترحة بالتلوث والآثار البيئية في المحافظة، ثم تناول المستقبل الصناعي والنمط الصناعي المفضل لخدمة المحافظة. أما الفصل السادس فقد تناول النتائج والتوصيات التي توصلت إليها الدراسة .

وقد تمت معالجة الدراسة باستخدام أسلوب الإحصاء الوصفي عن طريق إدخال البيانات إلى الحاسوب باستخدام برنامج SPSS . وقد تم دراسة المؤسسات الصناعية وتوزيعها في المحافظة حسب عدد العاملين فيها وقد قسمت إلى: الصناعات الكبيرة والصناعات المتوسطة والصناعات الصغيرة . وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- تعتبر الصناعة حديثة العهد في المحافظة .
- تركز الصناعات الرئيسية في المدينة نفسها .
- العشوائية وعدم التخطيط في التوزيع الجغرافي للصناعات في المحافظة .
- افتقار اقتصاد القطاع الصناعي في المحافظة إلى الروابط الأمامية والخلفية .
- وجود طاقة إنتاجية عاطلة بسبب الواقع الاقتصادي السيء الذي تعيشه المحافظة .
- ارتباط القطاع الصناعي في المحافظة بالاقتصاد الإسرائيلي .
- أظهرت الدراسة أن هناك مجموعة من المقومات الطبيعية والبشرية التي يمكن الاعتماد عليها في تأسيس مناطق صناعية في المحافظة .

وبناء على النتائج فقد أوصى الباحث :

- بأن تعمل الجهات المسؤولة في السلطة الوطنية الفلسطينية بإعادة تشييد البنى التحتية الأساسية في المحافظة لخدمة القطاع الصناعي .
- العمل على تطوير القطاع الزراعي جنباً إلى جنب مع القطاع الصناعي .
- العمل على تطوير التعليم التقني في المحافظة لرفع مستوى العاملين في القطاع الصناعي .
- العمل على إيجاد أسواق خارجية والاهتمام بنوع الصناعة لرفع القدرة التنافسية لهذه الصناعات في الخارج . - العمل على تأسيس وإنشاء مؤسسات الإقراض الصناعي .
- العمل على إعادة التوزيع الجغرافي للصناعات وتوجيه قسم منها للمناطق الريفية للعمل على تطوير الريف وإنعاشه.



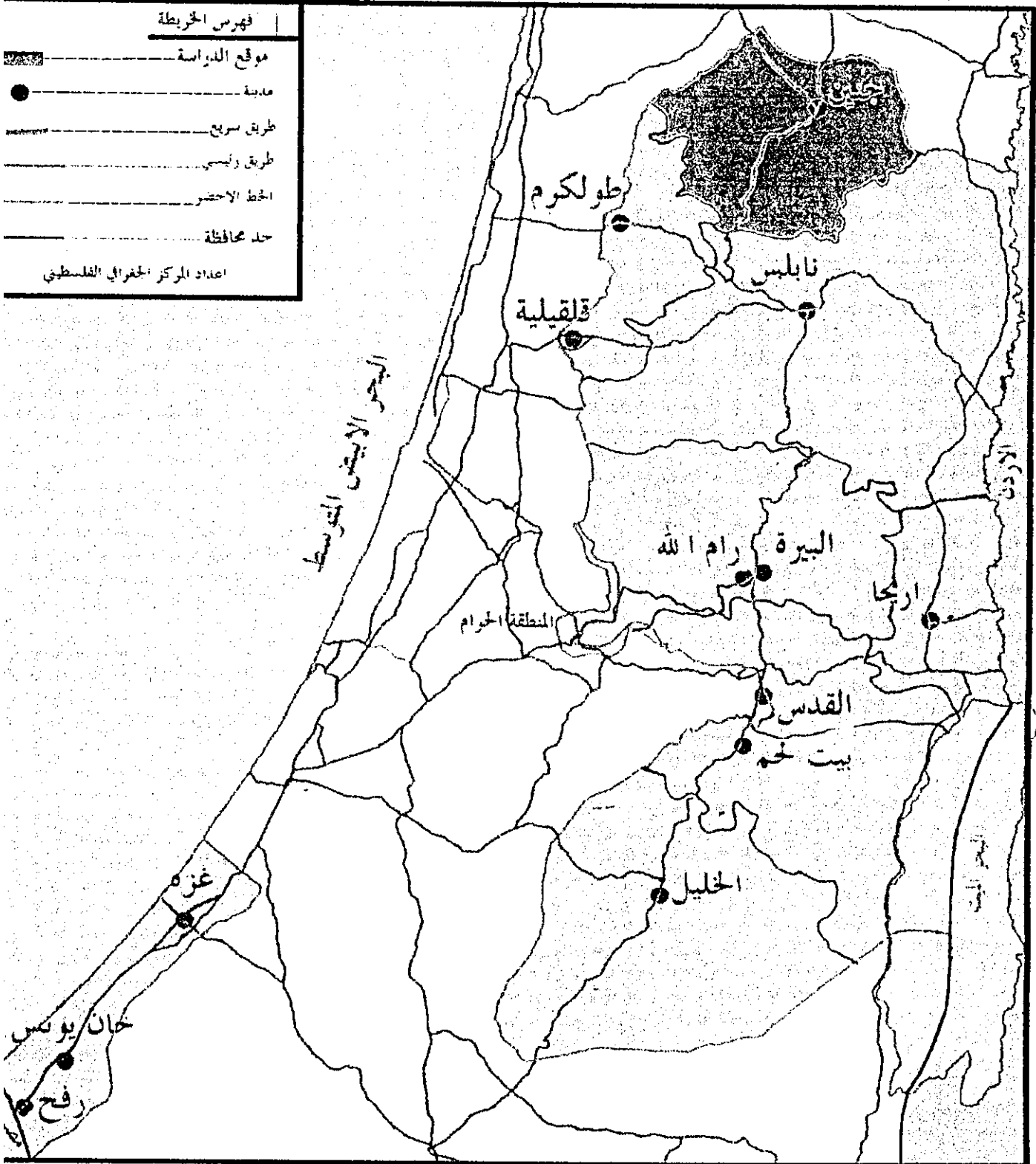
الموقع الجغرافي لمحافظة جنين



فهرس الخريطة

- موقع الدراسة
- مدينة
- طريق سريع
- طريق رئيسي
- الخط الأخضر
- حد محافظة

اعداد المركز الجغرافي الفلسطيني



الفصل الأول :

الصناعة في محافظة جنين

- دراسة جغرافية -

مقدمة	1-1
المفاهيم والمصطلحات	2-1
مشكلة الدراسة	3-1
أهداف الدراسة	4-1
أهمية الدراسة	5-1
منهج الدراسة وأدواتها	6-1
مجتمع الدراسة	7-1
المشاكل التي واجهت الدراسة الميدانية	8-1
الخلفية الجغرافية	9-1
الخلفية التاريخية والاجتماعية	10-1
الدراسات السابقة	11 -1

1-1 - مقدمة : Introduction

تحرص الدول النامية على تنمية قطاع الصناعة الذي يعتبر حجر الزاوية بالنسبة للبناء الاقتصادي ، وعاملاً مؤثراً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ونظراً لأهمية الصناعة في المجتمعات البشرية فإن الجغرافيا الاقتصادية تهتم بها كفرع رئيس من فروع دراستها.

لقد شهدت جغرافية الصناعة خلال السنوات الأخيرة تطورات مهمة ، كانت انعكاساً للتطورات التي حدثت للنشاطات الإنتاجية عامة ، وللنشاطات الإنتاجية الصناعية خاصة . (1) أما عن الارتباط بين الجغرافيا والتخطيط الصناعي فإن دراسة مقومات التوزيع الجغرافي للصناعات المختلفة ، وارتباطها بمصادر المواد الأولية ، والوقود ، والعمال ، والأسواق ، وتوفير سبل المواصلات بين مراكز الإنتاج ومناطق الاستهلاك ، وعلاقة ذلك بتكاليف الإنتاج الصناعي ، تفيد بالضرورة في وضع أسس الارتباط الأفقي والرأسي للصناعات المتصلة ببعضها قدر الإمكان وتطبيق مبدأ التكامل الصناعي . (2)

إن المشاكل والمعوقات التي أوجدها الاحتلال الإسرائيلي للقطاعات الاقتصادية المختلفة، ومنها قطاع الصناعة في الضفة الغربية ، حال دون قيام صناعة متطورة ، كما حال دون نمو الصناعات القائمة ، التي غلب عليها استثمار رأس المال الفردي غير المدعوم ، وغير المحمي لتلك الصناعات التي لم تستطع في أغلب الحالات الصمود أمام منافسة الصناعات الإسرائيلية المدعومة والمحمية والأكثر تطوراً ، والأقدر على المنافسة .

لقد كان للاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية منذ عام 1967 سياسة اقتصادية واضحة لربط الاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية بالاقتصاد الإسرائيلي ، حيث لم تتوفر أي سياسة مالية ، أو نقدية ، أو خطط تطويرية واضحة ، لخدمة الاقتصاد الفلسطيني . حيث أقامت سلطات الاحتلال العوائق والقيود ، وأصدرت الأوامر العسكرية ، التي تهدف إلى منع تطور الاقتصاد الفلسطيني ، وجعله غير قادر على الحياة ، بهدف استغلاله ، ونهب ما فيه من موارد بشرية واقتصادية .

1- صالح ، حسن عبد القادر ، 1985 ، مدخل إلى جغرافية الصناعة ، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان ، الطبعة الأولى، ص 17.

2- أبو عيانة ، فتحي محمد ، 1984 ، الجغرافيا الاقتصادية، دار النهضة العربية، بيروت ، ص 656

وكان القطاع الصناعي أكثر القطاعات تضرراً ، حيث عمدت سلطات الاحتلال إلى إضعاف البنية الصناعية بوضع العراقيل أمام نموها وتطورها . وعمدت إلى فتح أسواق الضفة الغربية أمام المنتجات الإسرائيلية مما أدى إلى سيطرة هذه المنتجات على أسواق الضفة الغربية وانهيار كثير من الصناعات الفلسطينية كمصنع الكبريت في مدينة نابلس ، وعملت كذلك على فرض القيود على دخول المنتجات الصناعية الفلسطينية إلى الأسواق الإسرائيلية حتى لا تنافس هذه المنتجات الإسرائيلية . حيث تعمل آلية السوق الذي تتحكم فيه إسرائيل على خدمة النشاط الاقتصادي الإسرائيلي على حساب الاقتصاد الفلسطيني . (1)

إن السياسة الاقتصادية التي مارسها الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية أدت إلى هروب رأس المال الوطني ، واتجاه العمالة الفلسطينية سواء كانت العادية أو الخبيرة إلى سوق العمل الإسرائيلي ، أو إلى الأسواق العربية ، كما أن سيطرة السلطات العسكرية الإسرائيلية على المعابر الحدودية كان وسيظل عائقاً أمام أي تطور صناعي في الضفة الغربية .

لقد أظهرت الدراسة الميدانية لقطاع الصناعة في محافظة جنين أن الصناعة بمفهومها الحديث قد بدأت في المحافظة مع بداية الثمانينات من هذا القرن حيث تبين أنه حتى عام 1964 لم يكن في المدينة أكثر من 64 مؤسسة حرفية ، وكان قطاع الزراعة هو المسيطر ، وفي عام 1980 وصل عدد المؤسسات الصناعية إلى 131 مؤسسه منها صناعات رأسمالية حديثة ، كمصنع الأدوات والمحاريث الزراعية ومصانع لإنتاج المواد البلاستيكية ، ومصنع للأعلاف ، ومصانع للباطون الجاهز ، بالإضافة إلى أن كل المؤسسات الصناعية بدأت باستخدام الآلات سواء الحديثة منها أو المستعملة . هذا على مستوى المدينة، أما على مستوى قرى المحافظة فلم يكن في تلك القرى حتى عام 1980 سوى معاصر الزيتون ، ولكن بعد هذا التاريخ بدأت المؤسسات الصناعية في الدخول إلى القرى ، وازداد عدد هذه المؤسسات مع بداية الانتفاضة ليغطي الحاجات الاستهلاكية للسكان نتيجة حالات الإغلاق ، ومنع التجول ، والإضرابات ، وصعوبة وصول سكان القرى إلى المدينة لقضاء حاجاتهم ، فارتفعت نسبة المؤسسات الصناعية في القرى لتشكّل ما نسبته 70.4% في عام 1997 من مجموع الصناعة في المحافظة .

1- أبو شكر ، عبد الفتاح وآخرون ، 1991 ، التصنيع في الضفة الغربية ، مركز التوثيق والمخطوطات والنشر ، نابلس ، ص 33 .

إن غياب الدراسات المتعلقة بموضوع جغرافية الصناعة في محافظة جنين ، وقلة المعلومات الإحصائية الرسمية المتعلقة بوضع القطاع الصناعي في المحافظة من حيث تطور هذا القطاع ، واليد العاملة فيه ، وإنتاجيته ، وإمكانات تطويره كانت من مبررات هذه الدراسة.

وتتبع أهمية هذه الدراسة من كون محافظة جنين محافظة زراعية بالدرجة الأولى ، ونظراً لكون القطاع الزراعي وحده يعجز عن تقديم فرص الاستخدام لجميع سكان المحافظة ، وضرورة العمل على تخفيف الضغط السكاني على الموارد الزراعية في المحافظة ، والعمل على توفير المنتجات الصناعية التي يحتاجها السكان والقطاع الزراعي . ونظراً للعلاقة التي نشأت ما بين الشركات الصناعية في المحافظة والشركات الإسرائيلية فيما يعرف بعملية التعاقد من الباطن Subcontracting وتأثير ذلك على الصناعة في المحافظة . كما أن التطورات السياسية الأخيرة وتوقيع معاهدة السلام ما بين الفلسطينيين وإسرائيل ، وإمكانية تأثير ذلك على إيجاد حدود تجارية مفتوحة ، وفتح أسواق خارجية أمام المنتجات الصناعية الفلسطينية ، وفتح الأسواق الفلسطينية أمام السلع العربية والأجنبية والتحدي الناجم عن ذلك أمام الشركات الصناعية المحلية في مدى قدرتها التنافسية أمام الصناعات الخارجية سواء على مستوى السوق المحلي أو الأسواق الخارجية ، لكل هذه العوامل رأى الباحث العمل على دراسة القطاع الصناعي في المحافظة وسبل تطويره وتنميته .

لقد عملت هذه الدراسة على دراسة القطاع الصناعي في المحافظة من حيث الحجم ، والملكية، والتوزيع الجغرافي للصناعة ، ونوع الصناعات السائدة ، والتعاقد من الباطن القائم ما بين الشركات الصناعية في المحافظة والشركات الإسرائيلية ، ودراسة الحالة الاقتصادية للعاملين في القطاع الصناعي والمشاكل التي تواجه العاملين في هذا القطاع ، كذلك تم دراسة القدرة التنافسية للصناعات الفلسطينية أمام الصناعات الأردنية والعربية .

وبعد دراسة وضع القطاع الصناعي تم دراسة التخطيط للمستقبل الصناعي في المحافظة ، حيث تم عرض مجموعة اقتراحات لإنشاء مناطق صناعية مقترحة سواء على مستوى مناطق صناعية مشتركة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي أو على مستوى مناطق صناعية وطنية كمناطق بديلة في حالة عدم قيام مشاريع حدودية مشتركة . كما تمت دراسة أنواع الصناعات المقترحة التي يمكن أن يستفيد منها اقتصاد المحافظة بشكل خاص والاقتصاد الوطني الفلسطيني بشكل عام .

ومن المؤمل أن تضيف هذه الدراسة مجموعة من المؤشرات حول وضع القطاع الصناعي في محافظة جنين من حيث عدد المنشآت العاملة ، ونوع الإنتاج ، واليد العاملة ، والمشاكل التي يواجهها القطاع الصناعي ، وغيرها من الأمور التي تهم القطاع الصناعي . حيث تم طرح مجموعة من المقترحات التي يمكن أن تساهم في تطوير هذا القطاع بحيث يخدم القطاع الزراعي في المحافظة ، وأن يعمل القطاعان معاً لخدمة اقتصاد المحافظة والاقتصاد الوطني الفلسطيني . كما يؤمل أن تكون هذه الدراسة بداية لدراسات أخرى تشمل جميع جوانب الموضوع التي لم تغطيها هذه الدراسة .

ويمكن بناءً على النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة والتوصيات التي قدّمتها أن تستفيد منها الجهات المعنية بالتخطيط الصناعي في المحافظة سواءً في السلطة الوطنية الفلسطينية كوزارة الصناعة، ووزارة الحكم المحلي ، والبلديات في المحافظة ، أو المستثمرين سواءً على مستوى الشركات المحلية أو العالمية التي يمكن أن تعمل على تطوير القطاع الصناعي في المحافظة .

وقد اشتملت الدراسة على ملخص للرسالة وكلمتي الشكر والإهداء ، وخريطة تبين الموقع الجغرافي لمحافظة جنين ، وفهارس للجداول والأشكال والخرائط ، وعلى مجموعة من الملاحق وملخص باللغة الإنجليزية وقد تكونت الدراسة من ستة فصول:

حيث تناول الفصل الأول منهجية الدراسة والدراسات السابقة . أما الفصل الثاني فقد اشتمل على بايين تناول الأول مقومات الصناعة في محافظة جنين ، في حين تناول الباب الثاني العوامل المؤثرة في اختيار الموقع الصناعي في المحافظة .

وفي الفصل الثالث تمت دراسة واقع الصناعة في محافظة جنين .

أما الفصل الرابع فقد تناول موضوع بنية الصناعة في محافظة جنين وقد اشتمل على خمسة أبواب ، تناول الباب الأول الصناعات الرئيسة في محافظة جنين ، والتعاقد من الباطن بين الشركات الصناعية في جنين والشركات الإسرائيلية ، وبنية الصناعة في المحافظة من حيث الحجم والملكية . أما الباب الثاني فقد تناول الإنتاجية في القطاع الصناعي ، والطاقة الإنتاجية ، في حين تناول الباب الثالث المواد الخام ومصادرها ، وفي الباب الرابع تمت دراسة العمالة في القطاع الصناعي ، وتناول الباب الخامس تسويق المنتجات الصناعية .

وفي الفصل الخامس تمت دراسة التخطيط الصناعي والمستقبل الصناعي في المحافظة وقد تناول هذا الفصل ثلاثة أبواب ، تناول الباب الأول المناطق الصناعية المقترحة ، في حين تناول الباب الثاني علاقة القطاع الصناعي القائم والمناطق الصناعية المقترحة بالتلوث والآثار البيئية في المحافظة ، وفي الباب الثالث تم دراسة المستقبل الصناعي والنمط الصناعي المفضل لخدمة محافظة جنين . وقد تناول الفصل السادس النتائج والتوصيات التي توصلت إليها الدراسة . وأخيراً لا بد من الإشارة إلى أن الإحصاءات الواردة في هذه الرسالة هي لغاية شهر نيسان من عام 1997 .

1-2- المفاهيم والمصطلحات :

1- مفهوم الصناعة : للصناعة أكثر من تعريف وذلك حسب الزاوية التي ينظر منها الباحث يطلق الكثير من الباحثين كلمة الصناعة على نشاط الصناعة التحويلية أو مجمل النشاطات الإنتاجية ، ويشار أحياناً إلى أن لفظ صناعة : يدل على نشاط مصانع لتحويل المواد الخام بوسائل طبيعية ، أو ميكانيكية، أو كيميائية إلى منتجات صناعية أكثر قيمة . (1)

ويعرف الدكتور الزوكة الصناعة بأنها العمليات التي تخضع لها المواد الخام فتزيد من قيمتها (2). The processing of raw material to enhance its value
ووضعت الأمم المتحدة تعريفاً للصناعة ، بأنها تحويل مواد عضوية أو غير عضوية بعمليات ميكانيكية أو كيميائية إلى منتجات أخرى سواءً أنجزت بآلات ميكانيكية أو الأيدي العاملة سواءً في المصنع ، أو الورشة ، أو البيت . (3)

2- جغرافية الصناعة : فرع من فروع الجغرافية الاقتصادية التي تهتم بدراسة المواقع الصناعية وتحليل العوامل التي ساعدت على قيامها حيث هي ، ودراسة تركيب هذه المواقع ووظيفتها ، ومدى أثرها على كل عنصر من عناصر النشاط الاقتصادي في المنطقة وعلى طبيعة النشاط الاقتصادي في المنطقة نفسها (4) .

1- صالح ، حسن عبد القادر ، 1985 ، مدخل إلى جغرافية الصناعة ، مصدر سابق ص28.

2- الزوكة ، محمد خميس ، 1988 ، جغرافية المعادن والصناعة ، دار المعارف الجامعية ، الإسكندرية ، ص519.

3- طه ، صبريه علي محمد ، 1993 ، الصناعة في قطاع غزة ، دراسة جغرافية ، رسالة ماجستير ، الجامعة الأردنية ، ص6.

4- شريف ، إبراهيم وآخرون ، 1981 ، جغرافية الصناعة ، بغداد ، ص21 .

أما في هذه الدراسة فتعريف الصناعة يعني تحويل المواد الخام ميكانيكياً أو كيميائياً إلى منتجات صناعية صالحة لإشباع حاجات المستهلك بغض النظر عن حجم ومكان التحويل.

3- الصناعات التحويلية : Manufacturing Industry ذلك النشاط الذي يقوم على مجموعة من العمليات التي تعتمد على الآلات والطاقة ، وتتم عبر نظام متكامل من العمل المصنعي والخدمات ، لتحويل مادة أو أكثر إلى مواد جديدة تختلف في خصائصها الشكلية والإستعمالية .(1)

4- التنمية الصناعية : Industrial Development وتعني السياسة المخططة أو المستهدفة ، لبناء وتطوير الصناعة الوطنية للمشاريع الصناعية لغرض إجراء تغيير في البنية الصناعية للاقتصاد الوطني (2) .

5- التصنيع : Industrialization وتعني عملية تحويل منظمه للبلاد الزراعية ، إلى بلاد صناعية بإدخال الآلات والمكائن إلى مختلف القطاعات الاقتصادية .

6- المنشأة : Establishment وهي مؤسسه أو جزء منها تنتج بشكل أساسي مجموعه واحدة من السلع حيث يهدف تجزيء المؤسسة الواحدة إلى عدة منشآت خلق وحدات إحصائية أكثر تجانساً من الناحية الإنتاجية . (3)

7- المنطقة الصناعية : هو مكان تتجمع فيه الصناعات المختلفة في مساحة من الأرض يتم تخطيطها ضمن تصميمات محددة ومعايير تتلاءم مع حاجة المصانع لإقامة منشآت صناعية عليها ، ويتم تأجير هذه المنشآت إما بالإيجار أو بطريقة الشراء الإيجاري ، ويتم تجهيز المنطقة الصناعية بمشاريع البنية التحتية ، وتوفير كافة الخدمات اللازمة ، وللمنطقة إدارة موحدة تقوم على تقديم الحوافز للمستثمرين(4)

1- السماك ، محمد وآخرون ، 1984 ، أسس جغرافية الصناعة ، الموصل ، ص 20 .

2- السماك ، محمد وآخرون ، 1984 ، مصدر سابق ، ص 22 .

3- دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية ، أكتوبر 1996 ، المسح الصناعي ، نتائج أساسيه 1994 ، التقرير الأول ، ص 21 .

4- صالح ، حسن عبد القادر ، 1985 ، مصدر سابق ، ص 261 .

- 8- الإنتاج الإجمالي القائم : عبارة عن قيمة السلع والخدمات المنتجة خلال فتره زمنية، نتيجة ممارسة نشاط إنتاجي سواء كان رئيسياً أو ثانوياً، ويشمل ذلك السلع والخدمات المنتجة للاستخدام الذاتي (1).
- 9- التلوث البيئي : Environmental Pollution وجود مادة غريبة أو أكثر (ملوثات Pollution) في أي مكون من مكونات البيئة يجعلها غير صالحة للاستعمال أو يحد من استعمالها . (2)
- 1-3- مشكلة الدراسة :

إن الصفة الاقتصادية الغالبة على المحافظة هي أنها محافظة زراعية ، يعتمد الجزء الأكبر من سكانها على العمل في القطاع الزراعي وتبلغ نسبة العاملين في هذا القطاع 30.3% من مجموع القوى العاملة في المحافظة . (3)

ويبرز دور القطاع الزراعي في محافظة جنين ، من خلال إمكانية قيام قطاع صناعي يعتمد على المواد الخام الزراعية المتوفرة في المحافظة ونظراً لقلّة الدراسات التي تناولت موضوع الصناعة في محافظة جنين من الناحية الجغرافية ، فقد جاءت هذه الدراسة . وسيحاول الباحث تغطية الجوانب التي لم تغطيها الدراسات السابقة والتي تناولت الموضوع من وجهة نظر اقتصادية بحثه لا كدراسة جغرافية .

-
- 1- دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية ، أكتوبر 1996 ، المسح الصناعي ، نتائج أساسية 1994 ، التقرير الأول ، ص 22 .
- 2- اشتية ، محمد سليم ، وحمد ، علي خليل ، 1995 ، حماية البيئة الفلسطينية ، مركز الحاسوب العربي ، نابلس ، ص 69 .
- 3- دائرة الإحصاء الفلسطينية ، مسح القوى العاملة ، رقم 5، نتائج أساسية ، دورة شباط آذار 1997 ، ص 60

1-4- أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل حجم وبنية الصناعة القائمة في محافظة جنين واستعراض تطورها الزمني والمكاني وتوقع إمكانيات واتجاهات تطورها في المستقبل .
كما تهدف إلى دراسة المشاكل التي يعاني منها القطاع الصناعي في المحافظة ، ومحاولة طرح اقتراحات لحل تلك المشاكل .

كما تهدف إلى دراسة إمكانية قيام مناطق صناعية في المحافظة تخدم اقتصاد المحافظة والاقتصاد الوطني الفلسطيني . ولتحقيق هذه الأهداف ستعمل الدراسة على الإجابة عن الأسئلة التالية :
1- ما هو تأثير موقع محافظة جنين على الحد السياسي المعروف بخط الهدنة لعام 1948 ما بين الضفة

الغربية وإسرائيل في قيام وتوطن الصناعة في المحافظة ؟

2- ما هو تأثير الاحتلال الإسرائيلي على نمو وتطور الصناعة في المحافظة ؟

3- هل سيؤدي وجود تجمع صناعي فيها إلى جذب صناعيين محليين أو من الخارج بعد الواقع السياسي الجديد ؟

٢٩٦٠٥٩

4- ما هو انعكاس التطورات السياسية في حال وجود حدود تجارية مفتوحة على القدرة التنافسية للصناعة المحلية ؟

5- ما هو تأثير عملية التعاقد من الباطن Subcontracting مع الشركات الإسرائيلية على الصناعة الفلسطينية ؟

6- ما هي الاقتراحات التي يمكن أن تساهم في تطوير قطاع الصناعة في المحافظة ، وتجعله قادراً على خدمة الاقتصاد الوطني الفلسطيني ؟

1-5- أهمية الدراسة :

تتبع أهمية هذه الدراسة من كونها الدراسة الأولى التي تعالج موضوع الصناعة في محافظة جنين من وجهة نظر جغرافية ، وتعتبر مكملةً للدراسات السابقة التي تناولت الموضوع من وجهة نظر اقتصادية . كما تتبع أهمية هذه الدراسة من كون محافظة جنين محافظة زراعية بالدرجة الأولى ، وضرورة العمل على دراسة سبل تطوير وتنمية القطاع الصناعي في المحافظة ، وتتبع هذه الحاجة لتطوير القطاع الصناعي من :

- 1- أن القطاع الزراعي وحده يعجز عن تقديم فرص استخدام لجميع سكان المحافظة .
- 2- أن العمل على تطوير القطاع الصناعي سيعمل على تطوير قرى المحافظة وتنميتها .
- 3- توفير فرص العمل لكثير من القادرين على العمل في المحافظة ، والحد من مشكلة البطالة.
- 4- تخفيف الضغط السكاني على الموارد الزراعية في المحافظة .
- 5- توفير المنتجات الصناعية التي يحتاجها السكان والقطاع الزراعي .
- 6- زيادة الدخل الفردي وتحسين مستوى المعيشة لدى السكان .

1-6- منهج الدراسة وأدواتها :

ستتم معالجة الدراسة بإتباع المنهج الوصفي باعتباره أحد المناهج المهمة في مثل هذه الدراسات أما من حيث الأسلوب فسيعمل الباحث على جمع البيانات من المصادر التالية :

- المصادر المكتبية : وتنقسم إلى قسمين :

- أ- التقارير والنشرات والإحصاءات الصادرة عن الدوائر الرسمية مثل : البلديات والمجالس القروية ، والغرفة التجارية الصناعية والزراعية في جنين ، ومكتب العمل ، ونقابة العمال ، ودائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية ، وغيرها من المؤسسات ذات العلاقة بالموضوع .
 - ب- المراجع المكتبية ذات الصلة بموضوع الصناعة والجغرافيا الصناعية ، بالإضافة إلى الدراسات والبحوث التي لها علاقة بموضوع البحث .
- وفي الأمور التي لا يمكن تغطيتها عن طريق الدراسة النظرية سيقوم الباحث بدراسة ميدانية للمصانع في محافظة جنين .

ولتحقيق أهداف الدراسة فقد تم تصميم ثلاث استبيانات :

- 1- إستبانة خاصة بأصحاب المنشآت الصناعية وتحتوي اثني عشر سؤالاً يجب عليها صاحب المنشأة الصناعية أو مديرها المسؤول .
 - 2- إستبانة خاصة بالمنشأة الصناعية نفسها وما يتصل بها من مدخلات Inputs ومخرجات Outputs وتحتوي على تسعة وثلاثين سؤالاً يجب عليها صاحب المنشأة الصناعية أو مديرها المسؤول .
 - 3- إستبانة خاصة بالعاملين في المنشأة الصناعية وتحتوي عشرين سؤالاً يجب عليها العامل نفسه .
- وتمت معالجة البيانات باستخدام برنامج SPSS واستخدمت بعض الأساليب الإحصائية مثل النسب المئوية ، والتكرارات ، مقاييس الإنتاج الجزئية .

1-7- مجتمع الدراسة

- سيشمل الحيز الجغرافي لهذه الدراسة المصانع المنتشرة في مدينة جنين ، كما ستشمل المؤسسات الصناعية المنتشرة في قرى المحافظة . وقد اشتمل مجتمع الدراسة على :
- 1- المصانع التي تتشابه في الإنتاج ويقل عددها عن 3 مصانع سيتم مسحها مسحاً شاملاً.
 - 2- المصانع التي تتشابه في الإنتاج ويزيد عددها عن 3 مصانع سيتم أخذ عينة عشوائية بمقدار 30%.
 - 3- سيتم دراسة العاملين في القطاع الصناعي عن طريق عينة عشوائية بمقدار 30% من مجموع العاملين في المنشآت الصناعية .

طريقة البحث :

- قام الباحث بإجراء دراسة استطلاعية على ثلاثين مصنعاً بطريقة عشوائية شملت ثلاثين صناعة مختلفة من حيث نوع الصناعة وحجمها وأماكن انتشارها ، كما تمت دراسة ثلاثين من أصحاب المنشآت الصناعية بغض النظر عن حجم المؤسسة ، وتمت دراسة ثلاثين عاملاً في المصانع المذكورة بغض النظر عن نوع العمل الذي يقومون به . وقد هدفت العينة الاستطلاعية إلى :
- تحديد حجم العينة .
 - فحص الإستبانة شكلياً وفنياً .
 - دراسة حالات الرفض ونوعية البيانات المقدمة من مجتمع العينة .

بعد الانتهاء من جمع الاستبانات ودراسة الإجابات عليها جرى تعديل الاستبانات النهائية بشكلها المرفق في نهاية هذا البحث، الملحق رقم (3). وقد تمت الدراسة الميدانية في هذا البحث بطريقتين: الأولى : المسح الشامل لكافة المؤسسات التي يقل عددها عن ثلاث منشآت وتشارك بنفس نوع الإنتاج، وقد بلغ عددها 14 منشأة .

الثانية : عن طريق المعاينة الإحصائية ، حيث تم تحديد عينة الدراسة بـ 30% من مجموع المنشآت الصناعية في المحافظة ، بحيث يمكن لهذه العينة أن تمثل مجتمع الدراسة ، ويتم تعميم المعلومات التي يتم التوصل إليها عن طريق هذه العينة .

وقد استخدمت العينة العشوائية الطبقية Stratified Random Sample حيث تم اختيار العينة العشوائية بمقدار 30% من مجموع المنشآت حسب الحجم الذي تمثله هذه المنشآت كالتالي :

1- المصانع الكبيرة والتي يزيد عدد العمال فيها عن 10 عمال تم حصر 32 منشأة صناعية تشكل ما نسبته 16.6% من مجموع المنشآت التي تم اختيارها ، ويعمل بها 732 عاملاً يشكلون ما نسبته 60.4% من مجموع العاملين .

2- المصانع المتوسطة والتي يتراوح عدد العمال فيها ما بين 5 - 9 عمال تم حصر 30 منشأة صناعية من المنشآت التي تم اختيارها ، تشكل ما نسبته 15.5 % من مجموع المنشآت ويعمل بها 204 عمال يشكلون ما نسبته 16.8 % من مجموع العاملين .

3- المصانع الصغيرة والتي يقل فيها عدد العمال عن 5 تم حصر 131 منشأة صناعية من المنشآت التي تم اختيارها ، تشكل ما نسبته 67.9 % من مجموع المنشآت ويعمل بها 277 عاملاً يشكلون ما نسبته 22.8% من مجموع العاملين .

وقد تم توزيع 364 إستبانه على العاملين في هذه المنشآت بعينة عشوائية تمثل 30% من مجموع العاملين . وقد تم استعادة 316 إستبانه منها تمثل 86.8% من مجموع الإستبانات ، وتم إلغاء باقي الإستبانات لعدم اكتمال شروط صحتها . وبعد جمع الإستبانات وتدقيقها تم إدخال المعلومات إلى الحاسوب حيث تم إخراج البيانات والجداول المطلوبة .

1-8- المشاكل التي واجهت الدراسة الميدانية :

ومن أهم المشاكل التي واجهها الباحث أثناء العمل الميداني :

- 1- رفض بعض أصحاب المنشآت التعاون مع الباحث بحجة أن المعلومات قد تصل إلى مصلحة الضرائب .
 - 2- عدم وعي أصحاب المنشآت للفائدة العلمية لهذه الإستبانة فقد أهملها البعض وعبأها البعض الآخر بدون اهتمام .
 - 3- نتج عن عدم وعي أصحاب المنشآت أن قام البعض منهم بتعبئة الإستبانات بمعلومات غير دقيقة مما اضطر الباحث لإلغاء مثل هذه الإستبانات .
 - 4- قسم من أصحاب المنشآت لم يسمح للعمال بتعبئة الإستبانات الخاصة بهم .
- بعد ذلك قام الباحث بإدخال الإستبانات المعتمدة إلى الحاسوب للقيام بعملية تحليل البيانات التي تم جمعها من الميدان .

أتبع الباحث منهج الإحصاء الوصفي Descriptive statistics في هذه الدراسة وهذا المنهج ذو أهمية كبيرة في مثل هذه الدراسات . إذ يستخدم النسب المئوية ، والجداول ، والمتوسطات ، والأهمية النسبية للمناطق الصناعية حسب عدد المصانع ، والأيدي العاملة ، والاستثمار ، والأهمية النسبية للخدمات المتوفرة للمصانع . وقد عولجت بعض الفصول تبعاً للمنهج التاريخي وذلك عند التعرض للتطور التاريخي للصناعة في المحافظة .

1-9- الخلفية الجغرافية :

تقع مدينة جنين عند النهاية الشمالية لمرتفعات نابلس فوق أقدام الجبال المطلّة على سهل مرج ابن عامر ، على دائرة عرض 32.28 شمالاً وعلى خط طول 35.18 شرقاً ، كما تقع على الإحداثيات 208 عرض ، و178 طول ، حسب شبكة الإحداثيات الفلسطينية .

وتعتبر جنين ملتقى بينات ثلاث : البيئة الجبلية ، البيئة السهلية ، والبيئة الغورية . ويعتبر موقعها مركز تجمع طرق المواصلات القادمة من نابلس ، والعفولة ، وبيسان ، وهي نقطة مواصلات مهمة في الطرق المتجهة من حيفا ، والناصره شمالاً إلى نابلس والقدس جنوباً .

بعد عام 1948 فصلت جنين عن المناطق الشمالية من فلسطين واقتصرت ارتباطها بالمناطق الجنوبية في الضفة الغربية، وبذلك فقدت مركزها التجاري بسبب انقطاع خطوط النقل والمواصلات مع المدن الشمالية وحيفا ، و أصبحت تقع على أقصى الطرف الشمالي من الضفة الغربية . وقد بلغت مساحة لواء جنين قبل عام 1948 حوالي 835 كم² ، وبعد احتلال اليهود أجزاء من فلسطين عام 1948 اقتطع اليهود ما مساحته 243 كم² من اللواء ، وبذلك أصبحت مساحة اللواء 592 كم² (1). والخريطة رقم (1/1) تبين الأجزاء التي اقتطعت من اللواء عام 1948 . وتشغل هذه المساحة نحو 2.2 ٪ من مساحة فلسطين البالغة 27 ألف كم² ، أو ما يعادل 10.2 ٪ من مساحة الضفة الغربية . وتضم محافظة جنين أجزاء من سهل مرج بن عامر ، وحوضين سهليين هامين، الحوض الأول : ويشمل سهول عرابه ويعبد وقباطيه ويقع جنوب مدينة جنين وتبلغ مساحته 32000 دونم ، والحوض الثاني : مرج صانور أو ما يسمى بمرج الغرق ومساحته حوالي 23 ألف دونم ويقع جنوب مدينة جنين أيضاً . ويبلغ عدد سكان المحافظة حوالي 250 ألف نسمة حسب سجلات عام 1995 (2).

1-10 - الخلفية التاريخية الاجتماعية :

ترك موقع جنين بصماته على تاريخها منذ أن أنشئت ، فقد كانت عرضة للقوات الغازية المتجهة جنوباً أو شمالاً من بابليين وأشوريين ومصريين وأرميين وغيرهم . وقد دخلها المسلمون في القرن السابع الميلادي وتبعت التقسيم الإداري لجند الأردن . ثم تعاقبت عليها الأحداث التاريخية ، وحكمها الأتراك حتى عام 1918 حين احتلها الإنجليز مع بقية أجزاء فلسطين وبعد إن احتل اليهود فلسطين عام 1948 انفصلت جنين عن بقية المناطق الشمالية من فلسطين .

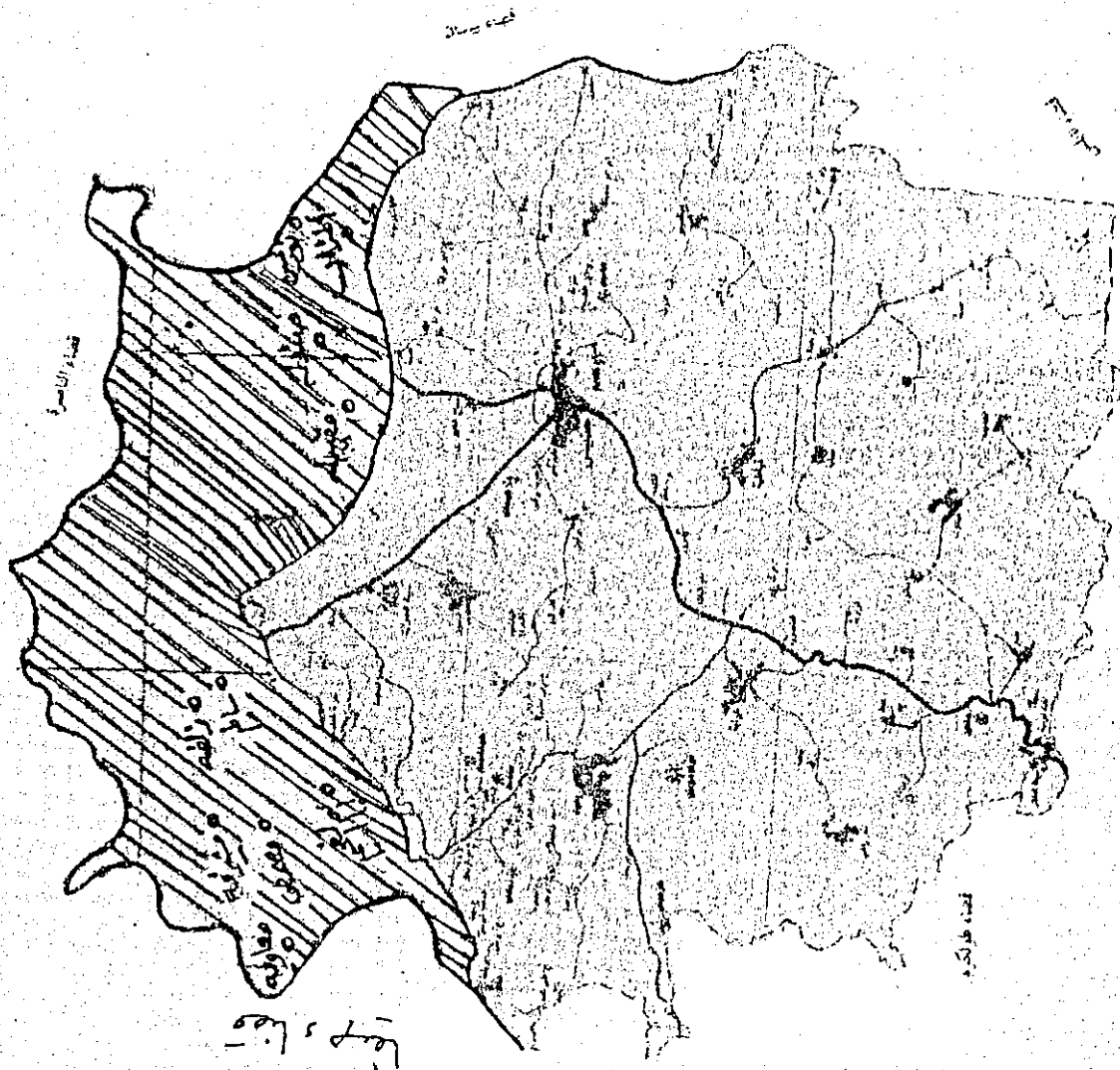
وفي عام 1967 تم احتلال جنين من قبل اليهود كبقية مناطق الضفة الغربية ، وقد أثرت الأحداث السياسية التي تعاقبت على المنطقة منذ عام 1948 على المدينة ، كما أثرت على غيرها من المدن الفلسطينية ، وحدثت هجرة كبيرة للاجئين الفلسطينيين إلى المدينة ، مما أدى إلى زيادة عدد سكان المدينة حيث وصل سنة 1978 إلى حوالي 30,000 نسمة (3) مما زاد في حركة العمران في المدينة.

1- الدباغ ، مصطفى مراد ، 1991 ، موسوعة بلادنا فلسطين ، الجزء الثالث ، القسم الثاني ، دار الهدى ، كفر قرع ، طبعة جديدة ، ص11.

2- وزارة الداخلية ، مكتب جنين ، 1995 .

3- الموسوعة الفلسطينية ، 1984 ، إصدار هيئة الموسوعة الفلسطينية ، دمشق، الطبعة الأولى ، المجلد الثاني ، ص83 .

١٩٤٨ م - تاريخ الطبع



فهرست الاساطیر و افسانه‌ها

1. **Introduction**

三三三

المجلد الثاني

三

三

وہابی

مجلس

9.

2

... of ...

بدون اتمحافص

31

不可不察

1
2
3
4
5
6
7
8
9
10
11
12

.....

Journal Article

—

100-301

100

1

هاتف: ٥٥٥٥٥٥٥٥

三

—

三三三

مذہب کی پستی و انحطاط

100

三、



1571

三

وزارة التعليم والتربية

10

11

12

13

14

15

16

17

18

19

20

21

22

23

24

25

26

27

28

29

30

31

32

33

34

35

36

37

38

39

40

41

42

43

44

45

46

47

48

49

50

51

52

53

54

55

56

57

58

59

60

61

62

63

64

65

66

67

68

69

70

71

72

73

74

75

76

77

78

79

80

81

82

83

84

85

86

87

88

89

90

91

92

93

94

95

96

97

98

99

100

وقد واكب التطورات التاريخية على المدينة إعادة النظر في مخططاتها وتعددت وظائف المدينة ، حيث أن تقدم جنين وتحولها من الحياة الريفية إلى الحضرية أدى إلى تنوع وظائفها ومن هذه الوظائف :

1- الوظيفة الزراعية : تمارس جنين هذه الوظيفة منذ القدم بسبب صلاحية أرضها للزراعة ، وملاءمة الظروف المناخية. وتعد جنين ومحافظتها من أغنى المناطق الزراعية في الضفة الغربية ، حيث تزرع فيها أنواع الحبوب والخضر والفواكه .

2- الوظيفة الإدارية : حيث تعتبر مدينة جنين مركزاً لمحافظة تبلغ مساحتها 592 كم² ، ويسكنها حوالي 250 ألف نسمة ، ويلحق بها حوالي 73 بلدة وقرية وخربة ومن أكبر بلداتها : طوباس وقباطية ويعبد واليامون وعرابة وجبع وميثلون وطمون وسيطة الحارثية وسيطة الظهر وصانور والزبابدة . وتضم مجموعة من الدوائر الحكومية كمحافظة جنين ، والتربية والتعليم ، والداخلية ، والزراعة والبيطرة ، والصحة ، والشؤون الاجتماعية ، وغيرها .

3- الوظيفة التجارية : كانت وجهة التجارة من جنين قبل عام 1948 نحو حيفا والناصرية وبيسان وصفد ، وبعد انتهاء حرب 1948 انقطع اتصال جنين بهذه المدن واقتصرت اتصالاتها بباقي أنحاء الضفة الغربية والأردن، وواجه التجار مصاعب كبيرة نتيجة للوضع السياسي الجديد الناتج عن حرب 1948. وبعد استقرار الأوضاع بدأت الحركة التجارية تعود إلى المدينة ، فأصبحت جنين تستورد المنتجات الصناعية من الخارج وتصدر الخضار والفواكه . وفي هذه الفترة كان هناك سوق قديم في المدينة يطلق عليه مخلياً السباط ، وكان هذا السوق مركز المدينة التجاري وظل كذلك حتى بداية الستينات عندما بدأ بإنشاء شوارع حديثة في المدينة . وبدأ تطور حضاري حقيقي في المدينة بعد عام 1967 بعد أن عاد الاتصال بينها وبين باقي مدن فلسطين ، وانتعشت الحركة الاقتصادية فيها ، وعاد موقعها القديم ليأخذ مكانته مرة أخرى وأنشئت الشوارع ، والأحياء السكنية الحديثة ، وامتد العمران بكافة الاتجاهات في المدينة وخاصة نحو الشمال والغرب على الشوارع الرئيسية جنين - الناصرة ، جنين - حيفا (1).

1- الموسوعة الفلسطينية ، المصدر السابق ، 1984 ، ص 87.

4- الوظيفة الصناعية :

لم تذكر قديماً أي وظيفة صناعية كانت تؤديها مدينة جنين ، وكانت الحرف السائدة فيها هي حرف يدوية تخدم القطاع الزراعي ، وحاجة المستهلكين المحليين ، من محادد ومناجر ومخايط تعمل يدوياً ، ولم تظهر في المدينة صناعات مهمة . وقد نجم ذلك بسبب انقطاع مدينة جنين عن باقي مدن فلسطين الشمالية عام 1948 لوقوعها على الخط الأخضر الذي حرّمها من الأسواق الشمالية التي يمكن أن تتعش وضعها الاقتصادي . وظل الحال كذلك حتى عام 1967 حين فتحت الحدود من جديد بين جنين وباقي مدن فلسطين ، وعادت جنين لتأخذ أهميتها التجارية مرة أخرى على الطرق الواصلة بين شمال فلسطين وجنوبها ، وبين المناطق الداخلية والمناطق الساحلية .

11-1- الدراسات السابقة :

يعتبر موضوع الجغرافيا الصناعية موضوعاً حديثاً نسبياً ، حيث كانت الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع عبارة عن دراسات اقتصادية، ولا تزال الدراسات في موضوع الجغرافيا الصناعية قليلة ، وهناك دراسات تناولت موضوع الجغرافيا الصناعية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة والأردن . ومن الدراسات التي تناولت موضوع الصناعة في الضفة الغربية :

1- الدراسة التي قام بها كل من مراد أبو الهيجا وسامي فطيمة بالتعاون مع الغرفة التجارية

الصناعية والزراعية في المدينة سنة 1996 حول الوضع الاقتصادي في محافظة جنين .

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

- 1- معظم المنشآت الاقتصادية في المحافظة هي منشآت تجارية لكن حجم الأموال المستغلة في المنشآت الصناعية أكبر بالمقارنة معها .
- 2- معظم المؤسسات التجارية الصناعية المختلفة مركزة في قرى محافظة جنين بالدرجة الأولى كما أن المؤسسات الخدمائية مركزة في مدينة جنين .
- 3- يسود الطابع الحرفي و العائلي أوجه النشاط الاقتصادي في محافظة جنين ، حيث تشكل هذه المؤسسات ما نسبته 68 % من إجمالي المنشآت القائمة .
- 4- بلغت نسبة المنشآت الاقتصادية العاملة في محافظة جنين التي لا تُشغل عمالاً بأجر أي عائلية الملكية 81 % من المنشآت القائمة .

- 5- لوحظ أن النشاط الصناعي في محافظة جنين هو النشاط الرئيس من حيث تشغيل العمال بأجر ، ويتضح ذلك من خلال نسبة العاملين بأجر والتي بلغت 63% من مجموع العاملين .
- 6- أن نسبة المنشآت الصناعية القائمة والتي تعمل بطاقة إنتاجية أقل من 60% تساوي 52% من المنشآت الصناعية القائمة .
- 7- من دراسة مصادر الاستيراد للمؤسسات الصناعية في محافظة جنين تبين أن 55% من هذه المنشآت تعتمد على التجارة الداخلية فيما بينها ، و 21% تعتمد على الاستيراد من إسرائيل و 6% على الاستيراد من الدول الأجنبية .

2- دراسة د. محمود أبو الرب سنة 1990 عن صناعة الأدوات الزراعية في فلسطين .

وقد توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج أهمها :

- أن رأس المال الوطني الفلسطيني قادر على تطوير نفسه و النهوض بالصناعات الوطنية إلى المستوى العالمي إذا ما استثمر بالشكل الصحيح .
- صناعة الأدوات الزراعية الحديثة في فلسطين لا تعاني من مشاكل إنتاجية أو فنية بقدر ما تعاني من ضيق الأسواق المحلية والإسرائيلية .
- صناعة الأدوات الزراعية الحديثة في فلسطين قادرة على منافسة الصناعات الأوروبية والأمريكية واليابانية نوعاً وسعراً .

3-دراسة د. عبد الفتاح أبو شكر ، د. سمير عبد الله صالح ، د. عاطف علاونة 1991 حول

التصنيع في الضفة الغربية .

وقد اشتملت الدراسة على تطور الصناعة في الضفة الغربية منذ الانتداب البريطاني على فلسطين حتى الوقت الحاضر ، وقد قسم الباحثون المراحل التي مرت بها الصناعة في الضفة الغربية إلى ثلاث مراحل:

- أ- مرحلة الانتداب البريطاني : كانت الصناعة في الضفة الغربية كما هي الحال في باقي أجزاء فلسطين عبارة عن صناعات تحويلية تعتمد بصورة أساسية على تصنيع الإنتاج الزراعي ، كطحن الحبوب ، واستخراج الزيوت النباتية، وصناعة الصابون .

- كان الإنتاج الصناعي موجهاً للسوق المحلي بهدف سد احتياجات السوق .
- كانت أهم المعوقات التي اعترضت الإنتاج الصناعي في تلك الفترة ندرة المواد الخام وخاصة المعدنية ، وضيق السوق المحلي .
- إبان فترة الانتداب البريطاني تطورت ظاهرة الثنائية Dualism في القطاع الصناعي في فلسطين، إذ تطور القطاع الصناعي اليهودي الحديث والمتطور إلى جانب القطاع الصناعي العربي الضعيف والمتخلف . وقد أدت منافسة القطاع الصناعي اليهودي المتقدم إلى انحسار القطاع الصناعي العربي ومنع توسعه وحصره في نطاق ضيق .

ب - من عام 1948 حتى عام 1967

- بعد حرب 1948 أصبحت الضفة الغربية تشكل جزءاً من المملكة الأردنية الهاشمية وعلى الرغم من تخلف الصناعة فيها إلا أنها كانت أكثر تطوراً من الصناعة في الضفة الشرقية .
- من عام 1948 حتى عام 1967 بدأ تطور الصناعة يسير لصالح الضفة الشرقية أكثر منه في الضفة الغربية .

- حدث في هذه الفترة تطور وتوسيع للصناعات القائمة في الضفة الغربية وإدخال بعض الصناعات الجديدة ، مثل البلاستيك ، المواد الغذائية ، السجاير ، الأثاث .
- أما من حيث التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصناعية في الضفة الغربية في هذه الفترة فقد تركزت في محافظتي القدس ونابلس .

- أما من حيث حجم المؤسسات فقد تميزت المؤسسات الصناعية في الضفة الغربية في هذه الفترة بصغر الحجم ، حيث أن 76.2% من مجموع المؤسسات كان يعمل بها أقل من 5 عمال .

ج - الصناعة في الضفة الغربية بعد عام 1967 :

- إن السياسة الاقتصادية لسلطات الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية منذ احتلالها عام 1967 حتى الوقت الحاضر لم تكن سوى مجموعة من العوائق والعراقيل والقيود التي هدفت إلى منع تطور اقتصاد فلسطيني مستقل وقابل للحياة . حيث عملت سلطات الاحتلال على إلحاق الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي وجعلته تابعاً له بهدف استغلال ما فيه من موارد بشرية واقتصادية .

- تمثلت العراقيل التي وضعتها سلطات الاحتلال في منع تطور القطاع الصناعي في الضفة الغربية في:
- أ- سيطرة هذه السلطات على التجارة الخارجية والداخلية للضفة الغربية سيطرةً تامة .
 - ب- دمرت سلطات الاحتلال الإسرائيلي البنية المالية التحتية Financial Infrastructure للضفة الغربية عام 1967 ، حيث تم إغلاق كافة البنوك والمؤسسات المالية التي كانت قائمة في الضفة الغربية .
 - ج- عدم منح التراخيص لإنشاء صناعات جديدة أو توسيع الصناعات القائمة ، والعمل على تبديد رأس المال الفلسطيني في حال منح ترخيص لإقامة مصنع ما .
 - د- فرض ضرائب باهظة ورسوم جمركية عالية على الصناعات الفلسطينية ، كضريبة الدخل، وضريبة الإنتاج ، وضريبة القيمة المضافة ، وغيرها من أنواع الضرائب .
 - هـ- الإهمال التام لسلطات الاحتلال للقطاع الصناعي الفلسطيني في إنفاقها العام على القطاع الصناعي وعلى البنية التحتية المتعلقة بالمياه والكهرباء والهواتف والطرق . وقد توصلت الدراسة إلى حقيقتين:
 - - أنه لا يمكن أن تقوم نهضة صناعية شاملة في الضفة الغربية في ظل الاحتلال الإسرائيلي وأن زوال هذا الاحتلال يعتبر شرطاً أساسياً للتصنيع في الضفة الغربية .
 - - أن التوصيات التي اقترحها الدارسون تقع ضمن الإطار الذي لا يزال ممكناً أو متاحاً للشعب الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي وهذا النطاق ضيق بالإضافة إلى العراقيل والقيود التي تفرضها سلطات الاحتلال .

4- وفي دراسة د. عمر عبد الرازق بعنوان المسح الصناعي للأراضي الفلسطينية المحتلة الموصفات العامة - 1991 .

توصل الباحث إلى الحقائق التالية :

- أن تطور الدخل القومي المقاس بالدينار الأردني في الضفة الغربية هو المؤشر الأنسب لوصف الوضع الاقتصادي العام في الأراضي المحتلة .
- أن الدخل القومي بالدينار الأردني قد نما بشكل جيد في الأراضي المحتلة من سنة لأخرى، ولكنه عانى من فترات هبوط ونمو ضئيل .
- أن الدخل الحقيقي بالدينار الأردني في الضفة الغربية مرّ بدورات اقتصادية قصيرة ومتعاقبة .
- أن المتوسط السنوي لمعدلات النمو في الضفة الغربية في الفترات المختلفة كان كما يلي :

- فترة نمو أولى من سنة 1970 حتى سنة 1972 بلغت 25% سنوياً.
 - فترة نمو ثانية من سنة 1982 حتى سنة 1984 بلغت 8% سنوياً.
 - فترة نمو ثالثة من سنة 1986 حتى سنة 1987 بلغت 19% سنوياً.
 - أما بالنسبة لفترات الهبوط في الضفة الغربية فكانت كما يلي:
 - في الفترة من سنة 1988 حتى سنة 1989 هبط الدخل 4.4% و 2.4% على التوالي.
 - في عام 1979 هبط بمقدار 1%.
 - في عام 1985 هبط بمقدار 11% .
 - تشكل تجارة الأراضي المحتلة مع إسرائيل الجزء الأعظم من التجارة الفلسطينية الخارجية بشكل عام حيث بلغت حوالي 80% سنوياً.
 - نتيجة للتبعية الاقتصادية التي تأكدت مع امتداد فترة الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية المحتلة تبين أن واردات الأراضي المحتلة تأتي في معظمها من إسرائيل مباشرة أو عن طريق وكلاء وتجار إسرائيليين ، حيث أن الضفة الغربية تستورد 90% من وارداتها من إسرائيل.
 - تشكل صادرات الضفة الغربية إلى إسرائيل ما مجموعه 71% من مجموع الصادرات في الفترة من سنة 1980 - سنة 1987.
 - تزايد عدد العاملين في الضفة الغربية الذين يعتمدون في معيشتهم على العمل في الاقتصاد الإسرائيلي، حيث تزايدت نسبة العاملين في إسرائيل من قوة العمل الإجمالية في الأراضي المحتلة حيث ارتفعت من 12% من القوة العاملة عام 1970 إلى 32% في الفترة من سنة 1970 - سنة 1987
 - أن السياسة الاقتصادية التي أتبعها إسرائيل في الأراضي المحتلة أدت إلى خلل واضح في البنية الهيكلية لاقتصاد هذه المناطق.
 - ومن الدراسات التي تناولت موضوع الصناعة في قطاع غزة :
- 1- دراسة صبريه علي محمد طه ((الصناعة في قطاع غزة المحتل)) / 1993**
- وقد توصلت الباحثة إلى مجموعة من النتائج أهمها:
- تعتبر الصناعات التحويلية حديثة العهد في القطاع حيث لم يوجد قبل 1948 صناعات تذكر .

- تعود بدايات الصناعة في قطاع غزة إلى عام 1960م.
- تمثل الملكية الفردية للمنشآت الصناعية أكثر أشكال الملكية شيوعاً حيث تصل إلى 97.8% من إجمالي ملكيات المنشآت الصناعية.

2- دراسة طاهر حيدر حردان : الصناعة ومستقبل تطورها في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين ، 1982 .

- وقد توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج أهمها:
- تغلب الصناعات الحرفية والصغيرة على بنية الصناعة في الضفة الغربية وقطاع غزة وتمثل نسبة هذه الصناعات 93.6 % من مجمل الصناعات القائمة.
- توصل الباحث إلى أن سوق الضفة الغربية وقطاع غزة ((المحتلين)) صغير الحجم.
- 3- دراسة بكر أبو كشك : الصناعة في الضفة الغربية وقطاع غزة ، 1981 .
- وقد توصل الباحث إلى العديد من النتائج أهمها:

- تميز القطاع الصناعي في الأراضي المحتلة بضعف نموه في عدد العمال وحجم الاستثمار.
- يعتمد النمو الصناعي على المبادرة الفردية مما يضطر كثير من المؤسسات إلى مواجهة خسائر كبيرة والخروج من السوق.

4- دراسة Bahiri Simch ,Industrialization in the west Bank and Gaza strip سنة 1987

- وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها:
- لم يكن هناك أي تطور صناعي ملموس خلال العشرين سنة الماضية من الاحتلال في الضفة الغربية وقطاع غزة ، حيث تم ربط الأراضي المحتلة بالاقتصاد الإسرائيلي . فجلبت هذه التبعية المنفعة لإسرائيل في حين خلقت العديد من المعوقات الاقتصادية والإدارية للتنمية الصناعية في الضفة الغربية.
- أن الصناعة في المناطق المحتلة هي صناعة تقليدية (مشاغل صغيرة مركزة على الأغذية والمنسوجات والخدمات والحرف اليدوية) .
- تستورد المناطق المحتلة 90 % من سلعها الصناعية من أو عبر إسرائيل فالأسعار أعلى من الأسعار العالمية بسبب زيادة الضرائب والتعريفات الجمركية الإسرائيلية ويصدر 70% من سلعها الصناعية إلى إسرائيل والبقية إلى الأردن.

أما عن الدراسات التي تناولت موضوع الصناعة في الأردن منها:

1- دراسة د. نسيم فارس برهم / تصنيع مدينة العقبة / 1995

وقد توصل الباحث إلى النتائج التالية :

- تتميز الصناعات في العقبة بصغر حجمها ، إذ يبلغ متوسط عدد العمال في المصنع الواحد 3.2 عاملاً باستثناء بعض الصناعات الكبيرة التي أنشأها وساهم في تطويرها القطاع العام . كما وينعدم الترابط بين هذه الصناعات .
- تلبي صناعات العقبة الحاجات الأساسية للسكان ، وتكاد تكون في معظمها من النوع ((غير الأساسي)) أي تلك التي لا يصدر إنتاجها خارج المدينة (باستثناء مجمع الأسمدة).
- يعود تاريخ معظم الصناعات في العقبة إلى العقدين الأخيرين ويتمشى تطور الصناعات مع تطور عدد السكان في المدينة .
- تعاني الصناعة في العقبة من جملة من المشاكل كان الموقع ، وصغر حجم السوق ، وطبيعة التنظيم وضعف الخدمات من أهمها .

2- دراسة حمود فرحان خالد مسعد / الصناعة في منخفض البقعة / 1992

وقد توصل الباحث إلى العديد من النتائج أهمها :

- تمثلت عوامل اختيار الموقع الصناعي بالسوق حيث احتل المرتبة الأولى بنسبة 30.7% لقربه من عمان ، يليه في الأهمية توفر المواصلات وانخفاض تكاليفها بنسبة 30% واحتل المرتبة الثالثة القرب من سكن المستثمر بنسبة 17% .
- واجهت الصناعة في منخفض البقعة عدّة مشكلات أدت إلى وجود طاقات عاطلة بلغت 31% .
- تعاني الصناعة في مخيم البقعة من ضعف في الروابط الأمامية والخلفية بين فروعها المختلفة وبينها وبين القطاعات الاقتصادية الأخرى .
- اعتمدت الصناعة على التمويل المحلي بالدرجة الأولى فقد بلغت نسبة رأس المال المستثمر المحلي 89% من مجمل رأس المال .
- انخفاض أجور العاملين في الصناعة فقد بلغ متوسط الأجر الشهري على مستوى جميع الصناعات الكبيرة والصغيرة 92 دينار .
- أن الحوافز التي تقدّم للعاملين شبه معدومة .

الفصل الثاني

مقومات الصناعة والعوامل المؤثرة في اختيار الموقع الصناعي في محافظة جنين :

الباب الأول :

مقومات الصناعة في محافظة جنين :

مقدمة

- 1- توفر المواد الخام الزراعية .
- 2- توفر المواد الخام اللازمة للصناعات الإثائية .
- 3- الموقع الجغرافي .
- 4- رخص وتوفر اليد العاملة .

الباب الثاني :

العوامل المؤثرة في اختيار الموقع الصناعي في المحافظة .

مقدمة .

- 1- وجود تجمع صناعي .
- 2- ملكية الأرض .
- 3- القرب من السوق .
- 4- القرب من سكن المستثمر .
- 5- القرب من طرق المواصلات .
- 6- رخص وتوفر اليد العاملة .

الفصل الثاني

الباب الأول :

مقومات الصناعة في محافظة جنين :

2-1-1 - مقدمة :

تبين من خلال الدراسة الميدانية التي قام بها الباحث لواقع الصناعة في محافظة جنين ، أن القطاع الصناعي في المحافظة يمر في الوقت الحاضر بمرحلة تحول من قطاع متخلف لم يساهم بدور فاعل في الدخل العام للمحافظة إلى قطاع يؤمل له أن يساهم مساهمة فاعلة في عملية التنمية الاقتصادية في محافظة جنين بوجه خاص والاقتصاد الوطني الفلسطيني بوجه عام ، خاصة وأن الأنتظار تتجه لإقامة منطقة صناعية حدودية يمكن أن تلعب دوراً مهماً في تنمية القطاع الصناعي إذا ما تم تنفيذها . والسؤال الذي يطرح نفسه هو ما مدى توفر مستلزمات التصنيع في محافظة جنين ؟

وللإجابة على هذا السؤال يمكن القول أن هناك مجموعة من العوامل التي يمكن أن تساهم في إنشاء صناعة ناجحة في جنين وأن تساهم في تطوير الصناعات القائمة وأهم هذه العوامل :-

1 - توفر المواد الخام الزراعية :

فقد بلغ مجموع الأراضي الزراعية في المحافظة 385,398 دونماً موزعة كالتالي :

197744 دونماً مزروعة بالأشجار المثمرة والحمضيات .

143101 دونم مزروعة بالمحاصيل الحقلية .

57540 دونماً مزروعة بالخضار البعلية والمروية (1).

إن هناك فائضاً سنوياً في الإنتاج الزراعي في المحافظة يؤدي إلى تدني أسعار المنتجات الزراعية وخاصة في حالة إغلاق الحدود مع إسرائيل . ولذا فإن استغلال الفائض الزراعي مع العمل على تطوير قطاع الزراعة في المحافظة سيؤدي إلى قيام صناعة ناجحة . كما أن اتساع مساحة الأراضي الزراعية وتنوع المزروعات في المحافظة يمكن أن يساهم في قيام صناعات يحتاجها القطاع الزراعي ، كصناعة الأسمدة ، أو الصناعات الكيماوية كالمبيدات الحشرية ، وغيرها من الصناعات .

1- دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية ، أيار 1997 ، الإحصاءات الزراعية ، 1993 ، 1994 ص 37 .

2. توفر المواد الخام اللازمة للصناعات الإنشائية :

إن وجود المحاجر في بلدة قباطية والتي تقدر مساحتها بحوالي 450 دونماً وهي المحاجر المكتشفة بالإضافة إلى الثروة التي لا تزال مدفونة ،(1) يمكن أن يساهم في صناعات إنشائية تعتمد على هذه المحاجر ، كالكسارات التي توفر المواد الخام اللازمة لصناعة الطوب ، والباطون الجاهز ، ومناشير الحجر . بالإضافة إلى إمكانية قيام صناعة ناجحة على مخلفات مناشير الحجر أو ما يسمى - بالكمخة- والتي يمكن الاستفادة منها في صناعة الدهانات ، والأسمدة ، والكلس وغيرها .

3. الموقع الجغرافي :

تتمتع محافظة جنين بموقع جغرافي هام على خطوط المواصلات الرئيسية التي تربط شمال فلسطين بجنوبها ، وتربط الساحل الفلسطيني بمنطقة الأغوار ، بالإضافة إلى موقعها على الخطوط الرئيسية التي توصل فلسطين بكل من الأردن وسوريا . إن موقع جنين على خط الهدنة ما بين فلسطين 1948 والضفة الغربية قد منحها ميزة قيام صناعة على الحدود وخاصة بعد معاهدة السلام الموقعة ما بين إسرائيل والسلطة الوطنية الفلسطينية ، تستفيد من حرية الحركة للعمال والبضائع على جانبي الحدود دون التأثير بالأوضاع السياسية ، بالإضافة إلى إمكانية الاستفادة من هذا الموقع بنقل الإنتاج الصناعي عبر الطرق الموصلة ما بين حيفا وعمان أو دمشق ، والاستفادة من خط سكة الحديد المقترح الذي سيربط حيفا بمدينة إربد في الأردن ، والمار بالقرب من مدينة جنين . ولهذا كان الاقتراح بإنشاء المنطقة الصناعية المقترحة في منطقة الجلعة ، شمال جنين وجنوب قرية مقبيلة في فلسطين 1948 والتي ستتولى تطويرها " شركة الشمال للاستثمار " والتي ستعمل على إنشاء منطقة صناعية تقدر مساحتها بحوالي 1600 دونم ، وتأمل في تشغيل 10000 عامل . (2)

وهناك أيضاً المنطقة الصناعية المقترحة لبلدية جنين والتي تقع شمال المنطقة الصناعية الموجودة حالياً والتي تبلغ مساحتها حوالي 400 دونم .

1- بلدية قباطية ، قسم الحرف والصناعات ، أيار ، 1997 .

2- مقابلة الباحث مع المسؤول عن شركة الشمال للاستثمار ، أيار ، 1997 .

4 - رخص اليد العاملة وتوفرها في المحافظة :

يبلغ عدد سكان محافظة جنين حوالي 250,000 نسمة حسب تقديرات مكتب الداخلية في مدينة جنين لعام 1995م . وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن نسبة الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة يشكلون ما نسبته 43.4% من مجموع السكان (1) ، وأن 86% من العاملين في القطاع الصناعي هم من عنصر الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين 20-50 عاماً ، وهم الذين يشكلون العنصر الأساسي في عملية التنمية الصناعية في المحافظة (2) ، وتتوفر فيهم ميزة اكتساب الخبرة العلمية بالإضافة إلى توفر مستويات تعليم جيدة فهم في الغالبية من حملة الثانوية العامة أو المعاهد والجامعات ، بالإضافة إلى أن قسماً من هؤلاء الشباب قد اكتسب الخبرة من خلال عمله في المصانع الإسرائيلية .

وحسب النظرية النيوكلاسيكية المعروفة باسم هيكشر — أولين Heckscher-Ohlin فإن هناك ميزة نسبية يمكن أن تستغلها المحافظة وهي وفرة اليد العاملة وتدني الأجور بإنشاء صناعات يمكن أن تستفيد من هذه الميزة كصناعة الملابس . (3)

إن توفر هذه العوامل مع إمكانية فتح معاهد تقنية في المحافظة تعمل على دعم القطاع الصناعي بالخبرات الفنية التي يمكن أن تشكل قاعدة لإقامة صناعات ناجحة خاصة إذا ما تم تشجيع المستثمرين المحليين على تكوين شركات ذات رأسمال ضخم قادر على الصمود أمام المنافسة في الأسواق المحلية والخارجية ، خاصة في الوقت الحاضر الذي يعيش فيه العالم بحدود مفتوحة أمام التجارة والتي لا تستطيع فيها الشركات ذات رؤوس الأموال البسيطة الصمود أمام الشركات الضخمة في الأسواق لا من حيث كمية الإنتاج ولا من حيث أسعار السلع المنتجة .

وقد أثبتت الدراسة الميدانية أن اليد العاملة في جنين هي في الغالب اليد العاملة العادية حيث شكلت ما نسبته 81% من مجموع اليد العاملة في القطاع الصناعي .

1- دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية ، المسح الديمغرافي للضفة الغربية وقطاع غزة ، رقم 1 ، لواء جنين ، أيار ، 1996 ، ص 25 .

2- الدراسة الميدانية ، 1997 .

3- نصر محمد محمود ، تشرين ثاني ، 1996 ، فرص وإمكانيات التصنيع في فلسطين ، من منشورات وزارة الصناعة ، ص 22 .

في حين شكلت اليد العاملة الفنية سواءً من خريجي المعاهد التقنية أو الذين اكتسبوا الخبرة عن طريق العمل في إسرائيل ، شكلوا ما نسبته 17 % من مجموع الأيدي العاملة في القطاع الصناعي في المحافظة ، في حين شكلت الخبرات الفنية العالية كالمهندسين 2% من مجموع الأيدي العاملة في القطاع الصناعي في المحافظة .

5- إمكانية وجود منطقة صناعية تعمل على تجميع الصناعات في المحافظة حيث أثبتت الدراسة الميدانية أن 34.2% من عوامل قيام الصناعة في المحافظة كانت مرتبطة بعامل وجود تجمع صناعي. وتتوفر في المحافظة العوامل المشجعة لقيام مناطق صناعية سواءً على مستوى مناطق مشتركة بين إسرائيل وفلسطين ، أو على مستوى منطقة صناعية وطنية كما أظهرته الدراسة في هذا الفصل يعمل على استغلال الموارد الطبيعية والبشرية المتوفرة في المحافظة .

الباب الثاني :

العوامل المؤثرة في اختيار الموقع الصناعي في محافظة جنين

2-2-1- مقدمة :

إن اختيار الموقع الصناعي بشكل علمي مدروس يعمل على تجنب الآثار الضارة الاقتصادية والاجتماعية لسوء توطين الصناعة ، وذلك لضمان مستقبل أفضل للصناعة والعمل على تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية ، بالإضافة إلى أثر الموقع بالنسبة للمشروع الصناعي على مجمل كلفة الإنتاج والتسويق . (1)

وللتوطين الصحيح للصناعة في مواقع مختارة ومدروسة مسبقاً فوائد كثيرة منها :

- أ- تجنب المخاطر الكبيرة التي تتضمنها القرارات غير السليمة في توطين المشاريع الصناعية .
 - ب - مساهمة المشروع في إيجاد فرص عمل مما يساهم في رفع مستوى المعيشة والاقتصاد للسكان .
 - ج- العمل على الحد من ظاهرة الهجرة بتمية المجتمع والبيئة المحلية . (2)
- إن استبدال المواد الصناعية بدلاً من المواد الخام الطبيعية والتقدم الهائل والسريع في استخدام وسائل النقل المختلفة أدى إلى تضائل جذب الصناعة التحويلية إلى أماكن وجود مصادر المواد الخام والوقود وزاد من ارتباطها بمصادر القوى العاملة ووسائل النقل الحديثة . (3)
- وقد تبين من خلال الدراسة الميدانية أن العوامل المحددة لاختيار الموقع الصناعي في المحافظة هي :

1- وجود تجمع صناعي :

يتبين أن وجود تجمع صناعي قد احتل المرتبة الأولى من بين العوامل التي دفعت المستثمرين لاختيار مواقع منشأتهم فقد شكل هذا العامل ما نسبته 34.2 % من مجموع العوامل التي ساهمت في تحديد موقع المنشأة الصناعية .

1- شريف ، إبراهيم وآخرون ، 1981 ، جغرافية الصناعة ، بغداد ، ص 106 .

2- السماك ، محمد أزهر وآخرون ، 1984 ، مصدر سابق ، ص 182 .

3- السماك ، محمد أزهر سعيد وآخرون ، 1984 ، مصدر سابق ، ص 133 - ص 135 .

وقد أظهرت الدراسة أنه وبسبب غياب سلطة وطنية مسؤولة عن تنظيم الصناعة في المحافظة، كانت المبادرات الفردية والاجتهاد في اختيار الموقع الصناعي هما المسيطران على المستثمرين في إنشاء المؤسسات الصناعية، فسلطات الاحتلال العسكري الإسرائيلي لم تكن معنية بتخطيط وإقامة مناطق صناعية بل على العكس من ذلك عرقلت قيام مثل هذه المناطق لتبقى الفوضى الصناعية سائدة وتبقى أسواق الضفة الغربية مفتوحة وبدون منافسة أمام الصناعات الإسرائيلية.

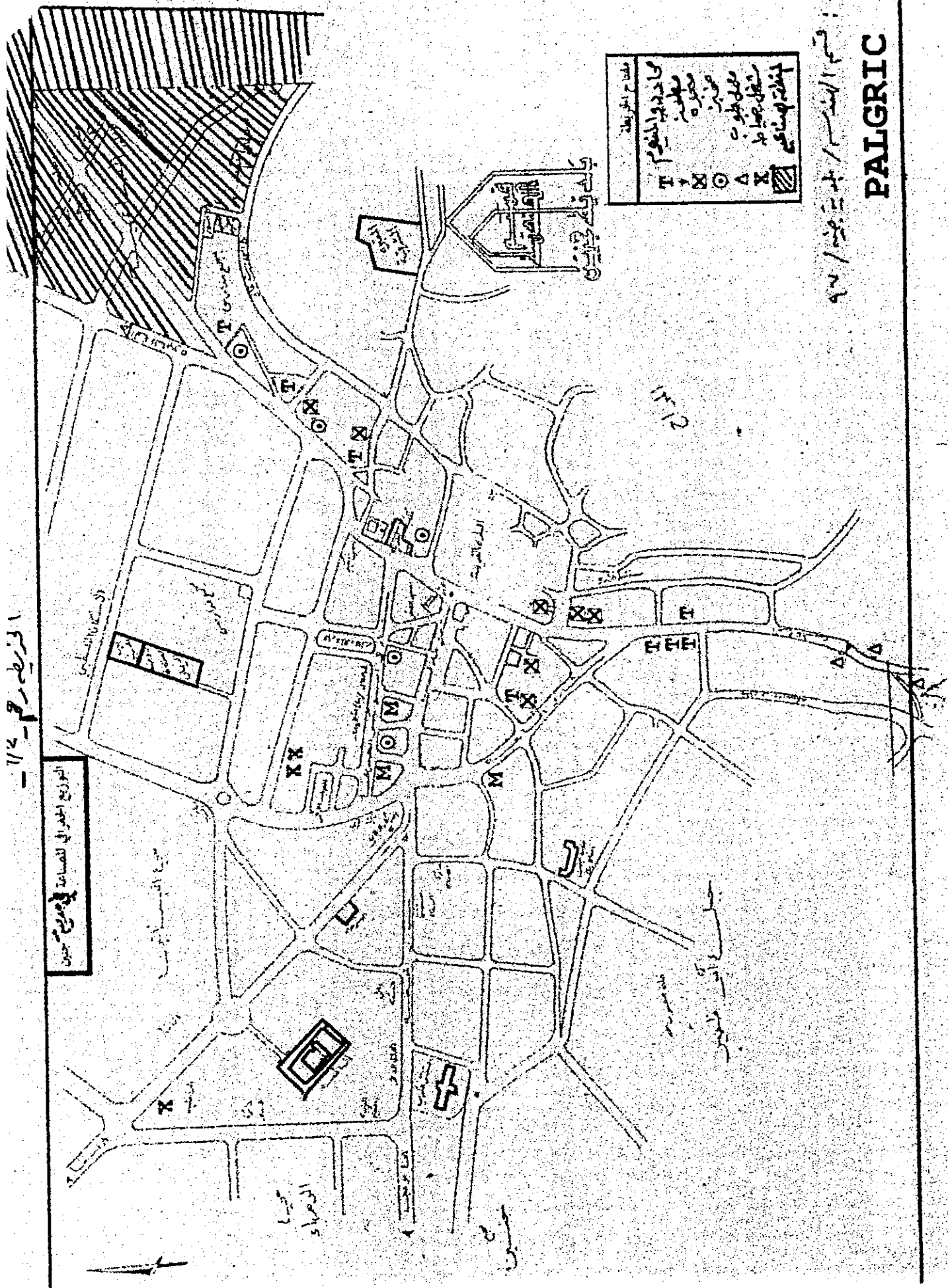
لقد قامت بلدية جنين عام 1982 بتأسيس المنطقة الصناعية شمال المدينة على الطريق الرئيس الذي يربط الناصرة - جنين، وامتدت المنطقة لتشمل أطراف من الجزء الشرقي من المدينة على طريق جنين - دير أبو ضعيف. والخريطة رقم (1/2) تبين التوزيع الجغرافي للصناعات في مدينة جنين وتظهر المنطقة الصناعية في الطرف الشمالي الشرقي من المدينة. وقد شجع وجود هذا التجمع الصناعي المستثمرين على إنشاء مصانع لهم في هذه المنطقة. (1)

وفي بلدة قباطية تنتشر مناشير الحجر في منطقتين رئيسيتين من البلدة في الطرف الجنوبي الشرقي على الطريق الرئيس الموصل ما بين قباطية والزبادة، والمنطقة الثانية في الطرف الشرقي من البلدة في منطقة تعتبر من أخصب الأراضي الزراعية في البلدة، وقد أدى التوسع في صناعة مناشير الحجر في قباطية إلى امتداد هذه الصناعة إلى القرية المجاورة مثلث الشهداء والتي توسعت فيها المناشير على حساب الأراضي الزراعية الجيدة. والخريطة رقم (2/2) تبين التوزيع الجغرافي للصناعات في بلدة قباطية ويظهر فيها موقع مناشير الحجر في البلدة. وتعمل بلدية قباطية حالياً بالتعاون مع وزارة الحكم المحلي على إنشاء منطقة صناعية في الجزء الشرقي من البلدة في محاولة لتجميع الصناعات ومنها مناشير الحجر في هذه المنطقة للعمل على الحد من التلوث البيئي الذي تسببه مناشير الحجر في البلدة. (2)

1- بلدية جنين، قسم الهندسة، أيار، 1997.

2- بلدية قباطية، قسم الهندسة، أيار، 1997.

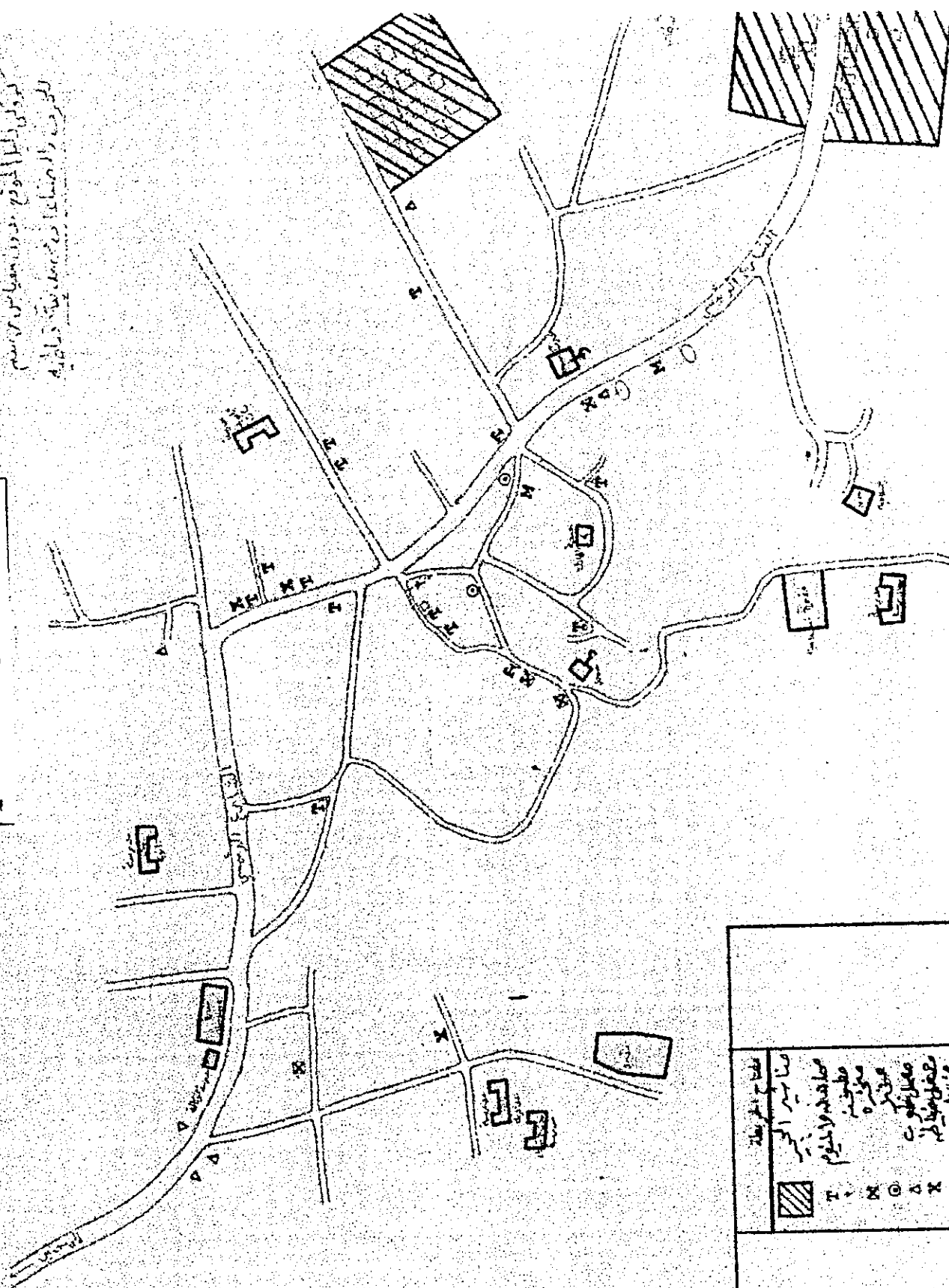
التوزيع الجديد في الصناعة



1967-1968

PALGRIC

الحروف والاصناف في رسم النسخ
في كتابها في الحروف والاصناف في رسم النسخ



60/100/100/100

2- ملكية الأرض :

حيث يعتبر عامل توفر الأرض من العوامل الهامة التي تؤثر على اختيار الموقع الصناعي، حيث أن بعض الصناعات تحتاج إلى مساحات واسعة من الأرض لإقامة المنشآت الصناعية عليها ، وتعتبر هذه مشكلة بالنسبة لصاحب المنشأة الصناعية ، حيث من الصعب إيجاد مساحة واسعة من الأرض حول المدن ، بالإضافة إلى وجود مشكلة أخرى تتعلق بالأرض وهي إمكانية عدم استعمال الأرض للبناء من ناحية قانونية لأنها تعتبر مناطق خضراء وزراعية . (1)

والملكية تعني أن تكون الأرض المقام عليها المصنع ملكاً لصاحب المنشأة الصناعية حيث تبين من الدراسة أن : عامل ملكية الأرض هو من العوامل المؤثرة في اختيار الموقع الصناعي في المحافظة ، وقد احتل هذا العامل المرتبة الثانية من مجموع العوامل المؤثرة في اختيار الموقع الصناعي، وشكل ما نسبته 19.7% من مجموع هذه العوامل .

ويرى المستثمرون ضرورة أن تقوم السلطة بتوفير أراضٍ لإقامة مناطق صناعية تكون أسعارها مناسبة ، لتخفيف التكاليف الباهظة التي يدفعها المستثمر مقابل ثمن الأرض وتأسيس البنية التحتية ، مما يعمل على بعثرة رأس المال المستثمر قبل أن يصل إلى مرحلة تأسيس المصنع الفعلية . وقد ظهرت أهمية أن تكون الأرض ملكاً لصاحب المنشأة الصناعية خلال فترة الانتفاضة التي بدأت عام 1987 ، والتي أدت إلى شلل في معظم نواحي الحياة الاقتصادية ومن ضمنها القطاع الصناعي ، حيث توقفت كثير من المصانع بسبب عجز أصحابها عن دفع أجور المحلات أو الأرض المقام عليها المصنع .

لعبت الملكية دوراً هاماً في الصناعات الإنشائية كمصانع الطوب ، ومناشير الحجر ، ومصانع الباطون الجاهز ، بسبب حاجتها إلى مساحات كبيرة من الأرض . ولهذا يعتبر توفر الأراضي بأثمان مناسبة من الأمور الهامة في اختيار المواقع الصناعية خاصة الصناعات الكبيرة التي تحتاج إلى مساحات واسعة من الأرض لإقامة المباني والمخازن ، بينما لا تتطلب الصناعات الصغيرة مثل هذه المساحات .

1- Smith , D. M. Industrial Location, An Economic Geographical Analysis. 1979, John Wiley & Sons , Inc. New York , P.32.

3- القرب من السوق :

السوق هو المكان الذي يجتمع فيه عاملا العرض والطلب ، حيث تتم عملية البيع والشراء . وقد يكون السوق استهلاكياً أي يسد حاجات الناس من سلع كالخبز والأحذية والأدوات المنزلية وغيرها ، أو يكون سوقاً إنتاجية ، وهو الذي تقبل عليه طبقة خاصة من الناس غالباً ما يكونون من أرباب العمل لشراء سلع تستخدم في إنتاج سلع أخرى أو تساعد في إنتاجها مثل الآلات الميكانيكية وآلات الخياطة .

ودراسة السوق من وجهة نظر الجغرافيا الصناعية تتضمن ناحيتين رئيسيتين : إحداهما سعته أي عدد الناس المحتمل إقبالهم على شراء السلعة أو السلع المعروضة ، والأخرى قدرته الشرائية وهذه ترتبط بمستوى حياة الناس المحتمل شراؤهم للسلعة المصنوعة . (1)

يتبين أن عامل القرب من السوق يشكل ما نسبته 16.1% من مجموع العوامل المؤثرة في اختيار موقع المنشأة الصناعية . ومن الصناعات التي يرى المستثمرون أن عامل القرب من السوق قد أثر في اختيارهم لمواقع منشأتهم . أصحاب المخازن ، ومشاكل الخياطة ، والطباعة ، وأصحاب المحادد والمناجر . وذلك لارتباط هذه الصناعات المباشر بالمستهلكين سواء كان في المدينة أو الريف ، حيث يفضل المستهلك التعامل مع المصادر الصناعية القريبة .

ويؤكد الكثير من الباحثين وجود علاقة بين القدرة الشرائية للسكان وبين حجم ونوع الصناعة ، فإذا كانت القدرة الشرائية لدى نسبة عالية من السكان ضعيفة فإن ذلك يفرض عليهم أن يقيموا صناعاتهم في بيوتهم أو في ورش ومعامل صغيرة الحجم ، لذلك تكون الصناعات الغالبة هي صناعات استهلاكية خفيفة . (2)

ونظراً لقرب المنطقة الصناعية في جنين من الخط الأخضر وقربها من سوق المدينة الرئيس فقد استفادت من هذا الموقع في جذب المتسوقين من داخل الخط الأخضر ، وذلك لرخص الأسعار مقارنة بالأسعار المرتفعة داخل الخط الأخضر ، لذا يتأثر السوق بشكل سلبي في المحافظة في حال إغلاق الحدود مع إسرائيل . لذا تعتبر دراسة السوق ذا أهمية خاصة عند التفكير في إنشاء منشأة معينة لتحديد حجم ونوع المنشأة الصناعية المنوي تأسيسها .

1- شريف ، إبراهيم وآخرون ، 1981 ، مصدر سابق ، ص 69 .

2- صالح ، حسن عبد القادر ، 1985 ، مصدر سابق ، ص 238-239 .

4- القرب من سكن المستثمر :

تبين أن عامل القرب من سكن المستثمر شكل ما نسبته 15% من مجموع العوامل المؤثرة في اختيار موقع المنشأة الصناعية ، وإذا ما أضفنا إلى هذا العامل عامل ملكية الأرض الذي يرتبط أحياناً بسكن المستثمر ، فسيشكل هذان العاملان 34.7% من مجموع العوامل المؤثرة في اختيار الموقع الصناعي .

ويلعب عامل القرب من سكن المستثمر دوراً رئيساً في عملية الاختيار في الصناعات الصغيرة التي تشكل 67.9% من مجموع المنشآت الصناعية في المحافظة ، وخاصة في صناعة المحادد والمناجر التي تأسست في أغلبها في القرى في نفس المسكن الذي يقيم به صاحب المنشأة ، وقد كان لعامل الانتفاضة أثر كبير في إنشاء مثل هذه المؤسسات في قرى المحافظة وفي نفس مكان سكن المستثمر .

5- القرب من طرق المواصلات :

تبلغ مساحة الضفة الغربية نحو 5800 كم² وهي مساحة صغيرة تخلو من السكك الحديدية والمطارات ، كما تخلو من المواصلات النهرية والبحرية ، ولذا تعتبر المواصلات البرية هي المواصلات الوحيدة فيها. لقد تبين من الدراسة الميدانية أن عامل القرب من طرق المواصلات لم يشكل سوى 7.8% فقط من مجموع العوامل المؤثرة في اختيار الموقع الصناعي . إن تدني هذه النسبة لا يدل على عدم أهمية هذا العامل ولكن يعود السبب في تدني هذه النسبة إلى :

أ- لا ينظر المستثمر إلى عامل القرب من طرق المواصلات بمعزل عن وجود التجمع الصناعي فوجود المنطقة الصناعية على طريق - الناصرة - جنين - وهي الطريق الرئيس الذي يربط سوق الصناعة في جنين بسوق المواد الخام في إسرائيل أو بالمستهلك القادم من داخل الخط الأخضر . جعل المستثمر ينظر إلى العاملين بصورة مترابطة .

ب- أن المساحة الصغيرة للمحافظة وتوفر وسائل المواصلات لا تؤثر على حركة العاملين في الصناعة بحيث جعلت هذا العامل لا يشكل نسبة كبيرة برأي المستثمر في تحديد موقع المنشأة الصناعية .

والجدول رقم (1/2) يبين العوامل المؤثرة في اختيار الموقع الصناعي في المحافظة كما

أظهرته الدراسة الميدانية . الجدول رقم (1/2)

العوامل المؤثرة في اختيار الموقع الصناعي في محافظة جنين .

الرقم	الدافع	العدد	النسبة %
1-	وجود تجمع صناعي	66	34.2
2-	ملكية الأرض	38	19.7
3-	القرب من السوق	31	16.1
4-	القرب من سكن المستثمر	29	15
5-	القرب من طرق المواصلات	15	7.8
6-	رخص وتوفر اليد العاملة	14	7.2
	المجموع	193	100%

المصدر : الدراسة الميدانية ، 1997 .

6- رخص وتوفر اليد العاملة :

تختلف الصناعات في مقدار حاجتها من العمال ، وفي نسبة تكاليف اليد العاملة من التكاليف الكلية للصناعة . وتختلف اليد العاملة من حيث المستوى التعليمي والمهارة ، ومن حيث نوع الصناعة التي تستخدم اليد العاملة ، فهناك الأعمال التي تتطلب خبرات إدارية ومستوى عالٍ من التعليم ، وهناك يد عاملة فنية خبيرة ومدربة ، وهناك يد عاملة منتجة عادية ليست بحاجة إلى مهارات تعليمية عالية . وغالباً ما تتوفر اليد العاملة الماهرة والفنية في المدن والعمالة العادية في القرى ، كما تتوفر اليد العاملة النسائية في المدينة أكثر منها في القرية . إن توفر وسائل النقل والمواصلات قد حدّ من مشكلة اليد العاملة حيث أصبح بإمكان العامل السفر يومياً - رحلة العمل اليومي - من مكان سكنه إلى مكان عمله . وقد تبين أن رخص اليد العاملة لم يشكل سوى نسبة ضئيلة في سبب اختيار موقع المنشأة الصناعية وقد احتل ما نسبته 7.2% من مجموع العوامل ، وهي نسبة ضئيلة ومع هذا فإن ذلك لا يعني أن هذا العامل عديم الأهمية بالنسبة لتحديد اختيار الموقع الصناعي ، ولكن يعود السبب في إهمال التركيز على هذا العامل لسببين :

أ - توفر الأيدي العاملة ولذلك يرى المستثمر بأنه أينما أقام مؤسسته الصناعية فسيجد الأيدي العاملة المتوفرة والرخيصة .

ب- إن سهولة المواصلات في المحافظة وقرب القرى من المدينة لا يخلق مشكلة في توفير اليد العاملة من أي مكان في المحافظة . إن نفقات الأيدي العاملة هي عامل مكاني هام لعدد من الصناعات وهي تختلف باختلاف الأماكن وقد تكون نفقة الأيدي العاملة منخفضة بالنسبة لوحدة الإنتاج -

رغم ارتفاع الأجور - إذا تم استعمال الأيدي العاملة ذات المقدرة العالية في الإنتاج . (1)
وتعتبر محافظة جنين من الأماكن التي تؤدي طبيعة العمل فيها إلى نمو طبقة عاملة رخيصة بالنسبة لإسرائيل ذات قدرة إنتاجية عالية ، وقابلة للتكيف ، وهذا ما دفع أصحاب مشاغل الخياطة في إسرائيل إلى نقل مصانعهم إلى مدينة جنين وقراها .

وقد لا يتوقف تحديد أجور العمال على توفر الأيدي العاملة كثرة أو قلة ، وإنما يرتبط أيضاً بارتفاع مستوى المعيشة ، لذا نرى أن هناك وفرة في الأيدي العاملة في إسرائيل ، ولكن مستوى الأجور في إسرائيل أعلى بكثير من مستوى الأجور في الضفة الغربية وذلك بسبب ارتفاع مستوى المعيشة في إسرائيل . والجدول رقم (2/2) يبين معدل أجره العامل اليومية ، وعدد ساعات العمل الأسبوعي ، معدل أيام العمل الشهرية في كل من الضفة الغربية وإسرائيل . (2)

جدول رقم (2/2)

معدل أجره العامل ، وعدد ساعات العمل الأسبوعية ، وأيام العمل الشهرية في كل من الضفة الغربية وإسرائيل .

الرقم	في الضفة الغربية	في إسرائيل والمناطق
1- معدل ساعات العمل الأسبوعية	42	45
2- معدل أيام العمل الشهرية	22	20
3- معدل الأجره اليومية بالشيكل	46.2	90

المصدر : دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية ، 1997 ، مسح القوى العاملة ، ص 23 .

1- هوفر ، إدجار ، ترجمة عيسى غوراني ، بدون تاريخ ، النظرية المكانية في اختيار المكان المناسب للنشاط الاقتصادي ، دار الأفاق الجديدة ، بيروت ، ص 80 .

2- دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية ، 1996 ، مسح القوى العاملة ، دورة نيسان أيار ، ص 17 .

وقد تبين من الدراسة أن 41.8% من العمال يتنقلون ما بين العمل والمسكن ، 55.4% من هذه النسبة يصلون إلى أماكن عملهم سيراً على الأقدام في حين يستخدم 29.1% منهم سيارات الأجرة أما الذين يستخدمون السيارات الخاصة أو سيارات المصنع فيشكلون 15.5% من مجموع العمال .(1)

وعندما يزداد عرض الأيدي العاملة في السوق فإن هذا الازدياد يمثل عنصر جذب لتركيز الصناعة بالقرب منها لضمان توفير حاجة المصنع من العاملين على مختلف فئاتهم وتخصصاتهم بالإضافة إلى انخفاض أجورهم . (2)

وهذا ما دعى الكثير من أصحاب مشاغل الخياطة في إسرائيل إلى نقل مشاغلهم إلى جنين وقراها للاستفادة من هذا العامل . فمتوسط أجرة العامل في إسرائيل في مشاغل الخياطة 88 شيكل يومياً ، بينما تصل في جنين من 30 - 45 شيكل يومياً ، بالإضافة إلى أن هؤلاء المستثمرين غير ملزمين بالحصول على تصاريح للعمال ، ولا على دفع أجور سفر ، كما أنهم غير ملزمين كما في إسرائيل بدفع بدل ضمان اجتماعي ، وتأمين صحي ، وأجور عطل وإجازات ، وغيرها مما يعتبر توفيراً على صاحب العمل .

1- الدراسة الميدانية ، 1997 .

2- طه ، صبريه علي ، 1993 ، مصدر سابق ، ص 43 .

الخاتمة :

يعتبر وجود تجمع صناعي من العوامل الرئيسة المؤثرة في اختيار الموقع الصناعي في محافظة جنين ، وبما أن موقع المنطقة الصناعية في جنين هو على خط المواصلات الرئيس الذي يربط مدينة جنين بشمال فلسطين ، بل أن هذا الخط يربط شمال فلسطين بجنوبها ، بالإضافة إلى قرب هذا الموقع من الخط الأخضر الذي يفصل فلسطين 1948 عن مدينة جنين ومحافظةها ، أعطي لهذه المنطقة أهمية خاصة وهذا يعطي إجابة عن السؤال الذي هدفت الدراسة في الوصول إلى إجابة عليه وهو وجود علاقة بين موقع جنين على خط الهدنة لعام 1948 وبين قيام الصناعة في المحافظة ، حيث أن هذا الموقع مع عامل القرب من طرق المواصلات وهو الطريق الرئيس لمصدر المواد الخام وتسويق المنتجات قد احتللاً معاً ما نسبته 42% من مجموع العوامل المؤثرة في اختيار الموقع الصناعي.

ثم أن هذا التجمع الصناعي كان له أثره في عملية التسويق حيث أن عملية تسويق المنتجات الصناعية في المحافظة تعتمد بصورة رئيسة على السوق المحلي وإسرائيل أو المتسوقين القادمين من الخط الأخضر ، وقد شكل عامل القرب من السوق ما نسبته 16.1 % من مجموع العوامل المؤثرة حيث أظهرت الدراسة أن 33.6 % من عملية التسويق تتم في السوق المحلي وإسرائيل .

وقد احتل عامل ملكية الأرض المرتبة الثانية في أهمية اختيار موقع المنشأة الصناعية بنسبة 19.7 % . وهذا يعطي مؤشراً لأية جهة رسمية أو غير رسمية تسعى إلى التخطيط الصناعي في المحافظة أن تأخذ بعين الاعتبار العوامل التالية :

أ- توفير الأرض ذات الكلفة القليلة .

ب- إقامة مناطق صناعية على هذه الأرض تتوفر فيها خدمات البنية التحتية .

ج- الاهتمام بأن يكون موقع المنطقة الصناعية قريباً من خط الهدنة وعلى طريق رئيس يوصل بين مناطق محافظة جنين وفلسطين المحتلة 1948 .

الفصل الثالث

واقع الصناعة في محافظة جنين

الباب الأول :

تطور القطاع الصناعي في محافظة جنين .

3-1-1- مقدمة .

3-1-2- تطور الصناعة في مدينة جنين .

3-1-3- الأهمية النسبية للصناعات في المحافظة .

الباب الثاني :

نوع الصناعة وتوزيعها الجغرافي في المحافظة .

3-2-1- مقدمة .

3-2-2- التوزيع الجغرافي لحجم ونوع الصناعة في المحافظة .

الفصل الثالث

واقع الصناعة في محافظة جنين

الباب الأول :

تطور القطاع الصناعي في محافظة جنين :

3-1-1- مقدمة :

تعتبر محافظة جنين محافظة زراعية بالدرجة الأولى، وفيها أكبر حوضين سهليين وهما حوض سهل (قباطية وعرابة ويعبد) وتبلغ مساحته 32 ألف دونم ، وحوض صانور ومساحته حوالي 23 ألف دونم، بالإضافة إلى أطراف سهل مرج ابن عامر الذي تطل عليه مدينة جنين ، ولذا تعتبر الزراعة هي العماد الرئيس لاقتصاد المحافظة ، وظل الحال كذلك حتى حرب 1967 حين فتحت الحدود بين الضفة وفلسطين المحتلة منذ عام 1948 حيث اتجهت أعداد كبيرة من الأيدي العاملة للعمل في إسرائيل ، أو للعمل في التجارة ، ومع بداية الثمانينات بدأت حركة نمو للقطاع الصناعي في المحافظة نتيجة لظهور طبقة من المستثمرين المحليين الذين بدأوا باستثمار أموالهم في القطاع الصناعي. وفي دراسة قامت بها دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية حول القوى العاملة في الضفة الغربية عام 1997 ، أظهرت الدراسة أن 10.6% من مجموع العاملين في قطاعات النشاط الاقتصادي في المحافظة يعملون في قطاع الصناعة ، وهذه النسبة تقارب المعدل العام لعدد العاملين في الصناعة في الضفة الغربية ، حيث أظهرت دراسة قام بها Meron Benvenisti عام 1986 حول الوضع السكاني والاقتصادي في الضفة الغربية ، أن 9% فقط من مجموع العاملين في الضفة الغربية يعملون في قطاع الصناعة (1).

3-1-2- تطور الصناعة في مدينة جنين :

لقد أظهرت الدراسة الميدانية أن تطوراً قد حصل على القطاع الصناعي في مدينة جنين منذ سنة 1964 حتى سنة 1997 حيث تبين أن :

1- Benvenisti M. , 1986 , Report demographic , Economic , Legal , Social , & Political Developments in The West Bank . The Jerusalem Post P.O .B , 81 , Jerusalem .P.10 .

- مجموع المؤسسات الصناعية في المدينة عام 1964 حوالي 64 مؤسسة ، وكان يغلب على هذه المؤسسات الطابع الحرفي مثل المحادد والمناجر والمخايط والمخابز التي كانت تعمل بصورة تقليدية ثم انخفض عدد هذه المؤسسات الصناعية في عام 1967 بسبب ظروف الاحتلال للضفة الغربية .
- بدأت عملية نمو في القطاع الصناعي ما بين عامي 1970 و 1985 حيث كان عدد المصانع عام 1970 حوالي 85 مصنعاً وصلت عام 1985 إلى 126 مصنعاً بمعدل نمو وصل إلى 3.2% في العام.
- توقفت بعض المؤسسات الصناعية عن العمل بعد عام 1967 مثل مطاحن الملح ، والكسارات ، ومصنع النسيج ، وذلك بسبب عدم قدرة هذه الصناعات الصمود أمام منافسة الصناعات الإسرائيلية . وكانت معظم المؤسسات الصناعية في المدينة تعمل بصورة يدوية حتى بداية عام 1970 عندما بدأت الآلات الميكانيكية في الدخول إلى المؤسسات الصناعية ، ومن أمثلة ذلك :
- أ- كانت المناجر أو الصناعات الخشبية تعمل بالطريقة اليدوية لسد حاجة السوق المحلي ونظراً لكون السوق ضيقاً والطلب على السلعة قليلاً كان بإمكان هذه المؤسسات أن تفي بحاجة السكان ، وكان صاحب المنشأة غالباً هو العامل الوحيد فيها أو يساعده أحد أبنائه أو أحد أقاربه . وفي عام 1970 دخلت الآلة الميكانيكية إلى المنجرة ، فقد كان في المدينة 21 منجرة كان منها 6 مناجر آلية فقط، في عام 1975 ارتفع عدد المناجر الآلية ليصل إلى 18 منجرة وفي عام 1985 وصل عدد المناجر الآلية إلى 32 منجرة واختفت المناجر التي تعمل بصورة يدوية .
- ب- كانت المخابز حتى عام 1975 مخابز تقليدية تعمل بالحطب والمازوت . وفي عام 1975 دخلت الأفران الآلية إلى المدينة فكان فيها فرنان آليان و 10 أفران تعمل بالطريقة التقليدية ، وفي عام 1996 وصل عدد الأفران الآلية إلى 10 أفران ولا يزال فرن واحد يعمل بالطريقة التقليدية .
- ج- بالنسبة لحرفة الخياطة فقد بدأت عام 1975 مشاغل الخياطة الحديثة في الدخول إلى المدينة ، وحتى ذلك العام كانت المخايط عبارة عن حرفة يعمل بها خياط واحد حسب الطلب وفي عام 1980 وصل عدد المشاغل في المدينة إلى ثلاث مشاغل يعمل بها حوالي ثلاثون عاملاً . وفي عام 1996 ارتفع عدد المشاغل ليصل إلى 21 مشغلاً يعمل بها حوالي 250 عاملاً أغلبهم من الإناث . (1)

1- بلدية جنين ، قسم الحرف والصناعات ، أيار ، 1997 .

- يتضح من الدراسة أن الصناعات الحديثة والتي تتطلب رأس مال كبيراً كمصانع الباطون الجاهز، وصناعة الآلات الزراعية، وصناعة اسطوانات الغاز، والصناعات البلاستيكية قد ظهرت في فترة متأخرة حيث بدأ أغلبها بالعمل بعد عام 1985. وقد أظهرت الدراسة أن عام 1990 لم يسجل فيه أي صناعة في سجلات الحرف في بلدية جنين ويمكن تعليل ذلك بـ:

أ- ظروف الانتفاضة التي كانت سائدة في تلك الفترة في الضفة الغربية، وإغلاق المحلات لفترات طويلة بسبب منع التجول، أو الإغلاق، أو الإضرابات وغيرها.

ب- ظروف البلدية نفسها حيث أن شؤون البلدية في تلك الفترة كانت شبه مشلولة لأسباب سياسية ولم تؤد البلدية وظائفها بشكل طبيعي، ولذلك كان الكثير من أصحاب المؤسسات والمحلات يتهربون من ترخيص محلاتهم ولذلك نرى أن سجلات البلدية قد خلت من أسماء المؤسسات والمحلات المرخصة. أنظر الجدول الملحق رقم (1/3) الذي يبين تطور الصناعة في مدينة جنين من سنة 1964 حتى سنة 1996.

أما من حيث تاريخ تأسيس المنشآت الصناعية في المحافظة وتطورها فقد أظهرت الدراسة الميدانية أن: الظروف السياسية التي مرت بها محافظة جنين كما مرت بها باقي أجزاء الضفة الغربية، قد أثرت على نشوء الصناعة فيها. فحتى سنة 1950 كان عدد المنشآت التي أسست في المدينة حسب ما جاء في عينة الدراسة هو ثلاث منشآت فقط.

في الفترة التي تلت حرب 1948 وضم ما تبقى من فلسطين إلى الأردن، عام 1950 بدأت مرحلة جديدة من الحياة الاقتصادية في الضفة الغربية، وتمت عملية هجرة واسعة للأيدي العاملة من الضفة الغربية إلى الضفة الشرقية، وخاصة من محافظة جنين التي ساءت أوضاعها الاقتصادية بسبب موقعها على خط الهدنة ما بين فلسطين المحتلة والضفة الغربية، وتوقف نشاطها الاقتصادي مع الجزء الشمالي والغربي من فلسطين.

ويلاحظ أن هذه الفترة تميزت بالركود بالنسبة للنشاط الصناعي في المحافظة ، حيث شكلت المنشآت التي تم تأسيسها من 1951 حتى 1967 ، حوالي 4.7 % من مجموع المؤسسات التي تمت دراستها في المحافظة ، في حين بلغت هذه النسبة 7.3 % في الضفة الغربية .

- بدأت فترة نمو صناعي بعد عام 1967 وخاصة في الفترة المحصورة بين الأعوام 1976 - 1986 ، حيث وصلت النسبة إلى 24.9 % ، ويرجع السبب في ذلك إلى أن قسماً من المستثمرين الذين أصبحوا يمتلكون بعض رؤوس الأموال ، والذين استفادوا خبرة في العمل في المصانع الإسرائيلية ، بدأوا بتأسيس منشآت صناعية خاصة بهم في المحافظة ، وخاصة بعد عمليات الحصار التي بدأت تفرضها سلطات الاحتلال على العمال في الضفة الغربية والعاملين في إسرائيل بعد عام 1982 . ومع ذلك تعتبر نسبة النمو هذه قليلة إذا ما قيست على مستوى النمو في عدد الصناعات الذي حدث في الضفة الغربية ، والذي وصل في نفس الفترة لـ 62.5 % . (1) ويرجع السبب في ذلك إلى عدم وجود اهتمام في القطاع الصناعي في المحافظة من جهة ، ومن جهة أخرى كانت محافظة جنين من أقل المحافظات التي كان لها نصيب في دعم القطاع الصناعي من اللجنة الأردنية الفلسطينية المشتركة .

- تميزت الفترة من عام 1987 حتى عام 1990 بأنها فترة الانتفاضة ، وفي هذه الفترة اتجه كثير من المستثمرين وخاصة في الصناعات الاستهلاكية الصغيرة كالمحار والمناجر ، ومصانع الطوب ، والمخابز لتأسيس هذه المنشآت في القرى ، لسد حاجة السكان الاستهلاكية ، بسبب ظروف الحصار التي كانت تفرضها سلطات الحكم العسكري الإسرائيلي على المدينة ، ولذلك نرى أن هذه الفترة شهدت قيام ما نسبته 17.1 % من مجموع المنشآت وكان المتوسط السنوي لعدد المنشآت 11 منشأة .

- بدأت حركة نمو صناعي واسعة بعد الانتفاضة وخاصة الفترة من عام 1991 حتى عام 1997 حيث وصلت نسبة المصانع المنشأة إلى 46.1 % وهي أعلى نسبة تسجل في المحافظة منذ عام 1950 ، حيث بلغ المتوسط السنوي لعدد الوحدات المنشأة 14.8 % مؤسسة .

إن حركة النمو التي تلت الانتفاضة تعود إلى عدة أسباب منها :

أ- عودة الهدوء إلى الأراضي المحتلة ، وبالتالي عودة الحياة إلى قطاعات النشاط الاقتصادي ومنها قطاع الصناعة .

1- عبد الرزاق عمر ، 1991 ، المسح الصناعي في الأراضي المحتلة ، مركز الدراسات العمالية ، رام الله ، ص 114-115 .

ب- ظهور مستثمرين محليين بدأوا في استغلال أموالهم بتأسيس منشآت صناعية برؤوس أموال فردية.
ج- بعد نجاح عدد من المؤسسات الصناعية في العمل ، ونظراً لعدم وجود مؤسسات وطنية تعمل على التخطيط الصناعي لإقامة مشاريع صناعية غير موجودة ويحتاجها المجتمع ، انتشرت ظاهرة إنشاء المؤسسات المتشابهة في الإنتاج ، كالمخابز ، والمحار ، والمناجر ، والمطابع ، وغيرها ، ولذا نشأت منافسة محلية بين هذه المصانع مما ألحق الضرر بكثير منها ، وقد كان عامل المنافسة من العوامل التي شكلت ما نسبته 23.6% من مجموع المشاكل التي يواجهها أصحاب المنشآت الصناعية في عملية التسويق .

- وقد أظهرت الدراسة أن هذه الفترة - 1991-1997 شهدت ظهور صناعات رأسمالية كمصانع حداد ، ومصانع الباطون الجاهز ، وازدياد عدد مشاغل الخياطة بصورة كبيرة ، فقد بدأت هذه المشاغل 1975 بمشغل واحد في مدينة جنين وهي اليوم 1997 تزيد عن 40 منشأة في جنين والمحافظة ، ويمكن تعليل هذا التسارع في نمو المشاغل في المحافظة وزيادة عددها إلى :

أ- تطور الظروف السياسية التي تمر بها المنطقة وكثرة الاغلاقات بين الضفة وإسرائيل . دفع الكثير من أصحاب المشاغل في إسرائيل لنقل مشاغلهم إلى جنين وقراها .

ب- قيام بعض المشاغل بتنفيذ بعض التعهدات لصالح المصانع الإسرائيلية الكبرى ، حيث تقوم المصانع الإسرائيلية بإحضار بضائع نصف مصنعة وتقوم المشاغل العربية بتكتملتها وإعادةتها للمصانع الإسرائيلية.

ج- لقد كان لرخص اليد العاملة ، والتهرب من دفع الضرائب ، وعدم التزام أصحاب المشاغل بتوفير تأمين للعمال ، ودفع تعويضات للعمل ، وعدم وجود تأمين صحي للعمال ، كلها تؤدي إلى خفض تكاليف الإنتاج وبالتالي شجعت أصحاب المصانع على نقل مصانعهم من إسرائيل إلى المحافظة.

يمكن القول أن التوزيع الجغرافي للصناعة في المحافظة تركز في مدينة جنين نفسها وعدد من البلدات الكبيرة كقباطية ، وبعبد ، واليامون ، ففي الفترة من عام 1970 حتى عام 1985 أنشئ في مدينة جنين 125 مصنعاً تمثل ما نسبته 20.5% من مجموع المصانع في المحافظة ، أما في قباطية فقد أنشأ 64 منشأة تمثل ما نسبته 10.5% من مجموع المنشآت ، وكانت صناعة حجارة البناء هي المسيطرة على الصناعات في البلدة . كما تركزت صناعة معاصر الزيتون في بلدة اليامون حيث شكلت ما نسبته 11.5% من مجموع الصناعات في المحافظة . والجدول رقم (2/3) يوضح ذلك .

(جدول 2/3) :

تاريخ تأسيس المنشآت الصناعية في المحافظة .

الرقم	تاريخ التأسيس	عدد الوحدات الصناعية	النسبة %
-1	حتى 1950	3	1.6
-2	1951-1967	9	4.7
-3	1968-1975	11	5.7
-4	1976-1980	21	10.9
-5	1981-1986	27	14
-6	1987-1990	33	17.1
-7	1991-1997	89	46.1
	المجموع	193	% 100

المصدر : الدراسة الميدانية ، 1997 .

3-1-3- الأهمية النسبية للصناعات في المحافظة حسب عدد المصانع والأيدي العاملة وحجم**الاستثمار:** لقد أظهرت الدراسة الميدانية أن مجموع رأس المال المستثمر في قطاع الصناعة في

محافظة جنين بلغ 17,335,800 دينار أردني، وأن هذا الحجم من الاستثمار يمكن اعتباره حديث

النشأة حيث أظهرت الدراسة أن 53.5% من المنشآت الصناعية قد تأسست بعد عام 1980. (1)

- أن هذا النمو الكبير في قطاع الصناعة في الفترة الزمنية القصيرة يدل على أن هناك مستقبلاً ينتظر

إنشاء صناعات ناجحة على مستوى المحافظة إذا ما توفر التخطيط والدعم لهذا القطاع . وقد تبين من

الدراسة أن أكبر تركيز للصناعة في المحافظة هو في مدينة جنين نفسها ، حيث احتلت المرتبة الأولى

في الأهمية النسبية للقطاع الصناعي بنسبة 45.1% . وهذا ناتج عن كون جنين هي أكبر مدينة في

المحافظة ، وهي المركز الإداري والمالي والخدماتي لكافة قرى المحافظة .

وأن 33.7% من الأهمية النسبية لقطاع الصناعة تركز في ثلاث بلدات كبيرة وهي قباطية

ويعبد واليامون ، ويعود السبب في ذلك إلى الحجم السكاني الذي تتمتع به هذه البلدات، حيث يزيد عدد

سكان كل بلدة عن عشرة آلاف نسمة من ناحية ، ومن ناحية أخرى تتميز هذه البلدات بتركز

1- الدراسة الميدانية ، 1997 .

أنواع من الصناعة فيها تعتمد على المواد الخام المتاحة مثل: صناعة حجارة البناء في قباطية ، وتركز صناعة الفحم النباتي في يعبد ، وتركز صناعة معاصر الزيتون والصناعات المعدنية لأعمال البناء في اليامون . تحتل بقية قرى المحافظة المرتبة الثالثة من حيث الأهمية حيث شكلت ما نسبته 21.6% رغم كثرة عدد المنشآت فيها ويعود السبب في ذلك :

أ- صغر المنشآت الصناعية في القرى .

ب- قلة رأس المال المستخدم فيها .

ج- قلة عدد العاملين فيها فأغلبها مناجر ومحادث ومحلات ألمنيوم تفي بحاجة ومتطلبات القرية . بينما يلاحظ تركز الصناعات الرأسمالية والكبيرة في المدينة كمصانع حداد ، ومصانع الباطون الجاهز، والصناعات البلاستيكية ، والصناعات الإنشائية وصناعة الأعلاف، وغيرها من الصناعات .

وقد تطابقت الأهمية النسبية للصناعة في مدينة جنين والمخيم ، حسب ما توصلت إليه الدراسة الميدانية 45.1% ، مع ما توصلت إليه الدراسة التي قامت بها الغرفة التجارية الصناعية والزراعية في المدينة والتي بلغت 52% . (1)

جدول رقم (3/3)

الأهمية النسبية للصناعات حسب عدد المصانع والأيدي العاملة وحجم الاستثمار في محافظة جنين .

الرقم	المنطقة	عدد المصانع	النسبة % -1-	عدد العاملين	النسبة % -2-	رأس الميسسسال المستثمر بالدينسار الأردني	النسبة % -3-	الأهمية النسبية % 3+2+1 3
1-	جنين والمخيم	57	29.5	121	38.3	11.727.800	67.6	45.1%
2-	قباطية	32	16.6	42	13.3	2.800.000	16.2	15.4%
3-	اليامون	17	8.8	23	7.3	0958.000	5.5	7.2%
4-	يعبد	30	15.5	40	12.7	900.000	5.2	11.1%
5-	بقية القرى	57	29.5	90	28.5	950.000	5.5	21.2%
	المجموع	193	100%	316	100%	17.335.800	100%	100%

المصدر: الدراسة الميدانية ، 97 .

والخريطة رقم (1/3) تبين التوزيع الجغرافي للصناعات في محافظة جنين .

1- الوضع الاقتصادي في محافظة جنين ، دراسة اقتصادية إحصائية تحليلية ، الغرفة التجارية الصناعية والزراعية لمحافظة جنين ، آذار ، 1996 ، ص 20 .

قائمة الرموز المستخدمة

كل راحة تملك ٨ صناعات

طريق سريع - ممر

طريق رئيسي

طريق ثانوي

طريق محلي

وادي

سور وادي عويس

قناة

خط الهيدرو

حدود دولية

حدود المحافظات

بلدية حضرية

المنشآت الاستراتيجية

نسبة ١:٥٠٠٠ - ٢:٠٠٠

نسبة ١:٢٠٠٠ - ٢:٠٠٠

نسبة ١:٢٠٠٠ - ٢:٠٠٠

نسبة ١:٢٠٠٠ - ٢:٠٠٠

نسبة ١:٢٠٠٠ - ٢:٠٠٠

نسبة ١:٢٠٠٠ - ٢:٠٠٠

نسبة ١:٢٠٠٠ - ٢:٠٠٠

نسبة ١:٢٠٠٠ - ٢:٠٠٠

نسبة ١:٢٠٠٠ - ٢:٠٠٠

نسبة ١:٢٠٠٠ - ٢:٠٠٠

نسبة ١:٢٠٠٠ - ٢:٠٠٠

نسبة ١:٢٠٠٠ - ٢:٠٠٠

نسبة ١:٢٠٠٠ - ٢:٠٠٠

نسبة ١:٢٠٠٠ - ٢:٠٠٠

نسبة ١:٢٠٠٠ - ٢:٠٠٠

نسبة ١:٢٠٠٠ - ٢:٠٠٠

نسبة ١:٢٠٠٠ - ٢:٠٠٠

نسبة ١:٢٠٠٠ - ٢:٠٠٠

نسبة ١:٢٠٠٠ - ٢:٠٠٠

نسبة ١:٢٠٠٠ - ٢:٠٠٠

نسبة ١:٢٠٠٠ - ٢:٠٠٠

نسبة ١:٢٠٠٠ - ٢:٠٠٠

نسبة ١:٢٠٠٠ - ٢:٠٠٠

نسبة ١:٢٠٠٠ - ٢:٠٠٠

نسبة ١:٢٠٠٠ - ٢:٠٠٠

نسبة ١:٢٠٠٠ - ٢:٠٠٠

نسبة ١:٢٠٠٠ - ٢:٠٠٠

نسبة ١:٢٠٠٠ - ٢:٠٠٠

نسبة ١:٢٠٠٠ - ٢:٠٠٠

نسبة ١:٢٠٠٠ - ٢:٠٠٠

نسبة ١:٢٠٠٠ - ٢:٠٠٠

نسبة ١:٢٠٠٠ - ٢:٠٠٠

نسبة ١:٢٠٠٠ - ٢:٠٠٠

نسبة ١:٢٠٠٠ - ٢:٠٠٠

مقياس الرسم

عدد وحدات

الرمز الجغرافي للتخطيط

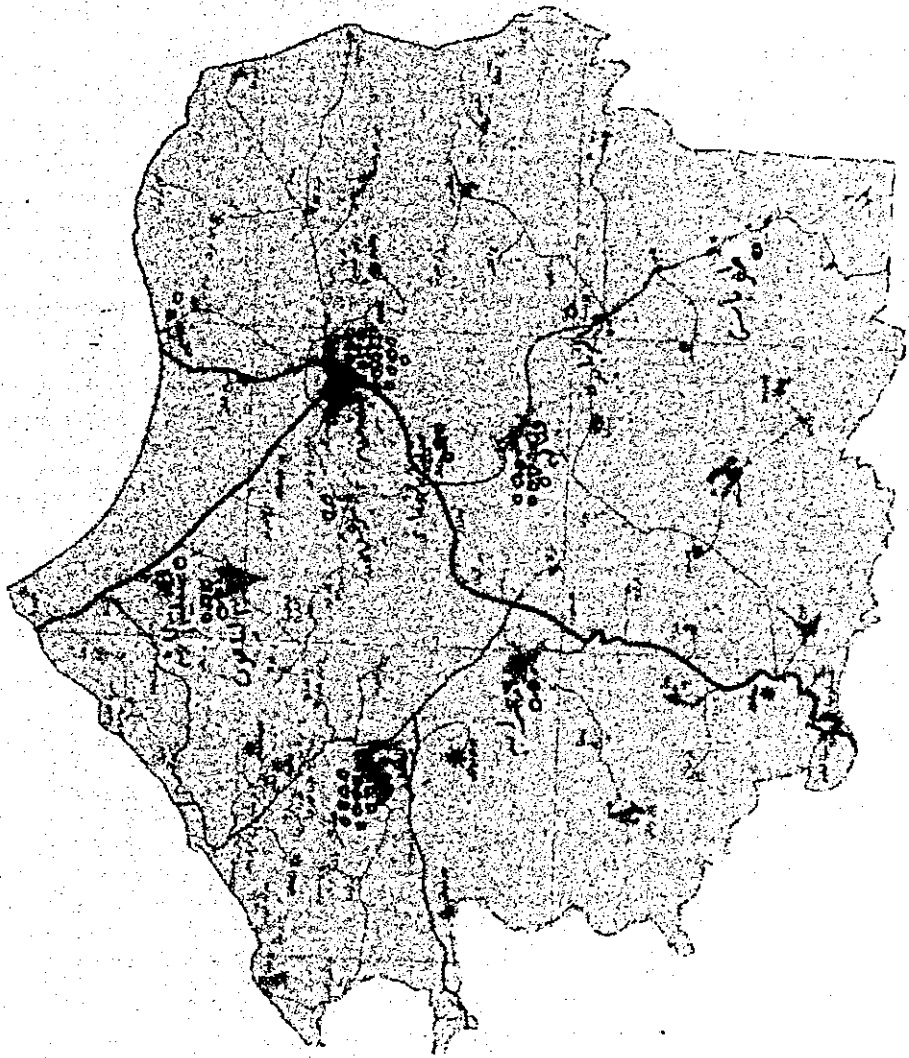
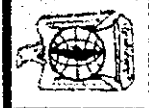
وزارة النقل والمواصلات

١٩٩٦

PALGRIC



الخريطة الجغرافية للصناعة في محافظة عين



الفصل الثالث :

الباب الثاني :

نوع الصناعة وتوزيعها الجغرافي في محافظة جنين :

3-2-1 - مقدمة :

أظهرت الدراسة الميدانية أن أغلب الصناعات في محافظة جنين من حيث التوزيع الجغرافي تنتظم تحت ما يُسمى بالصناعات الاستهلاكية وهي تشمل مجموعة من الصناعات التحويلية البسيطة التي يحتاجها المجتمع يومياً ليقوم بوظائفه ويشبع استهلاكه اليومي ، وتشمل هذه الصناعات : المخابز، الصناعات الإنشائية غير المعدنية، المناجر ، المحادد، مشاغل الخياطة، والصناعات الغذائية. وفي هذه الصناعات لا يوجد أي شكل من أشكال الارتباط الصناعي ويعمل كل مصنع منفصلاً عن الآخر.

3-2-2 - التوزيع الجغرافي لحجم ونوع الصناعة في محافظة جنين :

لقد أظهرت الدراسة الميدانية التي قام بها الباحث حول التوزيع الجغرافي للصناعة في المحافظة: أن عدد الصناعات في مدينة جنين 169 منشأة صناعية تشكل ما نسبته 27.7% من مجموع الصناعات في المحافظة . في حين بلغ عدد الصناعات في قرى المحافظة 441 منشأة صناعية تشكل ما نسبته 72.3% من الصناعات ، ويلاحظ أن الصناعات تتركز في القرى أكثر منها في المدينة ويعود ذلك للأسباب التالية :

أ- أن معظم الصناعات الصغيرة كالمحادد والمناجر والصناعات الإنشائية البسيطة قد نشأت في القرى وخاصة بعد أحداث الانتفاضة عام 1987 لتلبي الحاجات الاستهلاكية لسكان القرى .
ب- إن معظم هذه الصناعات من الصناعات التي لا تطلب رأس مال كبيراً وبالتالي من السهل إنشاؤها في القرى .

ج- إن أغلبها قد نشأ في مكان سكن المستثمر مما وفر عليه دفع أجور المنشأة ، وأجور المواصلات .
د- أغلب الصناعات الكبيرة والمتوسطة والتي تتطلب رؤوس أموال ضخمة قد نشأت في المدينة ، كـ بعض الصناعات الإنشائية ، ومناشير الحجر ، ومصانع للأعلاف ، ومصانع حداد للأدوات الزراعية ، واسطوانات الغاز ، والأكسجين ، وغيرها من الصناعات .

- إن صناعة المواد الإنشائية المعدنية وغير المعدنية تشكل الجزء الأعظم من الصناعة في المحافظة حيث يبلغ مجموع المنشآت الصناعية في هذين الفرعين 307 مؤسسات تشكل ما نسبته 50.3 % من مجموع المنشآت الصناعية ، يعمل بها 567 عاملاً يشكلون ما نسبته 33.9 % من مجموع الأيدي العاملة. ويعود السبب في ارتفاع عدد العاملين في القطاعات الإنشائية إلى اتجاه غالبية الناس إلى بناء مساكن لهم وقيام جمعيات الإسكان . بالإضافة إلى أن قطاع الإسكان قد حصل على نصيب كبير من الدعم الذي تلقته الأراضي المحتلة من اللجنة الأردنية الفلسطينية المشتركة ، فقد تبين من الإحصاءات المتوفرة أن حصة مشاريع الإسكان من الدعم الذي قدمته اللجنة الأردنية الفلسطينية المشتركة كانت 16% بينما كانت حصة القطاع الزراعي 8 % وقطاع الصناعة 4.5 % ، وأن المجالس البلدية حصلت على 13 % من المساعدات والتي أنفق جزء منها على قطاع البناء والإنشاءات . (1) وقد كان لمحافظة جنين نصيب من هذا الدعم والذي أثر بدوره على قطاع الصناعات الإنشائية .

- احتلت الصناعات الخشبية المرتبة الثانية بعد الصناعات الإنشائية حيث بلغ عددها 70 منشأة شكلت ما نسبته 11.5 % من مجموع المنشآت .

- تحتل معاصر الزيتون المرتبة الثالثة وقد بلغ عدد المعاصر 45 معصرة تشكل ما نسبته 7.4 % من مجموع الصناعات القائمة يعمل بها 132 عاملاً يشكلون ما نسبته 7.9 % .

- من الصناعات التي نمت نمواً كبيراً في المحافظة صناعة الملابس الجاهزة - مشاغل الخياطة - والتي كانت عام 1975 لا يزيد عددها عن 3 مشاغل موجودة في مدينة جنين نفسها وصلت عام 1997 إلى 40 مشغلاً تشكل ما نسبته 6.6 % من مجموع المنشآت يعمل بها 27 % من مجموع العاملين في القطاع الصناعي.

- لا تشكل الصناعات الغذائية نسبة تذكر حيث لا تزيد عن 0.3 % من مجموع الصناعات ، ولكن ترتفع هذه النسبة إذا ما أضفنا إليها صناعة الخبز لتصل إلى 4.4 % من مجموع الصناعات . ويعود السبب في قلة وجود مصانع غذائية إلى عدم استطاعة هذه الصناعات منافسة الصناعات الإسرائيلية أو المحلية المنتجة في الضفة الغربية .

1- عبد الرزاق عمر ، 1986 ، مصدر سابق ، ص 30 .

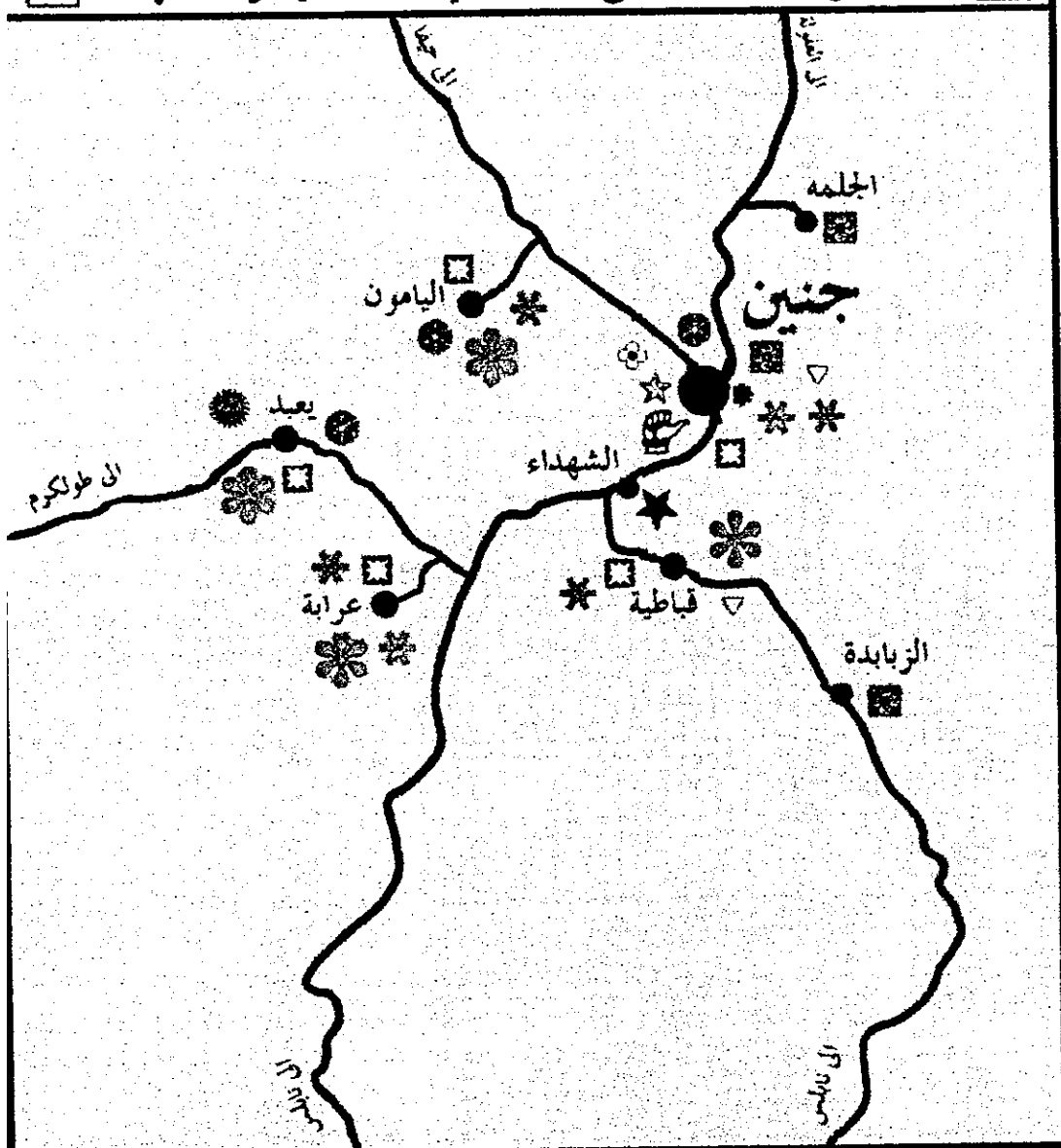
- على الرغم من أن بعض الصناعات لا تشكل نسبة تذكر من حيث العدد إلا أنها تعتبر من أهم الصناعات في المحافظة من حيث رأس المال المستثمر وعد العاملين فيها . فهناك مصنع الآلات الزراعية والذي يعتبر من أكبر المصانع في المحافظة بل على مستوى الضفة وإسرائيل ويعمل في المصنع 30 عاملاً بالإضافة إلى مصنع لاسطوانات الغاز ، وآخر للأوكسجين ، وصناعة الباطون الجاهز والبلاستيك ، والتي تتركز في مدينة جنين .

- يلاحظ أن الصناعات الحديثة التي تطورت في المدينة لها ارتباط وثيق بقطاع الزراعة في المحافظة، كمصنع الآلات الزراعية ، ومصانع البلاستيك ، فأحدها ينتج الصناديق البلاستيكية لتعبئة الخضار والفواكه ، والآخر ينتج الأنابيب البلاستيكية المعدة للري بالتنقيط ، وهناك مصنع لإنتاج النايلون المستخدم في البيوت البلاستيكية والزراعة المحمية ، كما أن مصنع الغاز يستخدم إنتاجه في حقن التربة قبل الزراعة للقضاء على الآفات الزراعية فيها .

والخريطة رقم (2/3) تبين التوزيع الجغرافي لأنواع الصناعة في محافظة جنين .

أما من حيث الحجم فقد أظهرت الدراسة أن الصناعات الكبيرة - أكثر من عشرة عمال - تتركز في كل من مدينة جنين وبلدة قباطية ، حيث تتركز الصناعات الرأسمالية والتي يعمل بها أكثر من 10 عمال كمصانع حداد ، والباطون الجاهز ، ومشاكل الخياطة والأعلاف والصناعات الإنشائية غير المعدنية في مدينة جنين ، بينما تركزت صناعة مناشير الحجر في بلدة قباطية . كما تبين أن الصناعات المتوسطة تتركز في كل من جنين وقباطية واليامون ويعبد وعراة ، كالصناعات الإنشائية التي يعمل بها من 5-9 عمال ، والصناعات المعدنية ، والفحم النباتي ، ومطاحن الحبوب ، ومعاصر الزيتون ، والمخابز . تنتشر المصانع الصغيرة - أقل من 5 عمال - في المدينة وبقية قرى المحافظة وهي عبارة عن مناجر ، ومحادد ، ومحلات ألمنيوم ، وغيرها من الصناعات التي يعمل بها أقل من 5 عمال ، وأغلب هذه الصناعات يعمل بها صاحب المنشأة يساعده عامل أو عاملان .

التوزيع الجغرافي لأنواع الصناعة في مدينة جنين ومحافظة



مقياس الرسم ١/٢٥٠٠٠٠

مفتاح الخريطة

- ★ --- مناشير الحجر
- ☼ --- القمح البناني
- ✋ --- الطباعة
- ✿ --- معاصر الزيتون
- ☆ --- محارث زراعية
- ▽ --- اسطوانات الغاز
- --- اوكسجين

المركز الجغرافي الفلسطيني PALGRIC

- --- الصناعات الانشائية غير المعدنية
- --- الصناعات المعدنية
- ✿ --- صناعة الاعلاف
- ✿ --- الصناعات الخشبية
- ✿ --- مشاغل الحياطة
- ✿ --- المخابر
- --- مدينة
- --- بلدة
- --- قرية

الفصل الرابع :

بنية الصناعة في محافظة جنين :

الباب الأول :

الصناعات الرئيسية في المحافظة .

4-1-1- مقدمة .

4-2-1- أنواع الصناعة في محافظة جنين .

4-3-1- التعاقد من الباطن بين الشركات العاملة في الصناعة في المحافظة والشركات الإسرائيلية .

4-4-1- بنية الصناعة في محافظة جنين من حيث الحجم والملكية .

4-5-1- العمالة في القطاع الصناعي .

الباب الثاني :

الإنتاجية في القطاع الصناعي في المحافظة .

4-2-1- مقدمة .

4-2-2- الإنتاجية في المصانع الكبيرة والمتوسطة .

4-3-2- إنتاجية العامل في المصانع الكبيرة والمتوسطة .

4-4-2- إنتاجية رأس المال في المصانع الكبيرة والمتوسطة .

4-5-2- إنتاجية الأجور في المصانع الكبيرة والمتوسطة .

4-6-2- كلفة فرصة العمل الواحدة في المصانع الكبيرة والمتوسطة .

4-7-2- إنتاجية العامل في قطاع الصناعات الصغيرة .

4-8-2- إنتاجية رأس المال في قطاع الصناعات الصغيرة .

4-9-2- إنتاجية الأجور في قطاع الصناعات الصغيرة .

4-10-2- كلفة فرصة العمل الواحدة .

4-11-2- الطاقة الإنتاجية .

4-12-2- العوامل التي أثرت على تدني الطاقة الإنتاجية .

4-13-2- مصادر التمويل .

الباب الثالث :

المواد الخام ومصادرها .

- 4-3-1 - مقدمة .
- 4-3-2 - كيف يتم استيراد المواد الخام .
- 4-3-3 - طبيعة المواد الخام المستخدمة في الصناعة .
- 4-3-4 - المشاكل المرتبطة بالمواد الخام .
- 4-3-5 - الترابط الصناعي .
- 4-3-6 - مصادر المواد الخام الداخلة في الصناعات الصغيرة .

الباب الرابع :

العمالة في القطاع الصناعي .

- 4-4-1 - مقدمة .
- 4-4-2 - اليد العاملة الفنية وغير الفنية في المصانع .
- 4-4-3 - الإدارة في مصانع المحافظة .
- 4-4-4 - دخل العاملين في القطاع الصناعي .
- 4-4-5 - القدرة التنافسية للصناعات الفلسطينية أمام الصناعات الأردنية .
- 4-4-6 - المشاكل التي تواجه العاملين في القطاع الصناعي .

الباب الخامس :

تسويق المنتجات الصناعية .

- 4-5-1 - التسويق .
- 4-5-2 - مشاكل تسويق المنتجات الصناعية .

الفصل الرابع :

بنية الصناعة في محافظة جنين .

الباب الأول :

الصناعات الرئيسية في المحافظة :

4-1-1- مقدمة :

يُعد موضوع البنية الصناعية من أهم المواضيع في دراسة وتحليل وتخطيط الصناعة . وتُعرف البنية الصناعية ، بأنها الإطار التحليلي لمجموعة النسب والتناسب التي تكشف عن هيكل البنيان الصناعي ، ومحاولة الوصول إلى بعض النتائج الموضوعية التي يسترشد بها المخطط عند توزيع الاستثمارات الصناعية بالشكل الذي يؤمن تحقيق التنمية المتسارعة . (1)

توجد تصنيفات متعددة للصناعة تقوم على معايير مختلفة ، فهناك تصنيف الأمم المتحدة ، والكوميكون ، وتصنيفات لبعض الدول الأوروبية ، ويمكن تصنيف الصناعة في محافظة جنين على أساس طبيعتها الإنتاجية إلى :

أ- الصناعات الإستخراجية .

ب- الصناعات التحويلية .

4-1-2- أنواع الصناعة في محافظة جنين :

قبل البدء في الحديث عن بنية الصناعة في المحافظة من حيث الحجم ، والملكية ، يمكن إعطاء لمحة موجزة عن الصناعات السائدة في المحافظة على أساس طبيعتها الإنتاجية وهي :

أ- الصناعات الإستخراجية :

وتشمل هذه الصناعات كل النشاطات الإنتاجية المستخرجة من باطن الأرض ، ومن المسطحات المائية ، ومن الغابات . وفي محافظة جنين لا يوجد سوى مصدر واحد من هذه المصادر وهو باطن الأرض ، والثروة الوحيدة المستخرجة هي مقالع الحجارة وهي عبارة عن مقالع للحجارة تنتج المواد الخام اللازمة في عمليات البناء وتنتشر هذه المقالع بصورة رئيسة في بلدة قباطية.

1- السماك ، محمد أزهر وآخرون ، 1984 ، مصدر سابق ، ص 53-54 .

بدأ استغلال مقالع الحجارة في بلدة قباطية في بداية الخمسينات من هذا القرن وكانت بداية بسيطة ، حيث قام عدد من المستثمرين من مدينة نابلس باستخراج الحجارة الصالحة للبناء من مقالع على سطح الأرض ، وبدأ الاستغلال بما هو قريب من السطح ولا يحتاج إلى آلات لاستخراجه ، حيث كان العامل يستخدم الفأس والمجرفة وغيرها من الآلات البسيطة للكشف عن الحجارة ثم تبدأ عملية اقتلاع هذه الحجارة بآلات بسيطة أيضاً ، وتقوم الدواب بنقل هذه الحجارة إلى المناطق القريبة أو إلى الشارع العام حيث تنقل بواسطة الشاحنات الصغيرة إلى مدينة نابلس أو جنين أو القرى . ومع تطور الزمن وتطور الآلة بدأت عملية التوسع في استخراج هذه الحجارة كما بدأت أعداد المقالع المكتشفة بالزيادة مع ازدياد الطلب على حجارة البناء سواء على مستوى السوق المحلي أو السوق الإسرائيلي أو على مستوى الأسواق الخارجية وخاصة إلى الأردن والكويت .

تتركز مقالع الحجارة في البلدة في الجزء الشرقي منها على طرفي الشارع الرئيس الموصل ما بين قباطية وطوباس . وقد بلغ مجموع هذه المقالع 28 مقلعاً موزعة كالتالي :

1- حقل الخربة وتبلغ مساحته 50 دونماً ويوجد به 8 مقالع للحجارة .

2- حقل خلة اللوز وتبلغ مساحته 100 دونم ويوجد به 12 مقلعاً .

3- حقل القطعة وتبلغ مساحته 300 دونم ويوجد به 8 مقالع . (1)

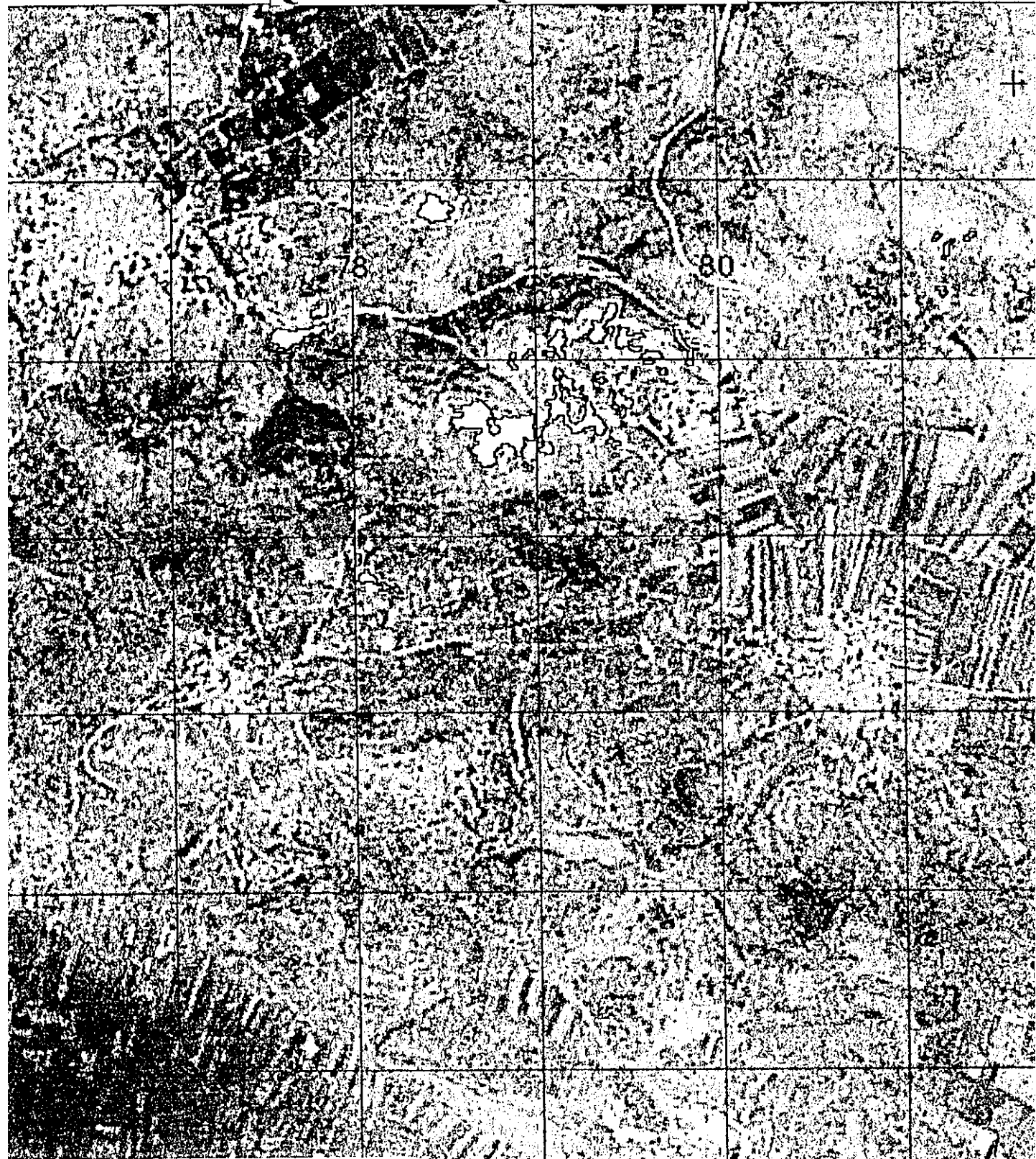
والخريطة رقم (1/4) تبين التوزيع الجغرافي لمقالع الحجر في بلدة قباطية .

رأس المال المستثمر في هذه المقالع : لا تتطلب عملية استخراج الحجارة الخام من المحجر تكاليف تذكر فرأس المال الرئيس في العملية هو الجرافة التي تتولى عملية الكشف عن الحجارة والعمل على اقتلاعها حيث يقوم العمال بتكملة عملية اقتلاع الحجر ومن ثم تتم عملية نقله إلى المناشير سواء المنتشرة في البلدة أو المحافظة .

الإنتاج السنوي : تقدر قيمة الحجارة المستخرجة من الدونم الواحد من الحجارة الخام 100,000 دينار أردني سنوياً . ويكون الاستغلال تدريجياً للمساحة حيث يتم استغلال ما في الدونم من الحجارة الخام حتى تنفذ ثم يتم الانتقال إلى دونم آخر في الحقل ، ويقدر الإنتاج السنوي للمقالع المستغلة بحوالي 1,500,000 دينار أردني . (2)

1- بلدية قباطية ، قسم الحرف والصناعات ، أيار ، 1997 . 2- المصدر نفسه ، أيار 1997 .

QUARIES OF QABATYA CITY



خريطة رقم (14) تبين توزيع مقالع الحجر في قباطية

مقالع الحجر	
مقياس 1 : 30000	

اليد العاملة : جميع العاملين في مقالع الحجارة هم من أبناء بلدة قباطية ، كما أن جميع المالكين لهذه المحاجر هم من أبناء البلدة أيضاً . ويقدر عدد العاملين في هذه المقالع بحوالي 140 عاملاً ، حيث يتراوح عدد العاملين في المقلع الواحد من 4-6 عمال . ويتلقى العاملون في المحاجر أجره يومية تتراوح من 20-50 ديناراً أردنياً . ويبلغ متوسط أجر العامل في مقالع الحجارة حوالي 30 ديناراً أردنياً يومياً . وتعتبر هذه الأجرة مرتفعة إذا ما قيست بمتوسط أجور العاملين في القطاع الصناعي في المحافظة الذي يبلغ 292 ديناراً أردنياً شهرياً ، بينما قد يصل في مقالع الحجارة إلى حوالي 400 دينار أردني شهرياً في المتوسط.(1)

أما من حيث التأثير البيئي لهذه المقالع فإنه ينحصر في تشويه الصورة الجمالية للمنطقة ، حيث تتكون حفر ناتجة عن استخراج الحجارة قد يصل عمق بعضها إلى 50 متراً تحت سطح الأرض ، بالإضافة إلى أكوام الأتربة التي تلقى على الجوانب والتي تعمل على تشويه مظاهر سطح الأرض ، بحيث تصبح المنطقة غير صالحة للاستغلال الزراعي . (2) ومن الصناعات المرتبطة بهذه المقالع :

صناعة حجارة البناء (مناشير الحجر) :

تسود في محافظة جنين صخور العصر الثلاثي المكونة من الحجر الجيري والطباشير والجير الطباشيري (3) وتعتبر هذه الصخور مصدراً مهماً لمقالع الحجر الموجودة في بلدة قباطية ، حيث اكتشفت مقالع الحجارة والتي يبلغ عددها حوالي 28 مقلعاً . وقد أدى اكتشاف هذه المقالع إلى قيام صناعة مناشير الحجارة في المحافظة وارتباطها بها . وقد وصل عدد مناشير الحجر في المحافظة إلى حوالي 60 منشاراً يعمل بها حوالي 360 عاملاً .

التوزيع الجغرافي لمناشير الحجر في المحافظة :

تتركز مناشير الحجر بشكل رئيس في كل من قباطية ومثلث الشهداء وذلك لقرب المكاين من مقالع الحجارة . (4) في حين تنتشر بقية المناشير بأعداد قليلة في بقية المحافظة حيث تتوزع المناشير كما هو موضح في الجدول رقم (1/4) :

1- الدراسة الميدانية ، أيار ، 1997 .

2- مقابلة الباحث أحد أصحاب مقالع الحجر ، تشرين أول ، 1997 م .

3- اسحق جاد وحميدي محمد سعيد ، 1993 ، مدخل إلى البيئة الفلسطينية ، مؤسسة أمر زيان ، القدس ، ص16 .

4- إحصاءات بلدية قباطية ، قسم الحرف والصناعات ، أيار ، 1997 م .

جدول رقم (1/4)

التوزيع الجغرافي لمناشير الحجر في محافظة جنين :

الرقم	البلد	عدد المناشير	النسبة %	عدد العمال	النسبة %
1-	قباطية	35	58.3	200	55.6
2-	مثلث الشهداء	14	23.3	80	22.2
3-	جنين	03	5	24	6.7
4-	بقية القرى	08	13.3	56	15.5
	المجموع	60	100%	360	100%

المصدر : الدراسة الميدانية ، 1997 .

*

الإنتاجية :

وقد بلغت إنتاجية العامل في الصناعات الإنشائية بما فيها مناشير الحجر 957 ديناراً أردنياً سنوياً . في حين بلغت إنتاجية رأس المال في هذا القطاع 1.6 دينار وهي نسبة عالية جداً وذلك بسبب ضخامة الإنتاج بالنسبة لقلّة رأس المال المستثمر في هذا القطاع .

كما بلغت إنتاجية الأجور 2.4 دينار أردني أي أن كل دينار استثمر في الصناعات الإنشائية بما فيها مناشير الحجر أنتج 2.4 دينار وهي نسبة مرتفعة أيضاً . في حين بلغت كلفة فرصة العمل الواحدة في هذا القطاع 5880 ديناراً أردنياً وهي أقل من المتوسط العام سواء في الصناعات الكبيرة والتي بلغت 15967 دينار أردني أو في الصناعات المتوسطة والتي بلغت 12622 ديناراً أردنياً وذلك بسبب قلّة رأس المال المستثمر في هذه الصناعات .

أهم المشاكل التي تواجه قطاع مناشير الحجر .

أ- قلّة مساحة الأراضي التي يمكن إنشاء مناشير للحجارة عليها ، حيث يحتاج كل منشار إلى دونم أو أكثر من الأراضي لإقامة المنشأة ، وغالبية الأراضي وخاصة في قباطية هي من الأراضي الزراعية، كما أن أغلبها من الأراضي المروية .

*- المعلومات الواردة في جدول الرسالة في الصناعات الإنشائية تناولت 30% من هذه الإحصائية .

أن إقامة أي منشار يعني تلف الأرض الزراعية المقام عليها المنشار بالإضافة إلى الأضرار التي تلحق بالأراضي الزراعية المجاورة (1).

ب- تعمل مناشير الحجر على تلوث البيئة وتؤثر سلباً على الإنسان والنبات ، حيث تعمل على تكوين طبقة من الغبار السميك على أوراق وثمار النباتات المجاورة ، مما يعيق عملية التمثيل الكلوروفيلي الضرورية للنبات حيث يؤدي بالتالي إلى تلف ثمار النباتات ، وإذا كانت النباتات في مرحلة الأزهار فإن الغبار يمنع من تكون الثمار . بالإضافة إلى الأضرار الصحية التي تنشأ عن استنشاق العاملين بالمنشار للغبار المتطاير مما يؤثر على الجهاز التنفسي لدى الإنسان .

ج- مشكلة تسويق الحجارة في الخارج ، حيث يشترط الحصول على تصريح مسبق من قبل السلطات الإسرائيلية للسماح بالتصدير ، كما يتم فرض رسوم عالية على الحجارة المصدرة.

د- تأثير الإغلاق على مناشير الحجر ، حيث يعيق الإغلاق عمليات التصدير إلى السوق الإسرائيلي الذي يعتبر سوقاً رئيسية للحجارة من المناشير العاملة في الضفة وخاصة في بلدة قباطية ، فقد أظهرت الدراسة الميدانية أن 75% من هذه المناشير تعتمد في بيع منتجاتها على السوق الإسرائيلي.

ب- الصناعات التحويلية :

وهي الصناعات التي تقوم بتغيير شكل المواد الخام سواء كانت مواد خام معدنية ، أو زراعية، أو حيوانية ، من حالتها الأصلية إلى حالة جديدة تلبي حاجات الإنسان .

ويمكن تصنيف هذه الصناعات إلى :

1- الصناعات المعدنية أو الصناعات التي تتطلب رؤوس أموال كبيرة .

2- الصناعات الاستهلاكية والتي تنقسم بدورها إلى صناعات استهلاكية معمرة ، وصناعات استهلاكية غير معمرة .

1- مقابلة الباحث مع أصحاب مناشير الحجر في قباطية ، أيار ، 1997 .

ومن الأمثلة على الصناعات التحويلية في المحافظة :

1- مصنع الآلات والمحاريث الزراعية : بدأت صناعة الأدوات الزراعية الحديثة بصناعة الأدوات الزراعية البدائية التي كانت تتناسب والطلب المحلي للوضع السائد في القطاع الزراعي الفلسطيني ، وكانت صناعة الأدوات الزراعية تنتج بجانب أعمال الحدادة . وكان الإنتاج يشمل 200-300 قطعة من كافة أنواع الأدوات الزراعية البدائية المختلفة . وبعد منتصف عام 1967 بدأت هذه الصناعة في التطور حيث ظهرت ورشة فنية متخصصة في صناعة المحاريث الزراعية البدائية ، وصيانة المحاريث الزراعية الحديثة بجانب أعمال الحدادة الأخرى . بدأت الزراعة الفلسطينية بالتطور في هذه الفترة ، حيث بدأت باستخدام التكنولوجيا الحديثة وخاصة المحاريث الزراعية الحديثة ، وبدأت هذه الورشة في صيانة الأدوات الزراعية الحديثة وخاصة المحاريث الزراعية الحديثة ، ثم بدأت الورشة في التصنيع الجزئي للمحراث الزراعي الحديث الذي يجر بواسطة الجرار . (1) ومع بداية السبعينات بدأ القطاع الزراعي يعتمد بصورة رئيسة على الآلات الزراعية ، مما أدى إلى ارتفاع عدد الآلات الزراعية الحديثة المستخدمة في هذا القطاع . ونظراً لعدم توفر ورش صناعية لتصليح هذه الآلات ، وارتفاع أسعار قطع الغيار ، قامت الورشة بتوسيع عملها وزيادة رأسمالها والعمل على شراء آلات جديدة لمسايرة هذا التزايد في عدد الآلات الزراعية ، وبدأت الورشة بالعمل على تصنيع بعض أجزاء المحراث الحديث محلياً ، وشراء بعض الأجزاء التي لا تسمح الإمكانيات التكنولوجية آنذاك بتصنيعها، هكذا بدأ ظهور صناعة وتجميع المحراث الزراعي الحديث . إن النجاح الذي أحرزته الورشة في تصنيع المحاريث والآلات الزراعية وازدياد الطلب على منتجاتها ، دفع بالمستثمر إلى زيادة رأسمال المنشأة والعمل على نقل المنشأة إلى مكان أوسع تبلغ مساحته حوالي 11 دونم ، وبدأت المنشأة بصناعة كافة أجزاء المحراث الحديث وعرضه في الأسواق المحلية والإسرائيلية بأسعار تكاد تنافس الأسعار العالمية.(2)

1- أبو الرب ، محمود ، صناعة الأدوات الزراعية في فلسطين ، 1990 ، ص 10 .

2- نفس المصدر ، ص 40 .

يقع هذا المصنع في المنطقة الصناعية في مدينة جنين بمحاذاة الشارع الالتفافي المار إلى الشمال من مدينة جنين والذي يربط شارع حيفا بشارع الناصرة . وينتج الآلات الزراعية المختلفة ، بالإضافة إلى هياكل السيارات الشاحنة ، والصهاريج ، وينتج المصنع أكثر من 30 أداة زراعية حديثة بأنواع وأشكال مختلفة . وغيرها من قطع الغيار اللازمة لهذه الآلات .

ويقدر رأس مال المصنع بثلاثة ملايين دينار أردني ، وهي عبارة عن رأس مال فردي ، ويعمل في المصنع ثلاثون عاملاً ، بين مهندس وعامل فني وعامل إنتاج . ويستخدم المصنع المواد الخام المستوردة من إسرائيل بشكل كامل ، ويصدر المصنع إنتاجه بالإضافة إلى السوق المحلي إلى كل من إسرائيل ، والدول الأوروبية ، وروسيا . ويستطيع المصنع منافسة الصناعات العالمية من حيث جودة الإنتاج على مستوى السوق المحلي أو الأسواق الخارجية .

وقد بلغت إنتاجية العامل في المصنع 23333 ديناراً أردنياً سنوياً ، في حين بلغت إنتاجية رأس المال 0.23 دينار أردني سنوياً ، وقد بلغت إنتاجية الأجور 6.1 دينار أي أن كل دينار دفع كأجر للعمال أنتج 6.1 دينار أردني ويعود ذلك لارتفاع ثمن الآلات المستخدمة في المصنع وقلة عدد العمال بالنسبة لحجم رأس المال المستثمر .

2- مصنع اسطوانات الغاز :

يعمل هذا المصنع وفق أحدث الأساليب التكنولوجية ، ويعمل المصنع على إنتاج اسطوانات الغاز للاستعمال المنزلي ضمن المقاييس والمواصفات الدولية . ويعمل في هذا المصنع عشرون عاملاً بين مهندس وفني وعامل إنتاج ، ويقدر رأس مال المصنع بحوالي 700,000 دينار أردني ، ويقدر الإنتاج السنوي للمصنع بحوالي 500,000 دينار أردني ، ويتم تسويق الإنتاج في أسواق الضفة الغربية وقطاع غزة .

وقد بلغ الإنتاج السنوي للمصنع 500,000 دينار أردني . وقد بلغت إنتاجية العامل فيه 25,000 دينار أردني سنوياً ، في حين بلغت إنتاجية رأس المال 0.71 دينار ، وبلغت إنتاجية الأجور 6.9 دينار ، وبلغت كلفة فرصة العمل الواحدة 35,000 دينار أردني .

3- مصنع غاز الأوكسجين :

يعمل هذا المصنع وفق أحدث الأساليب التكنولوجية ، ويعمل المصنع على إنتاج غاز الأوكسجين للاستعمال المنزلي والطبي بالإضافة إلى غاز النيتروجين . ويعمل في هذا المصنع حوالي عشرة عمال بين مهندس وفني وعامل إنتاج ، ويقدر رأس المال المستثمر في المصنع بحوالي 1,000,000 دينار أردني . ويقدر الإنتاج السنوي للمصنع بحوالي 500,000 دينار أردني . ويتم تسويق إنتاج المصنع في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة .

وقد بلغت إنتاجية العامل في المصنع 50,000 دينار أردني سنوياً ، في حين بلغت إنتاجية رأس المال 0.5 دينار ، وبلغت إنتاجية الأجور 16 ديناراً أردنياً ، وبلغت كلفة فرصة العمل الواحدة 100,000 دينار أردني ويعود ذلك لارتفاع ثمن الآلات المستخدمة في المصنع وقلة عدد العمال بالنسبة لحجم رأس المال المستثمر .

4- الصناعات البلاستيكية :

يوجد في المحافظة ثلاثة مصانع بلاستيك رئيسية تنتج مواد بلاستيكية يحتاجها القطاع الزراعي في المحافظة ، حيث ينتج مصنع البلاستيك المقام في قرية برقين الأنابيب البلاستيكية بأقطارها المختلفة ، كما ينتج أنابيب الري - التفتاف - ، وغيرها من مستلزمات هذه الأنابيب (1) . في حين ينتج مصنع هولي لاند للمواد البلاستيكية ، الصناديق البلاستيكية لتعبئة الخضار والفواكه ، والأدوات البلاستيكية (2) في حين ينتج مصنع ريم للبلاستيك في مدينة جنين النابيلون الزراعي بمقاييس مختلفة كما ينتج أكياس البلاستيك للاستخدام التجاري .

الإنتاج والإنتاجية :

بلغ حجم رأس المال المستثمر في الصناعات البلاستيكية حوالي 86,000 دينار أردني، في حين بلغت قيمة الإنتاج السنوي 844,000 دينار أردني (3).

1- مقابلة الباحث مع صاحب المصنع ، أيار 1997م.

2- مقابلة الباحث مع صاحب المصنع ، أيار 1997م .

3- الدراسة الميدانية 1997، لم يدخل في قيمة الإنتاج مصنع بلاستيك برقين لأنه لم يكن قد بدأ بالإنتاج الفعلي .

وقد بلغت إنتاجية العامل في هذا القطاع 71,428 ديناراً سنوياً وهي أعلى من المتوسط العام لإنتاجية العامل في الصناعات المتوسطة والذي بلغ 20,794 دينار أردني ويعود السبب في ارتفاع إنتاجية العامل إلى اعتماد الإنتاج على الآلات الأوتوماتيكية . في حين بلغت إنتاجية رأس المال المستثمر في هذا القطاع 1.7 دينار أردني أي أن كل دينار استثمر في الصناعات البلاستيكية أنتج 1.7 دينار أردني سنوياً وهي نسبة عالية ويعود ذلك إلى ضخامة الإنتاج بسبب الاعتماد على الآلات التكنولوجية الحديثة .

أما بالنسبة لإنتاجية الأجور في هذا القطاع فقد بلغت 26.5 ديناراً أردنياً ، أي أن كل دينار دفع كأجور للعمال أنتج 26.5 ديناراً أردنياً سنوياً ، وقد بلغت كلفة فرصة العمل الواحدة في هذا القطاع 42,857 ديناراً أردنياً وهي أعلى من المتوسط العام والذي بلغ 12,622 دينار أردني على مستوى الصناعات المتوسطة ، ويعود السبب كما سبق لارتفاع ثمن الآلات المستخدمة وقلة الأيدي العاملة .

5- مصانع الباطون الجاهز :

نتيجة للتوسع العمراني في المحافظة فقد ازداد الطلب على الصناعات الإنشائية في المحافظة وقد بينت الدراسة التطور الذي حصل على هذه الصناعة منذ سنة 1964 حتى سنة 1996 ، وكان من نتيجة هذه الزيادة في الطلب على الصناعات الإنشائية أن بدأت تظهر مصانع الباطون الجاهز في المدينة فظهر بعد سنة 1982 ثلاثة مصانع للباطون الجاهز، أحدها توقف بسبب الخسارة، وعدم قدرته على المنافسة في السوق ، وتركز هذه المصانع في المنطقة الصناعية في مدينة جنين .

الإنتاج والإنتاجية : بلغ رأس المال المستثمر في قطاع صناعة الباطون الجاهز حوالي 3,500,000 دينار أردني ، في حين بلغت قيمة الإنتاج السنوي لهذا القطاع حوالي 4,500,000 دينار أردني وقد بلغت إنتاجية العامل في هذا القطاع حوالي 95744 ديناراً أردنياً ويعود السبب في هذا الارتفاع إلى ضخامة الإنتاج بالنسبة لعدد الأيدي العاملة ، حيث أن معظم مراحل الإنتاج تتم أوتوماتيكياً . في حين بلغت إنتاجية رأس المال المستثمر 1.29 دينار أردني ، أي أن كل دينار استثمر في صناعة الباطون الجاهز أنتج 1.29 دينار أردني سنوياً وهي نسبة مرتفعة وذلك بسبب زيادة الطلب على هذه السلعة . وقد بلغت إنتاجية الأجور في هذا القطاع 19.3 دينار وهي أعلى من المتوسط العام لإنتاجية الأجور في قطاع الصناعات الكبيرة والذي بلغ 4.8 دينار .

ويعود السبب في ذلك إلى ضخامة رأس المال المستثمر في هذا القطاع وقلة عدد العاملين فيه بالنسبة لحجم رأس المال . وقد بلغت كلفة فرصة العمل الواحدة 74468 ديناراً أردنياً وهي أعلى من المتوسط العام لكلفة فرصة العمل الواحدة في الصناعات الكبيرة والتي بلغت 15967 ديناراً أردنياً والسبب كما ذكر هو ضخامة رأس المال المستثمر في هذا القطاع . (1)

المواد الخام المستخدمة : تستخدم هذه الصناعات بصورة رئيسة المواد الخام اللازمة للصناعة من إسرائيل . كما تستخدم مصانع الباطون الجاهز بالإضافة إلى المواد الخام المستوردة من إسرائيل ، الرمل والحصى من الضفة الغربية .

أهم المشاكل التي تواجه هذه الصناعات :

1- تسرب الأيدي العاملة . معظم الذين يدخلون العمل في هذا القطاع من عمال الإنتاج العاديين فيقوم المصنع بتدريب العامل على استخدام الآلات الموجودة وما أن يكتسب العامل خبره ومهارة في تشغيل هذه الآلات حتى يترك العمل ويذهب للعمل في إسرائيل التي يتلقى فيها أجوراً أعلى لا يستطيع المصنع في جنين دفعها للعامل . (2)

2- ارتفاع أسعار الكهرباء المستخدمة في الصناعة ، حيث يبلغ سعر الكيلوواط للاستخدام الصناعي 36 أغورة وهذا يعمل على رفع تكاليف الإنتاج ، بحيث يجعل الصناعة عاجزة عن منافسة الصناعات الإسرائيلية والتي يبلغ سعر الكيلوواط الذي تستخدمه تلك الشركات 19 أغورة فقط . (3)

3- سياسة الإغلاق التي تتبعها سلطات الاحتلال الإسرائيلي مما يؤثر على استيراد المواد الخام اللازمة للصناعة ، حيث أن هذه الصناعات تعتمد بصورة شبه كاملة على المواد الخام المستوردة من إسرائيل .

4- عامل المنافسة الذي تواجهه هذه الصناعات من الصناعات الإسرائيلية .

1- الدراسة الميدانية ، 1997 .

2- مقابلة الباحث مع صاحب المنشأة الصناعية ، أيار ، 1997 .

3- مقابلة الباحث مع صاحب المنشأة الصناعية ، أيار 1997 .

6- صناعة الملابس الجاهزة :

لقد بدأ تطور صناعة الملابس ، وانتشار مشاغل الخياطة ، في المحافظة بعد سنة 1975 ، وازداد عدد المشاغل في المحافظة بصورة متسارعة ، حيث لم يزد عدد المشاغل في عام 1975 عن ثلاثة مشاغل تركزت في مدينة جنين نفسها ، إلا أنه بحلول عام 1996 ارتفع عدد المشاغل ليزيد عن الأربعين في المدينة وقرى المحافظة مثل الزبابده ، والجلمه ، وقباطيه .

ومن الأسباب التي أدت إلى هذا التطور السريع في قطاع مشاغل الخياطة ما يلي :

أ- رخص الأجور التي يتقاضاها العاملون في هذا القطاع مقارنة بالأجور التي تدفع للعاملين في إسرائيل في هذا القطاع .

ب- لا يتطلب العمل في هذا القطاع رأس مال كبير ، حيث أن أغلب المشاغل الموجودة في المحافظة تقوم بإبرام عقود من الباطن مع شركات إسرائيلية تعمل على توفير آلات الخياطة والمواد الخام وتقوم المشاغل في المحافظة بتكملة الصناعة وإعادتها إلى المصانع الإسرائيلية .

ج- كثرة فترات الإغلاق التي تفرضها سلطات الاحتلال الإسرائيلي على مناطق الضفة الغربية أجبرت الكثيرين من أصحاب المصانع الإسرائيلية على نقل مصانعهم إلى المحافظة .

د- الوفورات التي يحصل عليها صاحب العمل الإسرائيلي نتيجة لوجود مصنعه في المحافظة ، من حيث قلة أجور المواصلات وعدم الالتزام بالضمانات الأخرى للعمال .

التوزيع الجغرافي لصناعة الملابس الجاهزة في المحافظة :

تنتشر مصانع الملابس الجاهزة بشكل عشوائي في أحياء مدينة جنين وقرى المحافظة ، وليس هناك منطقة صناعية متخصصة في تجميع مشاغل الخياطة . وضمن خطة تطوير المنطقة الصناعية المقترحة من قبل بلدية جنين والتي ستبلغ مساحتها حوالي 30 دونماً سيخصص جزء منها لتجميع مشاغل الخياطة ، وورش لصيانة الآلات في تلك المشاغل (1) ويوجد في مدينة جنين حوالي 23 مشغلاً بالإضافة إلى حوالي 17 مشغلاً توجد في قرى المحافظة. وقد بلغ عدد العاملين في قطاع مشاغل الخياطة حوالي 500 عامل وعاملة ومعظم العاملين في هذا القطاع هم من الإناث ، حيث بلغت نسبة العاملات في هذا القطاع 87.3% من مجموع العاملين (2) .

1- بلدية جنين ، قسم الهندسة، حزيران 1996.

2- الدراسة الميدانية ، 1997 .

بلغ رأس المال المستثمر في قطاع مشاغل الخياطة في العينة المدروسة 1,759,500 دينار أردني ، وبلغت قيمة الإنتاج السنوي 2,809,000 دينار أردني .

وقد بلغت إنتاجية العامل في هذا القطاع 8189 ديناراً أردنياً سنوياً ، في حين بلغت إنتاجية رأس المال 1.6 دينار وهي نسبة عالية جداً ، حيث أن كل دينار أستثمر في مشاغل الخياطة أنتج 1.6 دينار سنوياً . في حين بلغت إنتاجية الأجور في قطاع مشاغل الخياطة 3.06 دينار أي أن كل دينار دفع كأجر للعاملين أنتج 3.06 دينار أردني . في حين بلغت كلفة فرصة العمل الواحدة في هذا القطاع 5129 ديناراً أردنياً وهي أقل من المتوسط العام لكلفة فرصة العمل الواحدة في قطاع الصناعات الكبيرة والتي بلغت 15967 دينار أردني .

مشاكل قطاع الملابس الجاهزة :

أ- أن كثرة فترات الإغلاق التي تتعرض لها الضفة الغربية تتيح للشركات الإسرائيلية الضغط على الشركات الفلسطينية في تحديد الأسعار التي تناسبهم في حالات أو تأخير الدفع أو عدم الدفع في حالات أخرى ، حيث يتعرض أصحاب المصانع لعمليات النصب والاحتيال من قبل أصحاب المصانع اليهود، وعدم استطاعتهم تحصيل حقوقهم ، مما أدى إلى إغلاق عدد من المشاغل وإفلاس أصحابها.(1)

ب- كثرة الضرائب التي كانت تفرضها سلطات الاحتلال على مشاغل الخياطة مما أضطرّ الكثير من هذه المشاغل إلى الإغلاق .

ج - اعتمادها بشكل رئيسي على السوق الإسرائيلي ، مما يسبب لها الكثير من المشاكل وخاصة في فترات الإغلاق ويلحق بها خسائر نتيجة لاضطرارها لدفع أجور العاملين وأجور المباني وتكاليف أخرى وهي عاطلة عن العمل .

د- عدم التزام العمال بالعمل في مشغل واحد والتنقل بين مشاغل مختلفة حسب طبيعة عمل المشغل وقيمة الأجر الذي يدفعه مما يسبب ارتباكات في العمل حيث أن أجور العمال في المشاغل متدنية وخاصة أن العنصر العامل في الغالب هو عنصر الإناث وقد بلغ متوسط أجره العامل في المشغل 224 ديناراً أردنياً شهرياً حسب الدراسة الميدانية.

1- مقابلة الباحث مع أحد أصحاب مشاغل الخياطة ، أيار ، 1997 .

هـ- قلة خبرة العمال في العمل على الآلات الحديثة مما يقلل جودة الإنتاج ، وللعقيلة الاجتماعية تأثير على نوعية العمل ، حيث لا تأخذ العاملات مراعاة الجودة بعين الجدّيه ، حيث يُشترط في البضاعة المنتجة أن تكون ذات مواصفات معينه تشترطها الشركات الإسرائيلية أو الأجنبية كالأوروبية والأمريكية ، فلا تهتم العاملات بضرورة تطابق الإنتاج مع المواصفات مما يسبب مشاكل وخسائر لأصحاب المصانع - بمعنى أن الجودة ليس لها وزن في مفهوم العاملة - (1) وعدم توفر خبراء فنيين لتصليح الآلات في حال تعطلها عن العمل ، مما يضطر صاحب المشغل إلى نقلها إلى نابلس أو تل أبيب لإصلاحها مما يرفع تكاليف الإنتاج ويعيق العمل.

4-1-3- التعاقد من الباطن بين الشركات العاملة في الصناعة في المحافظة والشركات الإسرائيلية:

لقد لعب التعاقد من الباطن Subcontracting بين الشركات الفلسطينية والإسرائيلية دوراً كبيراً في الاقتصاد الفلسطيني أثناء الاحتلال الإسرائيلي وخاصة في قطاعي الملابس والصناعات الجلدية ، وقد كانت كل من محافظتي جنين وطولكرم من أكثر محافظات الضفة التي انتشرت فيها صناعة الملابس الجاهزة ، وقد أظهرت الدراسة الميدانية التي قام بها الباحث لهذا القطاع أن 80% من صناعة الملابس الجاهزة في المحافظة تعمل بالتعاقد من الباطن لصالح الشركات الإسرائيلية . ومضمون التعاقد الباطني هو في الغالب أن يرسل القماش المقصوص سلفاً في إسرائيل إلى مصانع الملابس الجاهزة في الضفة الغربية حيث تتم خياطته ويعاد إلى إسرائيل لتجهيزه وتغليفه ، وفي حالات أخرى تقوم مصانع الملابس الجاهزة الفلسطينية بجميع مراحل الإنتاج ما عدا التغليف .

وفي الندوة التي نظمها معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس) بعنوان " التعاقد من الباطن " بين الشركات الفلسطينية والإسرائيلية " في رام الله يوم 97/7/3 بين د. منصور مساهمة قطاع النسيج والألبسة في الاقتصاد الإسرائيلي ، وأكد أن هذا القطاع يشكل حوالي 9% من مجمل الإنتاج والتصدير الصناعي في إسرائيل .

ويشغل 16% من مجموع العمالة في القطاع الصناعي الإسرائيلي (50 ألف عامل) ويدر على الاقتصاد الإسرائيلي حوالي 3.4 بليون دولار على شكل إيرادات سنوية) . (2)

1- مقابلة الباحث مع أحد أصحاب مشاغل الخياطة ، أيار ، 1997 .

2- معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية - ماس - الإصدار 13 ، 1997 ، رام الله ، ص 1 .

ومعظم الشركات التي تتعاقد معها المصانع العاملة في قطاع الملابس الجاهزة في المحافظة هي من الشركات الإسرائيلية الصغيرة أو المتوسطة الحجم والتي تركز على صناعة الألبسة النسائية والأطفال. حيث تستفيد هذه الشركات من رخص اليد العاملة الفلسطينية ، والتي تقل أجرة العامل فيها عن ثلث أجرة العامل في إسرائيل .

كما بين منصور أن هناك تراجعاً في التعاقد الباطني مع الشركات الفلسطينية نتيجة للأوضاع السياسية الراهنة في المنطقة ، ولكن يرى الباحث أن العكس هو الذي حدث فعلاً حيث أظهرت الدراسة الميدانية التي قام بها الباحث أنه بعد توقيع معاهدة السلام ونتيجة للأوضاع السياسية التي حدثت وكثرة الإغلاقات ، ومنع العمال في الضفة من التوجه إلى العمل في إسرائيل والتشديد الذي تبديه إسرائيل في منح تصاريح للعمال الفلسطينيين ، كل هذه العوامل دفعت الشركات الإسرائيلية العاملة في مجال صناعة الملابس إلى البحث عن شركات داخل المحافظة للعمل معها في هذا القطاع ، بالإضافة إلى أن الكثير من الشركات الإسرائيلية نقلت مصانعها أو فروعاً منها إلى المحافظة للتغلب على المشاكل السابقة .

فوائد التعاقد الباطني العائد على الشركات الإسرائيلية :

تستفيد الشركات الإسرائيلية من رخص الأيدي العاملة المتوفرة في المحافظة ، بالإضافة إلى تجنب الشركات الإسرائيلية تجميد رأسمالها في مكينات الخياطة ، وتمكين الشركات الإسرائيلية من معالجة التذبذب في الطلب ، ويستفيد صاحب الشركة الإسرائيلي من عدم التزامه بتوفير التأمين ضد إصابات العمل ، والتأمين الصحي ، وغيرها من حقوق العامل التي يضمنها القانون للعامل داخل إسرائيل بينما لا تتوفر مثل هذه الحماية للعامل في الضفة الغربية . بالإضافة إلى الوفورات التي يحصل عليها صاحب الشركة من عدم التزامه بدفع أجور نقل العمال من الضفة إلى إسرائيل لو كانت الشركة في إسرائيل .

ومقابل كل هذه المزايا التي يحصل عليها المتعاقد الإسرائيلي لا يحصل المتعاقد الفلسطيني إلا على ربح بسيط ، حيث أن العلاقة بين المتعاقد الفلسطيني والمتعاقد الإسرائيلي هي كالعلاقة بين العامل ورب العمل ، حيث يتحكم صاحب الشركة الإسرائيلي بكل شيء ويخضع المتعاقد الفلسطيني لكل شيء ، فقرة التفاوض لدى الفلسطيني ضعيفة للغاية ، وذلك خوفاً من عدم استمرار الطلب على خدماته في المستقبل .

الفوائد التي تعود على الاقتصاد الفلسطيني نتيجة التعاقد من الباطن :

إن عملية التعاقد من الباطن قد أفادت الشركات الصناعية الفلسطينية وخاصة في مجال صناعة الملابس الجاهزة والصناعات الجلدية ، حيث استفادت هذه الصناعات من الخبرات العلمية والتكنولوجية المتوفرة لدى الصناعات الإسرائيلية . كما أنها ساهمت أحدث الموديلات العالمية في صناعة الملابس والأحذية مما منح هذه الصناعات قدرة تنافسية من حيث الجودة في نوعية الإنتاج . حتى أن الصناعات الجلدية وخاصة في مجال الأحذية المنتشرة في مدينة الخليل استطاعت منافسة الصناعات الإسرائيلية في السوق الإسرائيلي بل وطردتها من السوق . كما أن عملية التعاقد من الباطن أفادت الاقتصاد الفلسطيني في تشغيل أعداد كبيرة من الأيدي العاملة في هذين القطاعين ، حيث بلغ عدد العاملين في مشاغل الخياطة في المصانع الفلسطينية 12,458 عاملاً منهم 79% من الإناث و 21% من الذكور . في حين بلغ عدد العاملين في قطاع صناعة الأحذية 2776 عاملاً منهم 96% من الرجال. (1)

1- دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية ، المسح الصناعي ، 1994 ، نتائج أساسية ، التقرير الأول ، أكتوبر 1996 ، ص 46 .

ومن الصناعات الاستهلاكية في المحافظة هناك مؤسسات للأعلاف المركزة ، يعمل في الأولى 22 عاملاً ويعمل في الأخرى 5 عمال . وهناك حوالي 40 مؤسسة تنتج الملابس الجاهزة متوسط عدد العاملين فيها حوالي 11.3 عاملاً يغلب على العاملين فيها عنصر الإناث . وفي المحافظة 13 مؤسسة تنتج التحف والبراويز ويبلغ متوسط عدد العاملين في المؤسسة حوالي 2.2 عاملاً ومؤسسات تنتج الأثاث ومتوسط عدد العاملين فيها 3 عمال .

المؤسسات التي تنتج المواد الإنشائية غير المعدنية (كالطوب ، والبلاط ، والرخام ، ومناشير الحجر) وعددها حوالي 125 مؤسسة ومتوسط عدد العاملين فيها 3 عمال . المؤسسات التي تنتج المواد الإنشائية المعدنية (كالمحادد والألمنيوم للبناء) وعددها حوالي 182 مؤسسة ومتوسط عدد العاملين فيها عاملاً واحداً . وغيرها من الصناعات الاستهلاكية التي تلبي حاجة السوق المحلي .

4-1-4- بنية الصناعة في محافظة جنين من حيث الحجم والملكية :

أولاً : من حيث الحجم :

تختلف الدول عند الأخذ بمعيار الحجم طبقاً لعدد العاملين ، وذلك لأسباب تتعلق بأوضاع السكان ومستوى التطور الصناعي والتكنولوجي للبلد . ولكن يلاحظ أن عدد العمال لا يعتبر مؤشراً على كمية إنتاج المصنع أو حجمه ، فالتقدم التكنولوجي حدّ من عدد العمال وأصبحت الآلة تقوم مقام العامل ، فرغم أن عدد عمال مصنع البلاستيك في جنين أو برقين لا يزيد عن سبعة عمال فإن كمية الإنتاج أكبر بكثير مما لو كان في المصنع أيدي عاملة كثيرة ويعتمد في إنتاجه على آلات تعمل باليد ، فالآلات في المصنع تعمل أوتوماتيكياً وينحصر دور العمال في تجميع الإنتاج وتزويد الآلات بالمواد الخام وعمليات المراقبة فقط . أما من حيث تقسيم الصناعة في محافظة جنين من حيث الحجم فقد قُسمت إلى ثلاثة أقسام :

- 1- الصناعات الكبيرة وهي الصناعات التي يزيد عدد العاملين في المصنع عن 10 عمال .
- 2- الصناعات المتوسطة وهي الصناعات التي يتراوح عدد العاملين في المصنع من 5-9 عمال .
- 3- الصناعات الصغيرة وهي الصناعات التي يقل عدد عمال المصنع فيها عن 5 عمال .

المصانع الكبيرة والمتوسطة :

بدأ ظهور الصناعات الكبيرة والمتوسطة في مرحلة متأخرة في محافظة جنين حيث كانت معظم الصناعات السائدة في المحافظة حتى بداية الثمانينات هي من الصناعات الصغيرة حيث لم يزد عدد العاملين في المنشأة الواحدة عن 5 عمال . إلا أنه بعد عام 1982 بدأت الصناعات الكبيرة والمتوسطة في الانتشار وبشكل سريع في المحافظة حيث :

- أظهرت الدراسة الميدانية أن المصانع الكبيرة قد شكلت 16.6% من مجموع الصناعات في المحافظة، يعمل بها 732 عاملاً شكلوا ما نسبته 60.34% من مجموع العاملين في القطاع الصناعي .
- شكلت المصانع المتوسطة 15.5% من مجموع الصناعات يعمل بها 204 عمال شكلوا ما نسبته 16.8% من مجموع العاملين .

- تتركز أغلب هذه الصناعات في مدينة جنين ويتكون معظمها من الصناعات التي تدرج تحت ما يسمى بالصناعات الرأسمالية كمصنع الآلات والمحاريث الزراعية ، واسطوانات الغاز ، وغاز الأوكسجين ، ومصانع الباطون الجاهز ، والصناعات البلاستيكية ، وصناعة الأعلاف، والصناعات الإنشائية . ويغلب على هذه الصناعات استخدام الآلات التكنولوجية المتقدمة حيث يعتمد الإنتاج فيها على الآلات الأوتوماتيكية بالإضافة إلى اليد العاملة .

- بلغ حجم رأس المال المستثمر في هذه الصناعات حوالي 14,263,500 دينار أردني في حين بلغ الإنتاج السنوي لهذه الصناعات حوالي 15,999,000 دينار أردني سنوياً .

الصناعات الصغيرة :

لقد كان قيام الصناعات الصغيرة متقدماً على الصناعات الكبيرة في المحافظة ، إلا أنه مع بداية نشوء الصناعات الكبيرة ظلت الصناعات الصغيرة تنمو وتتطور جنباً إلى جنب مع الصناعات الكبيرة . وقد صمدت الصناعات الصغيرة ونمت بسبب حاجة المجتمع المحلي لها ، بالإضافة إلى أن الصناعات الصغيرة تتميز بالمرونة وهذا هو سر بقائها ، ويمكن تعديل إنتاجها بطريقة تلبي حاجة ورغبة المستهلكين ، في حين يصعب القيام بذلك في الصناعات الكبيرة .

وتلعب الصناعات الصغيرة دوراً كبيراً في تحقيق أهداف التنمية الصناعية ، من خلال تنويع الإنتاج والمساهمة في تخفيف حدة البطالة ، كما تعمل على تنمية المهارات الفنية . وتتفوق الصناعات الصغيرة التي يقل فيها عدد العاملين عن خمسة عمال على الصناعات الكبيرة في المحافظة ، وذلك بسبب طبيعة السلع التي تقدمها بطريقة تتلاءم مع موارد ومتطلبات السكان.

وقد تبين من الدراسة الميدانية للصناعات الصغيرة من حيث عدد العمال ورأس المال المستثمر وحجم الإنتاج السنوي أن عدد المنشآت الصناعية الصغيرة والتي يعمل فيها أقل من 5 عمال 131 منشأة من مجموع 193 منشأة عينة الدراسة شكلت ما نسبته 67.9% من مجموع المنشآت الصناعية في المحافظة . وقد بلغ عدد العاملين في هذه المنشآت 277 عاملاً من مجموع 1213 عاملاً شكلوا ما نسبته 22.8% من مجموع القوى العاملة في القطاع الصناعي في المحافظة .

وقد بلغ حجم رأس المال المستثمر في هذه الصناعات 3,072,300 دينار من مجموع رأس المال المستثمر في القطاع الصناعي والبالغ 17,335,800 دينار شكلت ما نسبته 16.9% من مجموع رأس المال المستثمر في القطاع الصناعي في المحافظة . وقد بلغ إجمال الناتج السنوي للصناعات الصغيرة 3,660,430 دينار أردني من مجموع الإنتاج السنوي لقطاع الصناعة في المحافظة والبالغ 19,901,430 دينار أردني شكل ما نسبته 18.6% من مجموع الإنتاج في القطاع الصناعي في المحافظة .

على الرغم من أن قطاع الصناعات الصغيرة احتل المرتبة الأولى من حيث عدد المنشآت الصناعية 131 منشأة من أصل 193 منشأة - عينة الدراسة - إلا أنه احتل المرتبة الثانية في عدد العاملين بهذا القطاع حيث بلغ عدد العمال 277 من أصل 1213 عامل بفارق كبير بينه وبين قطاع الصناعات الكبيرة الذي شكلت فيه أعداد المصانع 16.6% بينما شكل عدد العمال فيه 60.34% بفارق يصل بينه وبين قطاع الصناعات الصغيرة إلى 37.54% زيادة في عدد العاملين .

ويظهر من الدراسة أن مساهمة رأس المال في قطاع الصناعات الصغيرة قليل إذا ما قيس بعدد المنشآت ، فلم تتعد مساهمة هذا القطاع 16.9% من مجموع رأس المال المستثمر في حين بلغت هذه النسبة 69% في قطاع الصناعات الكبيرة . كما يظهر أيضاً ضآلة مساهمة هذا القطاع في الناتج الإجمالي للصناعة في المحافظة حيث لم تتعد مساهمة هذا القطاع 18.6% من مجموع إنتاج القطاع الصناعي ، في حين بلغ هذا الإنتاج 60 % في المصانع الكبيرة.

بلغ متوسط عدد العاملين في قطاع الصناعات الصغيرة 2.1 % عاملاً للمنشأة الواحدة . في حين بلغ متوسط عدد العاملين في المنشآت الصناعية الكبيرة 22.9 عاملاً للمنشأة الواحدة . وقد احتلت الصناعات الإنشائية المعدنية - المحادد والألمنيوم للبناء - المرتبة الأولى في عدد المنشآت الصغيرة حيث شكلت ما نسبته 29.8 % من مجموع المنشآت ، إلا أن مساهمتها في الناتج الإجمالي لهذا القطاع لم تتجاوز الـ 7.32 % من مجموع الإنتاج . في حين احتلت الصناعات الخشبية المرتبة الثانية من حيث عدد المنشآت وشكلت ما نسبته 21.4 % ولكن مساهمتها في الناتج الإجمالي كان ضئيلاً أيضاً ، حيث لم تتجاوز الـ 5.7 % من مجموع الإنتاج في قطاعات الصناعات الصغيرة ويعود السبب في تدني مساهمة هذه الصناعات في الناتج الإجمالي إلى عدة أمور أهمها :

أ- قلة رأس المال المستثمر وضآلة عدد العاملين في هذه الصناعات .

ب- ضيق السوق الذي تتعامل معه هذه الصناعات فأغلب هذه الصناعات منتشرة في قرى المحافظة ، وسوقها محصور في تلك القرى .

ج- إن أغلب العاملين في هذه المنشآت هم أصحاب المنشآت أنفسهم الذين ينقصهم الطموح والريادة للعمل على تطوير هذه المنشآت وزيادة إنتاجها .

د- أغلب هذه المنشآت تستخدم الآلات القديمة المستعملة وبالتالي يظل إنتاجها محدوداً .

أما الصناعات الإنشائية غير المعدنية فقد احتلت المرتبة الثالثة في عدد المنشآت وشكلت ما نسبته 16.3% من مجموع المنشآت ، إلا أنها احتلت المرتبة الأولى في حجم الإنتاج فشكلت ما نسبته 32.54% من مجموع إنتاج المصانع الصغيرة ويعود السبب في ارتفاع نسبة مساهمة الصناعات الإنشائية في الناتج الإجمالي للصناعات الصغيرة إلى :

أ- زيادة الطلب على الصناعات الإنشائية غير المعدنية كالطوب ، والبلاط ، والرخام ، والحجر ، بسبب وجود حركة عمران نشطة في المحافظة .

ب- أن أغلب هذه الصناعات تستخدم الآلات التكنولوجية الحديثة في الإنتاج وخاصة في مصانع البلاط والطوب .

انظر الجدول الملحق رقم (3/4) الذي يبين توزيع الصناعات الصغيرة في المحافظة حسب عدد العمال ورأس المال المستثمر والإنتاج السنوي .

مميزات المصانع الصغيرة :

تعتبر الصناعات الصغيرة في المحافظة من الصناعات التقليدية ، وكان معظم هذه الصناعات يدوية ، ولم تدخل الآلة لهذه المصانع إلا حديثاً ، فقد أظهرت الدراسة أن الصناعات المعدنية كالمحادر ، والخشبية كالمناجر ، لم تدخل فيها الآلات الحديثة إلا بعد عام 1970م ، ولم تعمل المخابز الآلية في المحافظة إلا بعد عام 1975م . ومما يميز الصناعات الصغيرة أن أغلبها يديرها ويملكها صاحبها . وقد أظهرت الدراسة الميدانية للمصانع الصغيرة :

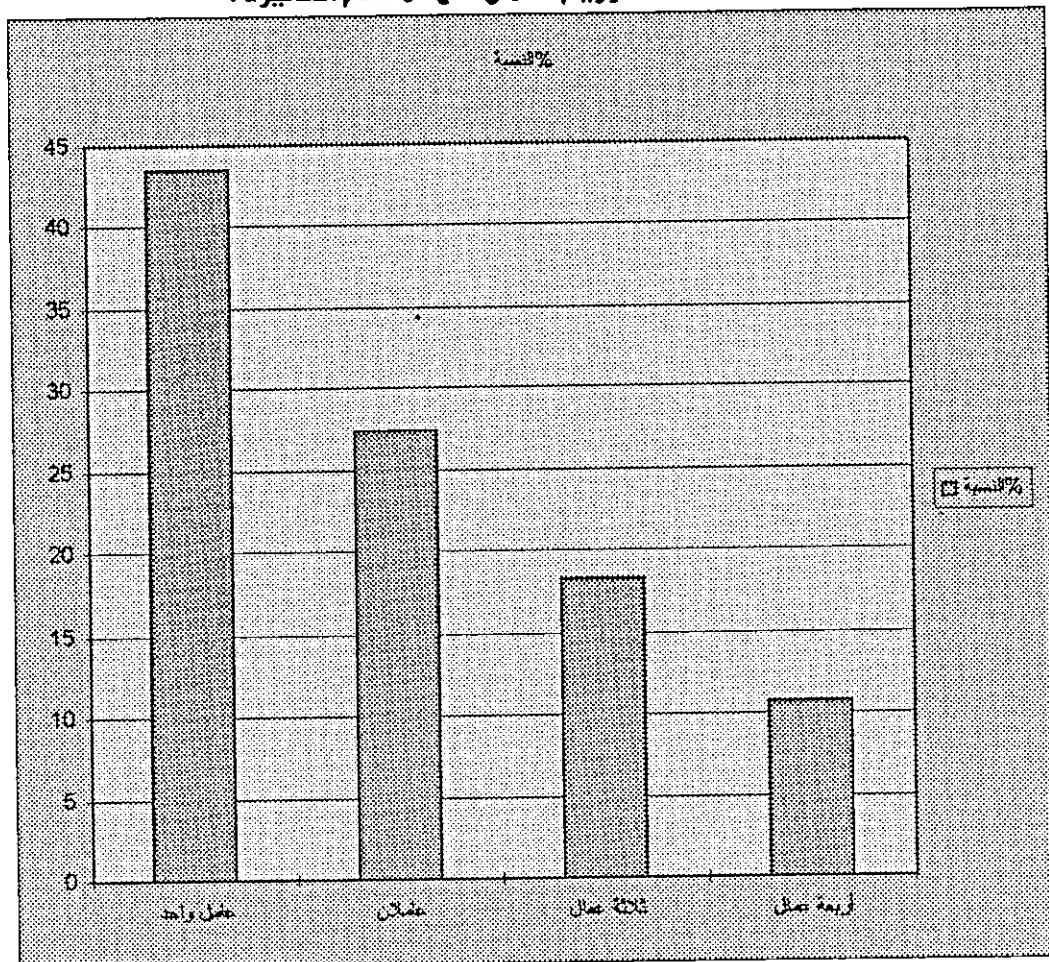
- أن عدد المصانع التي يعمل فيها عامل واحد ويكون هو صاحب المنشأة ومديرها وعامل فيها 57 منشأة شكلت ما نسبته 43.5% من مجموع المنشآت الصغيرة .

- أما المنشآت التي يعمل فيها عاملان فقد بلغت 36 منشأة شكلت ما نسبته 27.5% من مجموع المنشآت . وأغلب العاملين فيها هو صاحب المنشأة يساعده أحد أبنائه أو أحد أقاربه .

تبين من خلال الدراسة أن عدد العمال في الصناعات الصغيرة غير ثابت فهو يخضع لحالة السوق ، فإذا زاد الطلب على السلعة يضطر صاحب العمل إلى زيادة عدد العمال ، وإذا قل الطلب اضطر صاحب العمل لتقليص عدد العمال .

والشكل رقم (1/4) يوضح توزيع العمال على المصانع الصغيرة .

شكل رقم (1/4) :
توزيع العمال على المصانع الصغيرة .



المصدر : الدراسة الميدانية ، 1997 .

ثانياً : من حيث الملكية :

تعتبر بُنية القطاع الصناعي حسب معيار الملكية ذات أهمية كبيرة لأنها تعكس السياسة الاقتصادية للدولة . ونظراً لعدم وجود الدولة وكون محافظة جنين خاضعة للاحتلال الإسرائيلي فإن المنشآت الصناعية غلب عليها الملكية الفردية أو المساهمة الخاصة وقد أظهرت الدراسة الميدانية أن غالبية المنشآت الصناعية هي إما ملكية فردية أو مساهمة خاصة . حيث تبين من الدراسة :

أن قيمة رأس المال المستثمر في قطاع الصناعة في محافظة جنين 17,335,800 دينار أردني وقد شكل رأس المال الفردي 59.4% من هذا الاستثمار . وهذا يثبت أن المبادرات الفردية هي العامل الرئيس في إنشاء المؤسسات الصناعية في المحافظة . في حين تحتل الشركات الخاصة المرتبة الثانية من حيث مساهمتها في القطاع الصناعي ، وساهمت بما نسبته 31.7% من مجموع رأس المال المستثمر في القطاع الصناعي، وقد تبين من الدراسة أن أغلب الشركات الخاصة هي إما شركات عن طريق الوراثة ، أو لمجموعة من الأصدقاء ونادراً ما تكون هذه الشركات لأناس لا تربطهم علاقة الإرث أو القرابة كمصنع التتك في جنين .

وقد بلغ حجم الإنتاج الصناعي في المحافظة 19,901,430 ديناراً أردنياً سنوياً ، احتلت المؤسسات الفردية المرتبة الأولى في الإنتاج وكانت مساهمتها بنسبة 63% من مجموع الإنتاج ، تليها المؤسسات الخاصة بنسبة 32% من قيمة الإنتاج . كما يلاحظ من الجدول تدني مساهمة الشركات العامة سواء في رأس المال المستثمر أو في قيمة الإنتاج السنوي ، وإذا ما استتتي فرع معاصر الزيتون من الشركات العامة ، لاتضح مدى تدني مساهمة الشركات العامة في القطاع الصناعي حيث لا تتجاوز هذه النسبة الـ 11.6% ، وقد تم ذكر الأسباب التي أدت إلى عدم مساهمة الشركات العامة في القطاع الصناعي بشكل فاعل في موضع آخر من هذا البحث.

وقد بلغ متوسط رأس المال المستثمر على مستوى جميع أنواع الملكية السائدة 89,822 ديناراً أردنياً . كان نصيب الصناعات المساهمة الخاصة أعلى من المعدل العام في رأس المال المستثمر حيث بلغ متوسط رأس المال المستثمر فيها 109,945 دينار ، وهذا ناتج عن كون هذه الشركات مساهمة وبالتالي يمكن أن يكون هناك قدرة لدى المستثمرين على تكوين رأس مال أكبر من المؤسسات الفردية.

والجدول رقم (5/4) يوضح توزيع المنشآت الصناعية في المحافظة حسب الملكية .

جدول رقم (5/4) :

توزيع المؤسسات الصناعية في محافظة جنين حسب الملكية :

الرقم	نوع الملكية	العدد	النسبة %	رأس المال المستثمر	النسبة %	متوسط رأس المال للمستثمر	قيمة الإنتاج السنوي	النسبة %	متوسط الإنتاج السنوي
1-	فردية	128	66.3	10,297,120	59.4	80,446	12,543,705	63	97,997
2-	مساهمة خاصة	50	25.9	5,497,280	31.7	109,945	6,379,604	32	127,592
3-	مساهمة عامة	15	7.8	1,541,400	8.9	102,760	978,121	5	65,208
	المجموع	193	100 %	17,335,800	100 %	89,822	19,901,430	100 %	103,116

المصدر : الدراسة الميدانية ، 1997 .

الفصل الرابع

الباب الثاني

الإنتاجية في القطاع الصناعي في محافظة جنين

4-2-1- مقدمة :

الإنتاجية : هي نسبة المخرجات إلى المدخلات . (1)

كما يمكن تعريف الطاقة الإنتاجية لأي وحدة اقتصادية بأنها القدرة القصوى خلال وحدة زمنية عبر استخدام أمثل للظروف الإنتاجية المتوافرة . (2)

وتعتبر الإنتاجية من المواضيع الهامة التي تساهم في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك لارتباطها بمسألة الاستخدام الأمثل للموارد المادية والبشرية المتاحة من أجل تحقيق أعلى مردود ممكن من عمليات الإنتاج . (3)

وتعتبر الإنتاجية مؤشراً لقياس أداء المنشآت الصناعية ، وتقاس الإنتاجية إما بقياس الإنتاجية الكلية وذلك بقسمة الإنتاج على المدخلات من عمل ، ومواد خام ، ورأس مال ، أو بقياس الإنتاجية الجزئية من خلال النسبة بين الإنتاج وأحد عناصر الإنتاج كل على حدة ، وهذا يتيح فرصة للمقارنة بين عناصر الإنتاج المختلفة على مستوى الفروع الصناعية ، وقد اعتمد الباحث على مقياس الإنتاجية الجزئية في هذا البحث .

وقد بلغت قيمة الإنتاج السنوي للقطاع الصناعي بفروعه المختلفة 19,901,430 ديناراً أردنياً، ساهمت الشركات الخاصة والمنشآت الفردية بنسبة 92.1% من قيمة الإنتاج السنوي لهذه المؤسسات محتلة بذلك المرتبة الأولى .

1- مسعد ، حمود فرحان ، 1992 ، الصناعة في منخفض البقعة ، رسالة ماجستير ، الجامعة الأردنية ، عمان ، ص55 .

2- طه ، صبريه علي ، 1993 ، مصدر سابق ، ص66 .

3- مسعد ، حمود فرحان ، مصدر سابق ، ص58 .

في الوقت الذي لم تساهم فيه الشركات المساهمة العامة سوى بنسبة بسيطة لم تتجاوز 1.6 % وإذا ما أضفنا إلى هذا الرقم المساهمة العامة في معاصر الزيتون وهي إما جمعيات تعاونية أو مساهمة عامة وصلت النسبة إلى 10% .

4-2-2- الإنتاجية في المصانع الكبيرة والمتوسطة

" تعتبر الإنتاجية من المواضيع الهامة التي تساهم في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وذلك لارتباطها بمسألة الاستخدام الأمثل للموارد المادية والبشرية المتاحة من أجل تحقيق أعلى مردود ممكن من عمليات الإنتاج " (1) . ويمكن أخذ صورة من الإنتاجية الجزئية عن مستوى الأداء في المنشأة الصناعية وذلك من أجل المقارنة على مستوى كل فرع من فروع القطاع الصناعي ومعرفة أي فرع حقق إنتاجية أفضل .

4-2-3- إنتاجية العامل في المصانع الكبيرة والمتوسطة :

وهي ناتجة عن قيمة الإنتاج السنوي مقسوماً على عدد العمال .

إنتاجية العامل = قيمة الإنتاج السنوي

عدد العمال

وقد تبين من الدراسة أن متوسط إنتاجية العامل في المصانع الكبيرة 15,982 ديناراً أردنياً سنوياً ، بينما بلغت 20,794 ديناراً أردنياً في المصانع المتوسطة وذلك بسبب اعتماد الإنتاج على الآلات بدرجة رئيسة . ويعود ارتفاع إنتاجية العامل في المصانع المتوسطة عنها في الكبيرة إلى ارتفاع قيمة الإنتاج السنوي في المصانع المتوسطة الناتج عن استخدام الآلات الحديثة في الصناعة ، بالإضافة إلى قلة عدد العمال بالنسبة لحجم الإنتاج حيث بلغ الإنتاج السنوي في المصانع الكبيرة 11,999,000 دينار أردني سنوياً، وعدد العاملين 732 عاملاً ، في حين بلغ في الثانية 4,242,000 دينار أردني سنوياً ، وعدد العاملين 204 عمال .

1- مسعد ، حمود فرحان ، 1992 ، مصدر سابق ، ص 58 .

كما أن هناك مصانع انخفضت إنتاجية العامل فيها عن المتوسط العام لإنتاجية العامل في المصانع الكبيرة مثل الصناعات الإنشائية غير المعدنية والتي وصلت فيها إنتاجية العامل إلى 9576 ديناراً أردنياً وذلك لاعتماد قسم من هذه الصناعات في جزء من العمل على اليد العاملة البشرية ، يليها مشاغل الخياطة حيث بلغت إنتاجية العامل فيها 8189 ديناراً أردنياً وهذا راجع أيضاً إلى اعتماد الإنتاج على اليد العاملة ومهارتها في العمل . ومن الأسباب التي أدت إلى انخفاض إنتاجية العامل في صناعة الملابس ارتباط هذه الصناعة بالصناعات الإسرائيلية من خلال العقود من الباطن مع الشركات الإسرائيلية ، حيث تعمل هذه المشاغل وفق عقود مقاوله بالقطعة ، لذا فإن حصة المنشأة الصناعية في المحافظة من هذه العملية تكون أجراً محدداً على القطعة وهذا يشكل نسبة ضئيلة من سعر بيعها . بينما ارتفعت إنتاجية العامل في مصانع أخرى عن المعدل العام مثل مصانع الباطون الجاهز وذلك بسبب الاعتماد على الآلات التكنولوجية في مراحل العمل المختلفة .

بلغ متوسط إنتاجية العامل في المصانع المتوسطة 20,794 دينار أردني سنوياً ، وهذا يدل على أن إنتاجية العامل في المصانع المتوسطة أعلى منها في المصانع الكبيرة بسبب كثرة الإنتاج بالنسبة لعدد الأيدي العاملة حيث يعتمد الإنتاج على الآلة أكثر من الأيدي العاملة .

كما أن هناك مصانع انخفضت إنتاجية العامل فيها عن المتوسط العام في الصناعات المتوسطة مثل صناعة التحف 2400 دينار ، والمواد الغذائية 5000 دينار ، والخشبية 6000 دينار ، وهذا عائد إلى اعتماد هذه الصناعات على اليد العاملة البشرية في الإنتاج من ناحية وقلة الإنتاج لهذه الصناعات من الناحية الأخرى .

بينما زادت إنتاجية العامل في مصانع أخرى عن المعدل العام مثل المخابز 69,230 ديناراً ، البلاستيك 71,428 ديناراً ، المطابع 25,000 ديناراً ، الأثاث المنزلي 30,000 ديناراً ، مطاحن الحبوب 58,333 ديناراً ، ويعود ذلك إلى استخدام هذه الصناعات للآلات التكنولوجية الحديثة في العمل، حيث يكون دور العامل مراقباً للآلة فقط ، كما يعود إلى ضخامة إنتاج مثل هذه الصناعات . يلاحظ أن الإنتاجية تزداد سواء في المصانع الكبيرة أو المتوسطة كلما كان العمل يعتمد على الآلة الميكانيكية ويقل معدل الإنتاجية كلما اعتمد العمل على اليد العاملة البشرية .

يمكن القول أن تدني إنتاجية العامل في بعض الصناعات سواء في الكبيرة أو المتوسطة يعود إلى بعض الأسباب منها :

أ- قلة رأس المال المستخدم في بعض هذه الصناعات مثل بعض الصناعات الإنشائية ، والمواد الغذائية، والتحف ، والمناجر .

ب - أن أكبر فئة من العاملين في هذه الصناعات هي من الأيدي العاملة العادية وتقل فيها نسبة الأيدي الماهرة أو الفنية مما يؤثر على إنتاجية العاملين .

ج- أن قسماً من هذه الصناعات يعتمد على اليد العاملة البشرية بصورة رئيسة أو على اليد العاملة وآلات قديمة ذات مستوى تكنولوجي منخفض مما يؤثر على إنتاجية العامل والطاقة الإنتاجية بشكل عام. أنظر الجدول الملحق (7/4) الذي يبين إنتاجية العامل في المصانع الكبيرة والمتوسطة .

4-2-4- إنتاجية رأس المال في المصانع الكبيرة والمتوسطة :

وهي تعني قيمة الإنتاج السنوي على قيمة رأس المال المستثمر . وقد بلغ معدل إنتاجية رأس المال المستثمر في القطاع الصناعي في المحافظة بشكل عام 1.3 أي أن كل دينار أستثمر في الصناعة أنتج 1.3 دينار في السنة ، وهذا يدل على ارتفاع معدل الإنتاج بالنسبة لرأس المال المستثمر .

وقد أظهرت الدراسة الميدانية أن معدل إنتاجية رأس المال في المصانع الكبيرة بلغ 1.03 في حين بلغ في المصانع المتوسطة 1.7 دينار . وهنا يظهر أن إنتاجية رأس المال في المصانع المتوسطة أعلى منها في المصانع الكبيرة . ويمكن إرجاع سبب تدني معدل إنتاجية رأس المال في المصانع الكبيرة إلى تدني هذه النسبة في مصانع الأدوات الزراعية وأسطوانات الغاز والأكسجين حيث كانت في هذه الصناعات أقل من المعدل العام في الصناعات الكبيرة . ويمكن تعليل ذلك بعدم دقة أرقام الإنتاج السنوي المعطاة .

سجلت مصانع الأعلاف أعلى نسبة في إنتاجية رأس المال في المصانع الكبيرة حيث بلغت 2.5 دينار وهذا دليل على نجاح صناعة الأعلاف في المحافظة . يلي مصانع الأعلاف في إنتاجية رأس المال مصانع الباطون الجاهز حيث سجلت 1.29 دينار .

وهذا دليل أيضاً على نجاح صناعة الباطون الجاهز في المحافظة ويرتبط هذا النجاح بكثرة المشاريع العمرانية وزيادة الطلب على الباطون الجاهز . بلغت أعلى نسبة في إنتاجية رأس المال في الصناعات المتوسطة في صناعة المواد الغذائية حيث بلغت 5 دنانير وهي أعلى نسبة سجلت في الصناعات الكبيرة والمتوسطة وربما يعود السبب في ذلك إلى كون صاحب المنشأة يملك بالإضافة إلى المنشأة متجراً للمواد الغذائية على مستوى تجارة الجملة ، مما يسهل في عملية تصريف الإنتاج ، بالإضافة إلى ضخامة الإنتاج بالنسبة لقلة رأس المال المستثمر ، وهذا ما يلاحظ في صناعة التحف أيضاً والتي بلغت إنتاجية رأس المال فيها 3 دنانير : ثم تأتي في المرتبة الثالثة الصناعات الإنشائية والتي بلغت إنتاجية رأس المال فيها ديناران ، وهذا مرتبط كما هو الحال في الباطون الجاهز بتطور حركة العمران في المحافظة وازدياد الطلب على مواد البناء .

أنظر الجدول الملحق (8/4) الذي يبين إنتاجية رأس المال في الصناعات الكبيرة والمتوسطة .

4-2-5 - إنتاجية الأجور في المصانع الكبيرة والمتوسطة :

بلغ معدل إنتاجية الأجور على مستوى جميع الصناعات 5 دنانير أردنية أي أن كل دينار أنفق في أجور العمال أنتج 5 دنانير أردنية .

وقد تبين من الدراسة الميدانية أن متوسط إنتاجية الأجور في الصناعات الكبيرة 4.8 دينار ، في حين بلغت في الصناعات المتوسطة 6 دنانير ، وقد بلغ المتوسط العام لإنتاجية الأجور على مستوى جميع الصناعات في المحافظة 5 دنانير أي كل دينار استثمر في الأجور أنتج 5 دنانير على مستوى جميع الصناعات .

وقد ارتفعت إنتاجية الأجور لدى بعض الصناعات الكبيرة عن المعدل العام مثل الباطون الجاهز 19.3 ، وغاز الأكسجين 16 ، كما ارتفعت إنتاجية الأجور لدى بعض الصناعات المتوسطة عن المعدل العام للصناعات المتوسطة مثل المخابز 19.6 ، البلاستيك 26.5 ، مطاحن الحبوب 18.7 ، ويعود ارتفاع إنتاجية الأجور في هذه الصناعات سواء الكبيرة أو المتوسطة إلى استخدام الآلات التكنولوجية الحديثة في الإنتاج مع ضخامة في الإنتاج وعدم وجود عدد كبير من الأيدي العاملة وذلك بسبب اعتماد العمل على الآلة الأوتوماتيكية بصورة رئيسة .

في حين انخفضت إنتاجية الأجور لدى بعض الصناعات الكبيرة عن المعدل العام مثل الصناعات الإنشائية 2.4 دينار ، والخياطة 3.06 دينار ، وذلك لاعتماد مثل هذه الصناعات على استخدام الآلات المستعملة والاعتماد على الأيدي العاملة بصورة كبيرة ، وقلة الإنتاج إذا ما قيس بعدد العاملين ورأس المال المستثمر في هذه الصناعات . كذلك انخفضت إنتاجية الأجور في بعض الصناعات المتوسطة عن المعدل العام مثل: الإنشائية 3.6 ، والتحف 1.8 ، والمواد الغذائية 2 ، والمناجر 2 ، ويعود السبب في هذا الانخفاض إلى اعتماد هذه الصناعات على الأيدي العاملة ، وقلة رأس المال المستثمر في هذه الصناعات ، وقلة الإنتاج بسبب عدم تطوير مثل هذه الصناعات .

قد لا تعطي بعض الأرقام الصورة الحقيقية عن إنتاجية الأجور لدى بعض الصناعات وذلك لكون بعض أرقام قيمة الإنتاج السنوي المعطاة من قبل بعض أصحاب المنشآت قد لا تكون حقيقية وبالتالي تنعكس على الرقم الحقيقي لإنتاجية الأجور .

أنظر الجدول الملحق رقم (9/4) الذي يبين إنتاجية الأجور في الصناعات الكبيرة والمتوسطة.

4-2-6- كلفة فرصة العمل الواحدة في المصانع الكبيرة والمتوسطة :

كلفة فرصة العمل الواحدة = رأس المال المستثمر

عدد العاملين

وقد بلغ معدل كلفة فرصة العمل الواحدة على مستوى جميع الصناعات في المحافظة 14291 ديناراً أردنياً سنوياً . لقد أظهرت الدراسة الميدانية أن كلفة فرصة العمل الواحدة على مستوى الصناعات الكبيرة بلغت 17,197 ديناراً في حين بلغت في المتوسطة 12,622 ديناراً أردنياً . وارتفعت كلفة فرصة العمل الواحدة في بعض الصناعات الكبيرة عن المعدل العام مثل صناعة الأدوات الزراعية 100,000 دينار ، صناعة الأوكسجين 100,000 دينار ، الباطون الجاهز 74,468 ديناراً، ويعود ذلك إلى ضخامة رأس المال المستثمر في هذه الصناعات وقلة عدد العاملين بسبب اعتماد هذه الصناعات على الآلات التكنولوجية المرتفعة الثمن . في حين قلت كلفة فرصة العمل الواحدة في صناعات مثل الخياطة 5129 دينار ، الإنشائية 5880 دينار ، وذلك لاعتماد مثل هذه الصناعات على الآلات قليلة الثمن ، وقلة رأس المال المستثمر فيها بالنسبة لعدد العاملين .

ارتفعت كلفة فرصة العمل الواحدة في بعض الصناعات المتوسطة مثل صناعة المخابز 48,846 ديناراً ، البلاستيك 42,857 ديناراً ، مطاحن الحبوب 33,333 ديناراً ، ويعود ذلك كما في الصناعات الكبيرة إلى ضخامة رأس المال المستثمر في هذه الصناعات وقلة الأيدي العاملة نظراً لاعتمادها على الآلات الأوتوماتيكية في الإنتاج . في حين قلت كلفة فرصة العمل الواحدة في صناعات أخرى مثل الصناعات الإنشائية 7221 ديناراً ، المواد الغذائية 1000 دينار ، المناجر 4000 دينار ، معاصر الزيتون 8000 دينار ، التحف 800 دينار . وباستثناء معاصر الزيتون ، والتي تعمل موسمياً ولمدة لا تزيد عن شهرين في السنة في أفضل الحالات ، فإن الصناعات الأخرى انخفضت فيها كلفة فرصة العمل بسبب قلة رأس المال المستثمر ، وقلة ثمن الآلات المستخدمة .

هناك فرق واضح بين كلفة فرصة العمل الواحدة في الصناعات الكبيرة عنه في الصناعات المتوسطة وهذا ناتج عن ضخامة رأس المال المستثمر في الصناعات الكبيرة ، حيث يرتفع ثمن الآلات التكنولوجية الحديثة المستخدمة في مثل هذه الصناعات بينما نجد أن الصناعات المتوسطة تستخدم فيها آلات تكنولوجية مرتفعة الثمن كالمخابز الآلية ومصانع البلاستيك وصناعات لا تتطلب رأس مال كبير كالمناجر والفحم النباتي ، وبعض الصناعات المعدنية .

أنظر الجدول الملحق رقم (10/4) الذي يبين كلفة فرصة العمل الواحدة في الصناعات الكبيرة والمتوسطة .

يتضح من الدراسة أن كلفة فرصة العمل الواحدة في الصناعات الكبيرة في المحافظة تعتبر أعلى من كلفة فرصة العمل الواحدة في الصناعات الكبيرة في الضفة الغربية ، حيث بلغت 15967 ديناراً في المحافظة و 6779 ديناراً في الضفة الغربية . (1)

1- أبو الشكر وآخرون ، 1991 ، مصدر سابق ، ص 68 .

4-2-7- إنتاجية العامل في قطاع الصناعات الصغيرة :

إنتاجية العامل السنوي : تعني قيمة الإنتاج السنوي على عدد العمال .حيث تتناسب إنتاجية العامل طردياً مع رأس المال المستثمر ، فالمصنع الذي يمتلك آلات حديثة تكون إنتاجية العامل فيه مرتفعة ، والمصنع الذي يعتمد على العمال بدلاً من الآلة تكون إنتاجية العامل فيه منخفضة. فقد أظهرت الدراسة أن متوسط إنتاجية العامل السنوي 13214 ديناراً في الصناعات الصغيرة . وارتفعت إنتاجية العامل السنوي عن المتوسط العام في كل من صناعة البلاستيك 86,000 دينار ، الصناعات الكيماوية 30,000 دينار ، الصناعات الإنشائية 26,466 ديناراً ، الصناعات المعدنية 20,875 ديناراً . ويعود السبب في ارتفاع إنتاجية العامل في هذه الصناعات إلى استخدام الآلات الميكانيكية في الإنتاج وإلى ضخامة الإنتاج الناتج عن استخدام مثل هذه الآلات . انخفضت إنتاجية العامل السنوي عن المتوسط العام في كل من صناعة التحف 3642 دينار، والمحادر والألمنيوم 5066 ديناراً ، والصناعات الخشبية 6547 ديناراً ، ويعود السبب في انخفاض إنتاجية العامل في هذه الصناعات إلى استخدام آلات قديمة والاعتماد على اليد العاملة بصورة رئيسة .

وقد اتضح من الدراسة انخفاض إنتاجية العامل في المخازن عن المعدل العام حيث بلغت 8555 ديناراً، وقد يكون هذا الرقم غير واقعي ونتج عن عدم إعطاء أصحاب المخازن الرقم الحقيقي لإنتاج منشآتهم . أنظر الجدول الملحق رقم (11/4) الذي يبين إنتاجية العامل في المصانع الصغيرة في المحافظة .

4-2-8- إنتاجية رأس المال في الصناعات الصغيرة :

إنتاجية رأس المال في الصناعات الصغيرة 1.2 دينار أي أن كل دينار استثمر في الصناعات الصغيرة أنتج 1.2 دينار سنوياً . وقد زادت إنتاجية رأس المال في الصناعات الصغيرة عنها في الصناعات الكبيرة والتي بلغت 1.03 . وربما يكون السبب عدم إعطاء رقم الإنتاج الحقيقي من قبل المستثمرين في الصناعات الكبيرة. وقد زادت إنتاجية رأس المال عن المتوسط العام في الصناعات الإنشائية 2.32 دينار ، والبلاستيك 3.44 دينار والخياطة 3.47 دينار . ويعود السبب في ذلك إلى استخدام الآلات الميكانيكية في الإنتاج ، وعدم الاعتماد على اليد العاملة بشكل رئيس في الإنتاج .

قلّت إنتاجية رأس المال عن المتوسط العام في معاصر الزيتون 0.35 والصناعات المعدنية 0.94 . ويعود السبب في انخفاض إنتاجية رأس المال في هذه الصناعات :

أ- بالنسبة لمعاصر الزيتون يعود انخفاض إنتاجية رأس المال فيها إلى كونها تعمل في موسم قصير فقط فقيمة الإنتاج إذا ما قيس برأس المال المستثمر تظل متدنية .

ب- بالنسبة للصناعات المعدنية معظم هذه الصناعات تعتمد على اليد العاملة بصورة رئيسية أكثر من اعتمادها على الآلات الميكانيكية في الإنتاج . بالإضافة إلى استخدام الآلات المستعملة في مثل هذه الصناعات .

ج- بالنسبة لمطاحن الحبوب هناك بعض المطاحن التي لا تزال تعمل بالطريقة القديمة ، وخاصة في القرى ، وهذا يقلل من الإنتاج وبالتالي ينعكس على إنتاجية رأس المال .

أنظر الجدول الملحق رقم (12/4) الذي يبين إنتاجية رأس المال في الصناعات الصغيرة .

4-2-9- إنتاجية الأجور في الصناعات الصغيرة :

أما من حيث إنتاجية الأجور فقد أظهرت الدراسة أن معدل إنتاجية الأجور في الصناعات الصغيرة بلغ 4.6 دينار ، أي أن كل دينار ينفق كأجور للعمال ينتج 4.6 دينار . وهذه النسبة تقارب إنتاجية الأجور في الصناعات الكبيرة والتي وصلت إلى 4.8 دينار. في حين ارتفعت إنتاجية الأجور عن المتوسط العام كما هو الحال في صناعة البلاستيك 31.9 دينار ، ومعاصر الزيتون 18.7 دينار ، والصناعات الكيماوية 12.5 دينار . ويعود ارتفاع إنتاجية الأجور في هذه الصناعات إلى استخدام الآلات التكنولوجية وقلة الأيدي العاملة بالنسبة لرأس المال المستثمر .

وقد انخفضت إنتاجية الأجور عن المتوسط العام كما هو الحال في صناعة المخابز 2.4 دينار، التحف 2.8 دينار ، المناجر 2.2 دينار ، الخياطة 1.2 دينار . ويعود السبب في ذلك إلى قلة رأس المال المستثمر في هذه الصناعات ، والاعتماد على الأيدي العاملة بشكل رئيس في الإنتاج ، باستثناء المخابز التي يمكن أن تكون أرقام الدخل غير حقيقية وبالتالي انعكست على إنتاجية رأس المال وإنتاجية الأجور.

أنظر الجدول الملحق رقم (12 / 4) الذي يبين إنتاجية الأجور في الصناعات الصغيرة .

4-2-10- كلفة فرصة العمل الواحدة في الصناعات الصغيرة :

بلغ المعدل العام لكلفة فرصة العمل الواحدة 11,091 ديناراً أردنياً في السنة في الصناعات الصغيرة في حين بلغت 15,967 ديناراً في الصناعات الكبيرة ، و 12,622 ديناراً في الصناعات المتوسطة . وقد زادت كلفة فرصة العمل الواحدة عن المتوسط العام في صناعة البلاستيك 25,000 دينار ، ومعاصر الزيتون 37,656 ديناراً ، والكيماوية 25,000 دينار ، والمعدنية 22,125 ديناراً ، ويعود السبب في هذا الارتفاع إلى استخدام هذه الصناعات للآلات التكنولوجية الحديثة ، وارتفاع أسعار هذه الآلات مما انعكس على كلفة فرصة العمل .

قلّت كلفة فرصة العمل الواحدة عن المتوسط العام في صناعة المناجر 3639 ديناراً ، والمحادد والألمنيوم 3122 ديناراً ، والخياطة 775 ديناراً ، ويعود السبب في ذلك إلى اعتماد هذه الصناعات على اليد العاملة بصورة رئيسة ، وقلة رأس المال المستخدم في هذه الصناعات ، واستخدام قسم من هذه الصناعات للآلات القديمة المستعملة في الإنتاج .

4-2-11- الطاقة الإنتاجية :

لقد بلغ رأس المال المستثمر في قطاع الصناعة في محافظة جنين 17,235,800 دينار أردني، وقد بلغ حجم إنتاجية رأس المال المستثمر في مختلف فروع القطاع الصناعي 1.3 دينار أي أن كل دينار استثمر في الصناعة أنتج 1.3 دينار في السنة . ويعود السبب في انخفاض إنتاجية رأس المال على المستوى العام إلى انخفاض هذه الإنتاجية في بعض الصناعات الكبيرة ، وخاصة مصانع حداد للأدوات الزراعية والأوكسجين والأسطوانات . بينما ترتفع إنتاجية رأس المال في الصناعات المتوسطة إلى 1.7 دينار .

وتشير نتائج الدراسة الميدانية إلى أن معظم الصناعات في جنين تعاني من مشكلة تدني الطاقة الإنتاجية ، حيث أن هناك عدم استغلال كامل للطاقات المتاحة في القطاع الصناعي ، وقد بلغ متوسط الطاقة الإنتاجية المستخدمة 54% من مجموع الطاقة الإنتاجية الممكنة ، وتبين أن بعض الصناعات كالمناجر ، والمحادد ، ومصانع الأثاث ، والثلاجات ، وبعض الصناعات المعدنية لا تعمل بأكثر من 50% من طاقتها الإنتاجية . ومن دراسة الطاقة الإنتاجية من الطاقة الكلية في مصانع المحافظة تبين :

أن مجموع المصانع التي تشكل طاقتها الإنتاجية أقل من 60 % تشكل ما نسبته 56 % من مجموع المصانع في المحافظة . بينما تشكل المصانع التي تتراوح طاقتها الإنتاجية ما بين 61 - 80 % ما نسبته 25.9 % . أي أن مجموع المصانع التي تقل طاقتها الإنتاجية عن 80 % تشكل الغالبية العظمى من المصانع بنسبة تصل إلى 82 % من مجموع المصانع . أما المصانع التي تبلغ طاقتها الإنتاجية أكثر من 80 % فقد شكلت ما نسبته 18 % من مجموع المصانع .

والجدول رقم (13/4) يوضح نسبة الطاقة الإنتاجية من الطاقة الكلية في مصانع المحافظة .

الجدول رقم (13/4)

الطاقة الإنتاجية من الطاقة الكلية في مصانع المحافظة .

الرقم	نسبة الطاقة الإنتاجية	عدد المصانع	النسبة %
1-	من 20-40 %	54	28
2-	41-60 %	54	28
3-	61-80 %	50	26
4-	أكثر من 80 %	35	18
	المجموع	193	100 %

المصدر : الدراسة الميدانية ، 1997 .

4-2-12- العوامل التي أثرت على تدني الطاقة الإنتاجية في مصانع المحافظة :

وقد بينت الدراسة أن هناك مجموعة من العوامل التي أثرت على تدني الطاقة الإنتاجية في المصانع في المحافظة منها :

1- إغلاق الحدود :

تعتمد سلطات الاحتلال العسكري الإسرائيلي بين فترة وأخرى إلى إغلاق الضفة الغربية وتقييد الحركة على الناس والتجارة . بدواعي أمنية مختلفة ، ومناسبات متعددة ، بالإضافة إلى التشديد الذي تفرضه على الحركة التجارية عبر المعابر بسبب سيطرتها عليها .

ونظراً لاعتماد قطاع الصناعة في المحافظة بشكل رئيس على السوق المحلي ، والسوق داخل الخط الأخضر والمتسوقين من داخل الخط الأخضر فإن عملية الإغلاق تعني حرمان الصناعة في المحافظة من أسواقها الرئيسية وقد أظهرت الدراسة الميدانية أن عامل الإغلاق يأتي في المرتبة الأولى في التسبب في عدم استغلال الطاقة الإنتاجية بشكل كامل ، وقد شكل هذا العامل ما نسبته 33.2% من مجموع العوامل ، حيث يرتبط بعامل الإغلاق ، قلة التسويق ، عدم وصول المواد الخام اللازمة للصناعة ، ضعف السوق المحلي بسبب تعطل العمال عن عملهم في إسرائيل وبالتالي تدني قدرتهم الشرائية . حيث أظهرت الدراسة الميدانية أنه نتيجة للأوضاع السياسية الحالية التي تعيشها المنطقة فقد حدث نقصان في إنتاج تلك المصانع ، فقد تبين أن 79.3 % من أصحاب المنشآت قد نقص إنتاجهم بسبب الأوضاع السياسية، وهذا يقلل من الطاقة الإنتاجية لمصانعهم . بالإضافة إلى أن الإغلاق المستمر للمناطق المحتلة منذ توقيع معاهدة السلام قد أثر على الطاقة الإنتاجية للمصانع .

2- قلة التسويق :

يبلغ عدد سكان محافظة جنين حوالي 250,000 نسمة . (1) وهذا العدد القليل من السكان لا يمكن أن يشكل سوقاً متكاملاً لأي سلعة على أساس اقتصادي . بالإضافة إلى وقوع جنين في أقصى الطرف الشمالي للضفة الغربية ، مما حرّمها من أسواق الضفة الغربية ، وبالتالي فإن السوق الرئيس للمنتجات الصناعية في جنين هو السوق المحلي بالإضافة إلى ما يتم تسويقه في إسرائيل على الرغم من العراقيل التي تضعها سلطات الاحتلال ، وإن كان التسويق يعتمد بشكل رئيس على المتسوقين من داخل الخط الأخضر . أما بالنسبة للأسواق العربية فإنها لا تشكل نسبة تذكر بالنسبة لتسويق المنتجات الصناعية في محافظة جنين ، حيث لم تشكل الأسواق الخارجية أكثر من 1% من مناطق تسويق المنتجات الصناعية في المحافظة كما أظهرته الدراسة الميدانية .

وقد تبين أن عامل قلة التسويق قد احتل المرتبة الثانية وشكل ما نسبته 24.9% من مجموع العوامل . وحسب نظرية العرض والطلب ، فإن هناك علاقة ما بين اتساع السوق وكثرة الطلب على الصناعة . ولذا تعتبر دراسة السوق المحلية من العوامل الضرورية قبل إنشاء أي صناعة جديدة في المحافظة ، للعمل على إنشاء صناعات جديدة يحتاجها السوق ليتم ضمان نجاح مثل هذه الصناعات .

1- إحصاءات وزارة الداخلية ، مكتب الداخلية ، جنين ، 1997 .

بالإضافة إلى ما يعانيه السوق في جنين من منافسة بين الصناعات لتشابه الإنتاج الصناعي الناتج عن قلة رأس المال المستخدم في الورش الصناعية الصغيرة ، وبالتالي إمكانية قيام أي فرد بإنشاء ورشة صناعية برأسمال بسيط ، بالإضافة إلى غياب التخطيط لإنشاء صناعات تنقص السوق المحلي .

3- نقص رأس المال : تعاني بعض المصانع في المحافظة من عدم توفر رؤوس الأموال التي يمكن أن تعمل على تحسين الآلات وتطويرها ، ويبقى الاعتماد على الآلات القديمة مما يعيق عملية الإنتاج ، وقد شكلت قلة رأس المال مشكلة في استغلال الطاقة الإنتاجية كاملة لحوالي 15.5% من مجموع أصحاب المنشآت الصناعية في المحافظة .

4- قلة المواد الخام : ترتبط مشكلة المواد الخام بالنسبة لبعض أصحاب المنشآت الصناعية بعاملين أحياناً ، قلة رأس المال أو الإغلاق ، وقد شكلت قلة المواد الخام كعامل في عدم استغلال الطاقة الإنتاجية كاملة مشكلة لحوالي 14.5% من مجموع أصحاب المنشآت الصناعية في المحافظة .

5- كثرة الضرائب : وقد شكل هذا العامل 5.7% من مجموع العوامل التي أدت إلى تدني الطاقة الإنتاجية ، كما تشكل العوامل الأخرى وهي وجود أكثر من عامل 4.2% من مجموع العوامل المؤثرة في تدني الطاقة الإنتاجية . كما أظهرت الدراسة أن هناك ضعفاً في الروابط الصناعية الخلفية والأمامية على مستوى الصناعة ككل في المحافظة ، فقد تبين من الدراسة أن هناك 93.8 % ليس لها ترابطات أمامية وخلفية ، وهذا يعود إلى صغر العمق الصناعي ، وإلى فقر الضفة الغربية بالمواد الأولية والوسيلة التي تدخل في الصناعة . وحتى الروابط الخلفية الضعيفة الموجودة فإنها تنحصر في الصناعات الإنشائية غير المعدنية (مواد البناء) حيث تعتمد على إنتاج الكسارات المحلية ، أما المصانع الكبيرة فإن ارتباطها بالسوق الإسرائيلي كبير جداً كمصنع الآلات الزراعية ، ومصانع البلاستيك ، والباطون الجاهز ، والأعلاف . وهذا الاعتماد يجعل هذه المصانع تتوقف أو تقلل إنتاجها في حال حدوث مشكلة بالمواد الخام مما يؤثر على طاقتها الإنتاجية . والجدول رقم (14/4) يبين أسباب عدم استغلال الطاقة الإنتاجية الممكنة في فروع الصناعة المختلفة في محافظة جنين .

جدول رقم (14/4) :

أسباب عدم استغلال الطاقة الإنتاجية الممكنة .

الرقم	السبب	العدد	النسبة %
1-	إغلاق الحدود	64	33.2
2-	قلة التسويق	48	24.9
3-	نقص رأس المال	30	15.5
4-	قلة المواد الخام	28	14.5
5-	كثرة الضرائب	11	5.7
6-	عوامل أخرى	8	4.2
7-	قلة الأيدي العاملة	4	2
	المجموع	193	100 %

المصدر : الدراسة الميدانية ، 1997 .

وقد تبين من دراسة الإنتاجية للقطاع الصناعي في منخفض البقعة التي قام بها الباحث حمود فرحان سنة 1992 ، ودراسة الإنتاجية للقطاع الصناعي في قطاع غزة للباحثة صبريه علي سنة 1993 ، ومن دراسة الإنتاجية التي قام بها الباحث للقطاع الصناعي في محافظة جنين سنة 1997 ، أن هناك فروقاً في الإنتاجية بين قطاعات الصناعة في المناطق الثلاث حيث أظهرت الدراسة أن :

- إنتاجية الأجور في منخفض البقعة كانت أعلى منها في محافظة جنين في الصناعات الكبيرة حيث سجلت 18.1 دينار أردني في منخفض البقعة ، بينما سجلت 4.8 دينار أردني في محافظة جنين ولعل السبب الرئيسي وراء ذلك هو أن أجرة العامل منخفضة في منخفض البقعة إذا ما قيست بأجرة العامل في محافظة جنين ، حيث بلغ متوسط أجر العامل الشهري في الصناعات الكبيرة في منخفض البقعة 113.4 ديناراً أردنياً شهرياً . بينما بلغ متوسط الأجر الشهري للصناعات الكبيرة في محافظة جنين حوالي 317 ديناراً أردنياً . وهذا قلص من إنتاجية الأجور في محافظة جنين بالنسبة لمنخفض البقعة ، أما في قطاع غزة فلم تشر الباحثة إلى إنتاجية الأجور لا في الصناعات الكبيرة ولا في الصناعات الصغيرة .

- كما تبين أن هناك فرقاً واضحاً بين إنتاجية العامل في منخفض البقعة في الصناعات الكبيرة 24,676 ديناراً سنوياً ، وبين إنتاجية العامل في محافظة جنين 16,392 ديناراً ، بينما تقل إنتاجية العامل في قطاع غزة 11,838 ديناراً سنوياً ، وربما يعود السبب الرئيس في ذلك إلى كون الصناعة في قطاع غزة تعتمد على الآلات القديمة وتشغيل أكبر عدد من الأيدي العاملة بسبب انخفاض أجور العمال في القطاع والعمل على الحد من مشكلة البطالة المتفشية في القطاع .

- وهناك فرق واضح بين إنتاجية رأس المال في منخفض البقعة 1.8 دينار سنوياً ، وإنتاجية رأس المال في محافظة جنين 1.3 دينار سنوياً ، أي أن كل دينار أنفق في الصناعات الكبيرة في منخفض البقعة أنتج 1.8 دينار سنوياً ، وأن كل دينار أنفق على الصناعات الكبيرة والمتوسطة في جنين أنتج 1.3 دينار سنوياً . بينما لم تشر الباحثة إلى إنتاجية رأس المال في الصناعات الكبيرة في قطاع غزة .

- أما بالنسبة لكلفة فرصة العمل الواحدة في الصناعات الكبيرة فقد بلغت 10,484 ديناراً في منخفض البقعة، 11,838 ديناراً في قطاع غزة ، 15,967 ديناراً في محافظة جنين .

بينما هناك تفاوت كبير بينهما وبين كلفة فرصة العمل الواحدة في جنين ، ولعل السبب الرئيس في ذلك يعود إلى استخدام الصناعات الكبيرة والمتوسطة في محافظة جنين للآلات التكنولوجية الحديثة المرتفعة الثمن والتي تعمل على ارتفاع تكاليف التأسيس ورأس المال المستثمر واعتماد الإنتاج على الآلات الميكانيكية حيث لا يشكل عدد العمال نسبة كبيرة من تكاليف الإنتاج ، وبالعكس الحال في الصناعة في منخفض البقعة وقطاع غزة والتي تعتمد اعتماداً كبيراً على عدد الأيدي العاملة .

- أما بالنسبة للصناعات الصغيرة فإن إنتاجية الأجور في محافظة جنين 4.6 دينار حيث تقل عن إنتاجية الأجور في منخفض البقعة 6.2 دينار ، ويمكن تعليل ذلك أن أجرة العاملين في الصناعات الصغيرة في محافظة جنين أعلى منها في منخفض البقعة فتكون الربحية الناتجة عن الأجور في منخفض البقعة أعلى منها في محافظة جنين . بينما لم تذكر الباحثة إنتاجية الأجور للصناعات الصغيرة في قطاع غزة . أما بالنسبة لإنتاجية رأس المال فهناك ارتفاع كبير لإنتاجية رأس المال في منخفض البقعة للصناعات الصغيرة 2.8 دينار، بينما وصلت إنتاجية رأس المال في محافظة جنين إلى 1.3 دينار ، وذلك لكون رأس المال المستثمر في الصناعات الصغيرة في منخفض البقعة أقل منه في محافظة جنين .بينما لم تشر الباحثة إلى إنتاجية رأس المال في الصناعات الصغيرة في قطاع غزة.

- أما بالنسبة لكلفة فرصة العمل الواحدة في الصناعات الصغيرة فيشير الجدول إلى أن هناك فروقاً واضحة بين كلفة فرصة العمل الواحدة في منخفض البقعة 629 ديناراً أردنياً سنوياً ، بينما هي 9292 ديناراً أردنياً في قطاع غزة و 11091 ديناراً أردنياً في محافظة جنين . ويعود هذا الارتفاع في كلفة فرصة العمل في الصناعات الصغيرة في المحافظة إلى اعتماد قسم كبير منها على الآلات التكنولوجية الحديثة مما يقلل من اعتمادها على عدد الأيدي العاملة وبالتالي يرفع من تكاليف فرصة العمل الواحدة. بينما تعتمد أغلب الصناعات الصغيرة في قطاع غزة على الآلات المستعملة والأيدي العاملة ، وفي منخفض البقعة تعتمد الصناعات الصغيرة على الأيدي العاملة مما يقلل من قيمة رأس المال المستثمر وبالتالي يقلل من كلفة فرصة العمل الواحدة . والجدول رقم (15/4) يوضح الفروق في الإنتاجية بين قطاعات الصناعة في منخفض البقعة وقطاع غزة ومحافظة جنين .

جدول رقم (15/4)

الفروق في الإنتاجية بين قطاعات الصناعة في منخفض البقعة وقطاع غزة ومحافظة جنين .

منخفض البقعة سنة 1992				قطاع غزة سنة 1993				محافظة جنين سنة 1997			
الرقم	نوع الصناعة	إنتاجية الأجر	إنتاجية العامل	إنتاجية رأس المال	كلفة فرصة العمل الواحدة	إنتاجية الأجر	إنتاجية العامل	إنتاجية رأس المال	كلفة فرصة العمل الواحدة	إنتاجية الأجر	إنتاجية العامل
-1	الصناعات الكبيرة والمتوسطة	18.1	24676	1.8	10484	-	11838	-	11278	4.8	16392
-2	الصناعات الصغيرة	6.2	2945	2.8	926	-	19554	-	9292	4.6	13214

المصدر : عمل الباحث، 1997 .

4-2-13- مصادر التمويل :

نظراً لغياب المؤسسات المالية كالبنوك ومؤسسات الإقراض الصناعي منذ حرب 1967 ، ظلت معظم الصناعات السائدة هي من نوع المنشآت الصغيرة والتي يعمل بها أقل من 5 عمال وتستخدم آلات بسيطة لا تتطلب رأس مال كبيراً .

وقد أظهرت الدراسة الميدانية التي قام بها الباحث أن :

- أغلب الصناعات في المحافظة يتم تمويلها بشكل شخصي فهناك 150 منشأة تشكل ما نسبته 77.7% من مجموع المنشآت تمويل بصورة فردية ، تحتل المحادد والمناجر المرتبة الأولى حيث شكلت ما نسبته 22% من مجموع المنشآت الممولة بصورة فردية ، يليها الصناعات الإنشائية والتي شكلت ما نسبته 21.3% من مجموع هذه المنشآت . يليها في المرتبة الثالثة الصناعات الخشبية والتي شكلت ما نسبته 16.7% من مجموع المنشآت الممولة فردياً .

- يلاحظ قلة مساهمة البنوك في تمويل المشاريع الصناعية في المحافظة فهناك 8 مؤسسات تشكل ما نسبته 4.2% من مجموع المنشآت الصناعية تتلقى قرضاً من البنوك المحلية ، احتلت الصناعات الإنشائية ، ومعاصر الزيتون المرتبة الأولى في نسبة الاقتراض من البنوك وشكلت كل منهما ما نسبته 25% من مجموع المنشآت التي تتلقى قروضاً من البنوك .

ويعود عدم مساهمة البنوك في عملية تمويل المشاريع إلى أكثر من سبب :

أ- بعد أن فتحت البنوك أبوابها للعمل بعد توقيع معاهدة السلام ، لم يلجأ كثير من أصحاب المشاريع الصناعية وخاصة الصغيرة إلى الاقتراض من البنوك نظراً لارتفاع نسبة الفائدة على الديون التي تفرضها هذه البنوك .

ب- تطلب البنوك ضمانات معينة من المدين حيث لا يستطيع أصحاب المنشآت الصغيرة تلبية وتوفير مثل هذه الضمانات ، ولذلك اقتصرتم عملية الاقتراض على المؤسسات الكبيرة التي تستطيع أن توفر مثل هذه الضمانات .

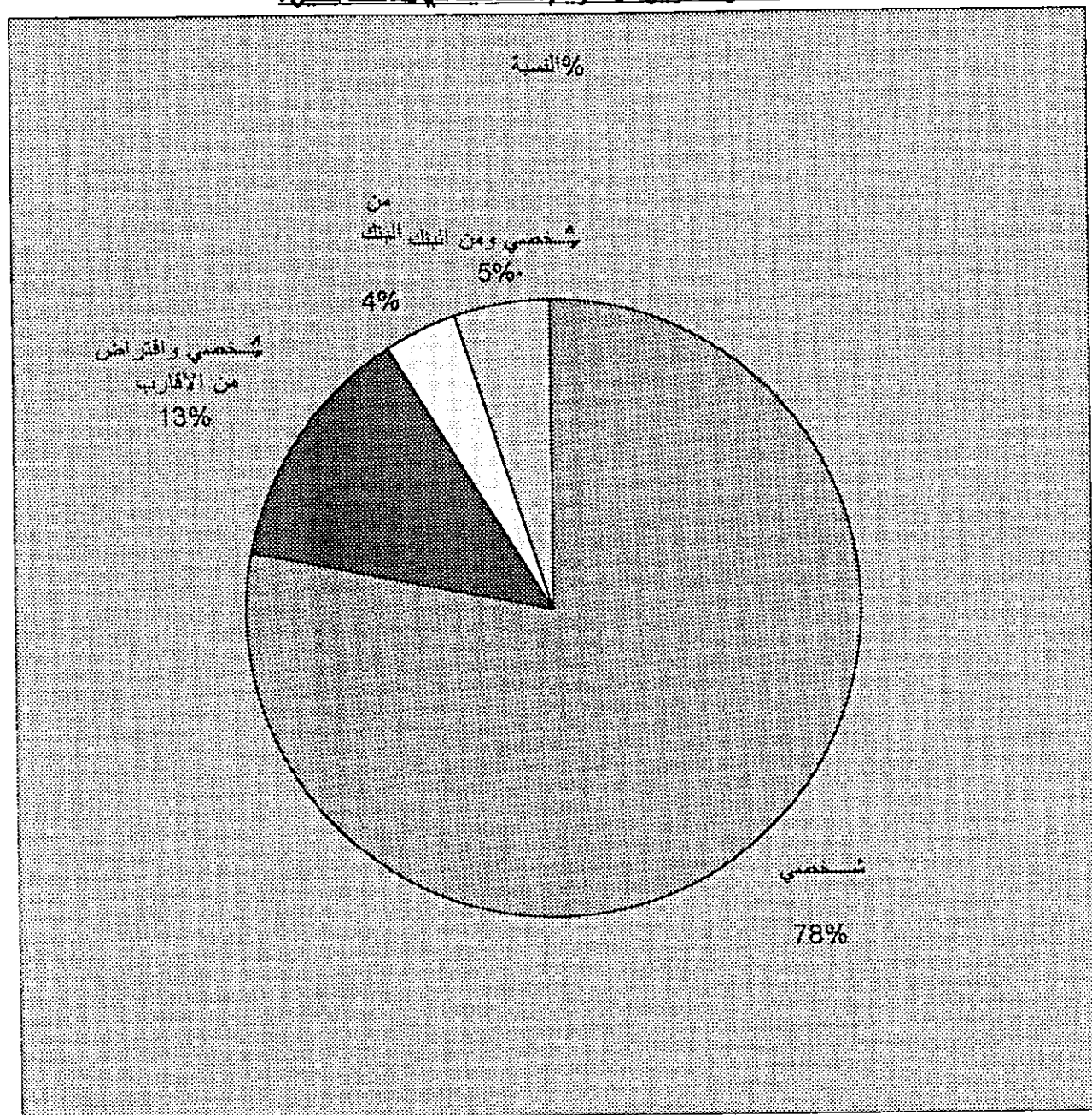
- يلي التمويل الفردي أو الشخصي في الأهمية من حيث مصدر رأس المال المستثمر عملية الاقتراض من الأقارب ، حيث شكلت عملية الاقتراض من الأقارب بالإضافة إلى المساهمة الشخصية ما نسبته 13% من مجموع مصادر التمويل .

- وقد شكل التمويل الشخصي مع الاستدانة من البنك ما نسبته 5.2% من مجموع المؤسسات ، احتلت صناعة الخياطة المرتبة الأولى في هذا النوع من التمويل بنسبة 40% من مجموع المؤسسات المقترضة.

والشكل رقم (2/4) يوضح مصادر التمويل للمشاريع الصناعية في محافظة جنين .

شكل رقم 2/4:

مصادر التمويل للمشاريع الصناعية في محافظة جنين .



المصدر: الدراسة الميدانية ، 1997 .

الفصل الرابع

الباب الثالث :

المواد الخام ومصادرها :

4-3-1 - مقدمة :

تعتبر محافظة جنين من المناطق الفقيرة في الدراسات الجيولوجية شأنها شأن باقي مناطق الضفة الغربية ، والتي يمكن أن تكشف عن الثروات الطبيعية الموجودة في المحافظة . فغياب المؤسسات الوطنية ووجود سلطات الاحتلال العسكري الإسرائيلي حالت دون وجود مثل هذه الدراسات وأما بالنسبة للدراسات التي تقوم بها سلطات الاحتلال فإنها تعتبرها من الأسرار العسكرية ولا تسمح لأي جهة بالإطلاع عليها . وتعتبر محافظة جنين فقيرة بالمواد الخام المعدنية الفلزية واللافلزية اللازمة للصناعة ، ولكنها تعتبر غنية بالقطاع الزراعي الذي يمكن أن تشكل المواد الخام فيه قاعدة جيدة لصناعات تعتمد على المواد الخام الزراعية كما أن غناها بالزراعة يمكن أن يجعلها قاعدة جيدة لإقامة صناعات تمد الزراعة بما تحتاجه من مستلزمات كالأدوية والمبيدات الحشرية ، والأسمدة والمواد البلاستيكية وغيرها . إن الصناعة في محافظة جنين تعتمد بشكل رئيس على المواد الخام المستوردة من إسرائيل أو عن طريق وسيط إسرائيلي . حيث تبين من الدراسة أن :

أ- 48.7 % من مجموع الصناعات تعتمد على مواد خام محلية ، ولكن قد يعطي هذا الرقم صورة مضللة عن الوضع ، حيث أن جزءاً كبيراً ممن يدخلون في هذه الفئة وخاصة المحاد والمناجر أعتبر أن المواد الخام التي يشتريها من سوق المدينة هي مواد خام محلية ، علماً بأن هذه المواد الخام تم استيرادها من إسرائيل من قبل تاجر الجملة والذي بدوره قام ببيعها لصاحب المنشأة الصغيرة ، بمعنى أن هذه النسبة تصب أيضاً في صالح مصدر المواد الخام المستوردة من إسرائيل .

ب- 31.1 % من المواد الخام يتم استيرادها من إسرائيل ، وإذا ما أضفنا إلى هذا الرقم المواد الخام المستوردة من الضفة الغربية وإسرائيل لأصبحت النسبة 50.8 % ، وهذا يدل على مدى اعتماد الصناعة في المحافظة على المواد الخام المستوردة ، وما تتعرض له من مشاكل في حال حدوث تأخر في وصول المواد الخام إلى المصانع .

إن المواد الخام المحلية المستخدمة هي في الغالب مواد خام تتعلق بمصانع إنشائية كمصانع الرخام والذي يستورد من الخليل ، ومصانع الطوب والبلاط ، التي تستخدم الرمل الناعم من كسارات قباطية ، أو كسارات نابلس ، ومعاصر الزيتون التي تستخدم الزيتون المنتج محلياً ، والفحم النباتي ، الذي يستخدم الخشب المنتج محلياً بالإضافة إلى ما يتم استيراده من إسرائيل .

إن المؤسسات الصناعية التي تعتمد على استيراد المواد الخام تشكل نسبة عالية من مجموع المصانع في المحافظة ، وهذا الاعتماد على استيراد المواد الخام يسبب مشاكل كثيرة للصناعة في المحافظة . والجدول رقم (16/4) يبين المصادر الرئيسية للمواد الخام المستخدمة في الصناعة في محافظة جنين .

جدول رقم (16/4)

المصادر الرئيسية للمواد الخام المستخدمة في الصناعة في محافظة جنين .

الرقم	مصدر المواد الخام	العدد	النسبة %
1-	الضفة الغربية	94	48.7
2-	إسرائيل	60	31.1
3-	الضفة الغربية وإسرائيل	38	19.7
4-	الضفة الغربية وغزة	1	0.5
	المجموع	193	100 %

المصدر : الدراسة الميدانية ، 1997 .

4-3-2 - كيف يتم استيراد المواد الخام ؟

من المعروف أن المعابر الحدودية الخارجية للضفة الغربية وقطاع غزة هي بيد السلطات الإسرائيلية ، ونظراً لكون إسرائيل تنظر إلى الضفة الغربية كسوق رئيس لموادها الخام ولمنتجاتها الصناعية ، فإنها تقوم بوضع العراقيل أمام الفلسطينيين في أمور الاستيراد والتصدير ، ولذا نرى أن اعتماد الاقتصاد الفلسطيني ، أصبح يقوم بشكل رئيس على الاقتصاد الإسرائيلي ، ولذلك اتجه أصحاب المنشآت الصناعية في المحافظة إلى استيراد المواد الخام اللازمة لصناعاتهم من السوق الإسرائيلي ، وأما الاستيراد من الخارج فإنه لا يتم إلا عن طريق وسيط إسرائيلي .

ولا يتم استيراد أي مواد خام عن طريق معابر نهر الأردن وما يتم استيراده عن طريق معبر رفح لا يشكل نسبة تذكر 1%. وهذا يعطي صورة واضحة عن موقف إسرائيل تجاه السماح للمستثمرين الفلسطينيين بالاستيراد عن طريق معابر نهر الأردن ، بالإضافة إلى أن المستثمرين لا يلجأون إلى الاستيراد عن طريق معابر نهر الأردن أو رفح لكثرة المضايقات والتأخير التي تتعمده السلطات الإسرائيلية في السماح للبضائع بالمرور عبر هذه النقاط .

4-3-3- طبيعة المواد الخام المستخدمة في الصناعة :

تبين من خلال الدراسة الميدانية أن المصانع في جنين تستخدم المواد الخام ، والمواد نصف المصنعة ، والمواد المصنعة ، وقد يستعمل المصنع الواحد أكثر من نوع من هذه المواد. وقد شكلت المواد الخام المحلية ما نسبته 48.7% من مجموع المواد الخام المستخدمة في الصناعة وهي في الغالب تستخدم في الصناعات الإنشائية . كما تبين من الدراسة أن الترابط الصناعي بين القطاع الصناعي نفسه وبينه وبين القطاعات الأخرى يكاد يكون معدوماً . وقد شكلت مشاغل الخياطة أكبر نسبة من المصانع التي تستخدم مواد نصف مصنعة حيث شكلت ما مجموعه 8.3% من مجموع المصانع بموجب ما يسمى بالتعاقد من الباطن Subcontracting وهي تعمل على إكمال العمل الذي تقوم به المصانع الإسرائيلية مستهدفة الاستفادة من الأيدي العاملة الرخيصة والمتوفرة في المحافظة ، والتغلب على مشاكل نقل العمال وقلة التصاريح الممنوحة للعمال للدخول إلى إسرائيل .

4-3-4- الترابط الصناعي :

تتميز الصناعات القائمة في محافظة جنين بضعف الترابطات الأمامية Forward Linkage والترابطات الخلفية Backward Linkage وذلك بسبب طبيعة الصناعات ذات الصفة الاستهلاكية من جهة وفقر المحافظة بالمواد الأولية والوسيطات التي تدخل في الصناعة . وفي السؤال الموجه إلى أصحاب المنشآت حول مصدر المواد الخام المستخدمة في مصانعهم ؟ أجاب أصحاب 94 منشأة يشكلون ما نسبته 48.7% منهم أن مصدر المواد الخام التي يستخدمونها في مصانعهم هي من الضفة الغربية بينما أجاب 60 منهم يشكلون ما نسبته 31.1% أن المواد الخام التي يستخدمونها مصدرها إسرائيل .

وقد أظهرت الدراسة أن هناك تبعية كبيرة للصناعة في المحافظة على إسرائيل ففي سؤال وجه إلى أصحاب المنشآت حول تأثير إغلاق المعابر على الصناعة ؟ أجاب 171 صاحب منشأة صناعية يمثلون ما نسبته 88.6% بأن الإغلاق يؤثر عليهم سلبياً ، ويؤدي إلى نقص في المواد الخام وقلة التسويق وبالتالي تقليل الإنتاج . ومن هنا تكمن ضرورة أن تكون هناك معابر مستقلة للفلسطينيين يستطيعون بوساطتها إدخال المواد الخام أو تسويق منتجاتهم ، حتى لا تبقى الصناعات الفلسطينية تحت رحمة دواعي الأمن الإسرائيلية . وفي سؤال وجه إلى أصحاب المنشآت إن كان إنتاج مصانعهم يعتمد عليه مصانع أخرى . أجاب 181 منهم يشكلون ما نسبته 93.8% بأنه لا يوجد مصانع أخرى تعتمد على إنتاج مصانعهم . وأن هذه الصناعات لم تعمل على جذب صناعات أخرى . وأن عامل الجذب كان وجود تجمع صناعي حيث أظهرت الدراسة أن 34.2% من أصحاب المنشآت اختاروا مواقع منشآتهم بسبب وجود تجمع صناعي .

4-3-5- المشاكل المرتبطة بالمواد الخام :

إن اعتماد قطاع الصناعة في محافظة جنين على المواد الخام المستوردة من إسرائيل قد سبب كثيراً من المشاكل لقطاع الصناعة في المحافظة ، وحول سؤال وجه إلى المستثمرين حول تصرفاتهم في حال حدوث مشكلة بالمواد الخام كانت هناك حلول متعددة يلجأ إليها المستثمرون وجميعها تؤدي إلى خفض الطاقة الإنتاجية في المصانع وهذا ينعكس سلبياً على العاملين والمستثمرين في القطاع الصناعي . وقد تبين من الدراسة أن هناك 62.2% من أصحاب المنشآت الصناعية يضطرون إلى التوقف عن العمل عند حدوث مشكلة في وصول المواد الخام مما يتسبب في حدوث مشاكل وارتباكات في العمل لأصحاب المنشآت والعاملين بها . ويلجأ 26.4% من المستثمرين إلى تقليل الإنتاج ، مما يسبب مشاكل لصاحب المنشأة حيث لا تستغل الطاقة الكاملة للمنشأة أصلاً لمشاكل تواجهها الصناعة في المحافظة ، فعندما يحدث خلل في تزويد المنشأة بالمواد الخام فإن المشكلة تتضاعف وتخفض الطاقة الإنتاجية للمصنع .

هذا من حيث تزويد المنشآت الصناعية بالمواد الخام ، ولكن هناك مشكلة أخرى مرتبطة بالمواد الخام وهي أن إسرائيل هي المصدر الرئيس للمواد الخام وأنها هي المتحكمة في أسعار هذه المواد ، وكونها تعمل على أن يكون الاقتصاد الفلسطيني مرتبطاً بالاقتصاد الإسرائيلي وأن تظل أسواق الضفة الغربية سوقاً لمنتجاتها . فإن هذه السلطات تعمل باستمرار على رفع أسعار المواد الخام حتى ترتفع أسعار المنتجات الصناعية وحتى تمتص الفائدة التي يجنيها المستثمر من رخص اليد العاملة ، وبالتالي تظل أسعار المنتجات الصناعية المحلية أعلى من أسعار المنتجات الإسرائيلية المدعومة من الحكومة وبالتالي لا تستطيع المنتجات المحلية منافسة المنتجات الإسرائيلية في الأسواق.

وفي الدراسة الميدانية وفي سؤال وجه للمستثمرين حول ما إذا كان يعاني من زيادة في تكلفة الإنتاج أجاب 85.5 % من المستثمرين أنهم يعانون من زيادة في تكلفة الإنتاج ، وأن 30.6 % منهم يعانون من ارتفاع أسعار المواد الخام . والجدول رقم (17/4) يبين التصرفات التي يلجأ إليها المستثمرون في حال حدوث مشكلة في المواد الخام .

جدول رقم (17/4)

التصرفات التي يلجأ إليها المستثمرون في حال حدوث مشكلة في المواد الخام

الرقم	نوع التصرف	العدد	النسبة %
1-	التوقف عن العمل لفترة	120	62.2
2-	تقليل الإنتاج	51	26.4
3-	تقليل عدد العمال	11	5.7
4-	بدائل أخرى	6	3.1
5-	ليس لديهم مشكلة	5	2.6
	المجموع	193	100 %

المصدر : الدراسة الميدانية ، 1997 .

الفصل الرابع :
الباب الرابع :
العمالة في القطاع الصناعي :

4-4-1- مقدمة :

تعتبر محافظة جنين من المحافظات الغنية بالزراعة في الضفة الغربية ، وظلت الزراعة هي المورد الرئيس للسكان في المحافظة حتى عام 1967 ، وبعد حرب 1967 وفتح الحدود بين الضفة الغربية وفلسطين 1948 اتجه قسم من الناس للعمل في إسرائيل بسبب استمرار الخسائر السنوية التي يتكبدها المزارع الفلسطيني بسبب هبوط أسعار المنتجات الزراعية . واتجه في الوقت نفسه قسم آخر من السكان للعمل في الخارج وخاصة في دول الخليج . ومع بداية الثمانينات بدأ نمو طبقة صغيرة من المستثمرين الذين اتجهوا للعمل في الصناعة ، وأصبح عنصر العمالة في الصناعة يشكل جزءاً من الدخل العام في المحافظة ، وقد بلغت نسبة العاملين في القطاع الصناعي 10.6 % (١) ولذا كان عنصر العمالة في الصناعة من الأمور الواجب دراستها والتعرف على خصائصها في هذه الدراسة .

بلغ مجموع المصانع في محافظة جنين 610 مصانع ، تم دراسة 14 مصنعاً منها دراسة مسحية شاملة ، حيث تم دراسة كل صناعة متشابهة في نوع الإنتاج ويقل عدد مصانعها عن 3 مصانع دراسة مسحية شاملة. ثم أخذت عينة عشوائية بمقدار 30 % من مجموع المصانع التي يزيد عددها عن أربعة ومتشابهة الإنتاج فكان مجموع المصانع التي تم دراستها 193 مصنعاً. وقد بلغ مجموع العاملين في هذه المصانع 1213 عاملاً وعاملة ثم أخذ عينة عشوائية منهم بمقدار 30 % ، حيث تم توزيع 364 إستبانة على العاملين ، تم استعادة واعتماد 316 إستبانة شكلت ما نسبته 87 % من مجموع الإستبانات الموزعة وألغيت بقية الإستبانات لعدم اكتمالها . فمثلت الإستبانات المعتمدة 26 % من مجموع العاملين. وقد كان توزيع الإستبانات كالتالي :

1- دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية ، مسح القوى العاملة ، 1997 ، ص 60 .

- 1- الصناعات الكبيرة - بلغ مجموع العاملين فيها 732 عاملاً وعاملة وقد اعتمد 191 إستبانة للعاملين في المصانع الكبيرة تمثل 26 % من مجموع العاملين .
- 2- الصناعات المتوسطة - بلغ مجموع العاملين فيها 204 عمال وقد اعتمد 53 استبانة للعاملين في المصانع المتوسطة تمثل 26 % من مجموع العاملين .
- 3- بلغ مجموع العاملين في المصانع الصغيرة 277 عاملاً وقد اعتمد 72 إستبانة للعاملين فيها تمثل 26 % من مجموع العاملين .

4-4-2- اليد العاملة الفنية وغير الفنية في المصانع :

تبين من خلال الدراسة الميدانية أنه لا يوجد هناك عامل فني بما تحمله هذه الكلمة من معنى - أي خريج معهد تقني متخصص في مجال العمل الذي يقوم به - وإنما تميز العامل الفني وأصحاب الخبرة بطول فترة عمله في المنشأة الصناعية وتدريبه بالعمل على آلاتها . وفي سؤال وجه إلى العاملين في المنشأة الصناعية حول ما إذا كان العامل يتلقى دورات تدريبية أجاب 20.6 % من العاملين بنعم ولكن كان التدريب يعني بالنسبة لهم التدريب داخل المصنع ، أما الذين لا يتلقون دورات تدريبية فبلغت نسبتهم 78.2 % من مجموع العاملين ، وقد أوضحت الدراسة أيضاً :

1- أن أغلب العاملين في المنشآت الصناعية في المحافظة سواء الكبيرة أو المتوسطة أو الصغيرة هم من العمال العاديين - عمال إنتاج - ويشكل هؤلاء ما نسبته 67.2 % من مجموع الأيدي العاملة في القطاع الصناعي .

2- لا يشكل المهندسون سوى نسبة ضئيلة جداً من مجموع القوى العاملة في القطاع الصناعي في المحافظة حيث يشكل هؤلاء ما نسبته 1 % فقط من مجموع الأيدي العاملة . وهناك مجموعة من العوامل التي أدت إلى تدني هذه النسبة منها :

- طبيعة الصناعة في المحافظة إذ أنها تعتبر صناعة تقليدية وليست بحاجة للتخصص .
- حداثة عهد نشوء القطاع الصناعي في جنين حيث تم الإشارة في هذا البحث إلى أن الصناعة قد بدأت وتطورت بعد عام 1975 .

وعلى الرغم من أن الصناعات الكبيرة يفترض أن تكون بها خبرات إدارية متوفرة إلا أن نسبة الإداريين فيها لا تتجاوز 8 ٪ من مجموع العاملين في المنشآت الصناعية الكبيرة والقسم الأكبر من هذه النسبة هم مديرون من أصحاب المنشآت أنفسهم . فغياب الإدارة التي تعمل على التخطيط والبرمجة والتطوير هي من مشاكل القطاع الصناعي في المحافظة .

والجدول رقم (18/4) يبين تصنيف العاملين في المنشآت الصناعية - حسب طبيعة العمل - الذي يقوم به العامل في المنشأة الصناعية .

الجدول رقم (18/4)

تصنيف العاملين في المنشآت الصناعية - حسب طبيعة العمل - الذي يقوم به العامل في المنشأة الصناعية .

الرقم	فئات العمال	أكثر من 10 عمال		من 5-10 عمال		أقل من 5 عمال		المجموع	
		العدد	النسبة ٪	العدد	النسبة ٪	العدد	النسبة ٪	العدد	النسبة ٪
1-	إداريون	53	8	32	16	12	4	97	8
2-	مهندسون	8	1	-	-	4	1.44	12	1
3-	عمال مهرة - فني -	140	19	37	18	18	6.5	195	16
4-	عمال إنتاج	442	60	131	64.2	242	87.4	815	67.2
5-	عمال صيانة ومواقين	27	3.7	1	0.5	-	-	28	2.3
6-	عمال نظافة وحراسة	17	2.3	1	0.5	1	0.36	19	1.6
7-	عمال غير مصنفين	45	6	2	1	-	-	47	3.9
	المجموع	732	٪100	204	٪100	277	٪100	1213	٪100

المصدر : الدراسة الميدانية ، 1997 .

4-4-3- الإدارة في مصانع المحافظة :

نظراً لصغر حجم الصناعة في المحافظة فإن الإدارة فيها غالباً ما تكون للمالكين owner Manager تبين أن هناك 78 مصنعاً تشكل ما نسبة 40.4% من مجموع المصانع يكون صاحب المنشأة مديرها ، أو يكون مديرها وعاملاً فيها . وتظهر عملية التخصص في العمل ، كالإدارة، والصيانة ، والإنتاج وغيرها مع كبر حجم الصناعة .

4-4-4- الدخل لدى العاملين في القطاع الصناعي :

تعتبر ظاهرة الغلاء وارتفاع تكاليف مستوى المعيشة لدى سكان الضفة الغربية من أهم العوامل التي تدفع العامل للبحث باستمرار عن الجهة التي تدفع له أجراً أكبر . ولذا يعتبر الأجر الذي يحصل عليه العامل من أهم شروط العمل الذي يسعى العامل باستمرار لتحسينه ، وفي نفس الوقت يشكل هذا العامل مشكلة لصاحب العمل وخاصة أصحاب المنشآت الصناعية الصغيرة ، حيث يعاني أصحاب هذه المنشآت من ترك العمال لأماكن عملهم بعد فترة من التدريب للالتحاق بمنشأة صناعية أخرى تدفع أجراً أعلى ، أو ترك العمل والذهاب للعمل في إسرائيل التي يحقق فيها العامل دخلاً أكبر من عمله في المنشآت الصناعية في المحافظة . حيث تعاني بعض المنشآت من مشكلة هروب الأيدي العاملة وليس من نقص الأيدي العاملة . ومن دراسة الأجور للعاملين في القطاع الصناعي كما يظهرها الجدول رقم (19/4) تبين أن فئات الأجور في قطاعات الصناعة الثلاث تتركز في فئات الدخل الشهري ما بين 200 - 299 دينار . حيث شكل العاملون الذين يتقاضون مثل هذه الرواتب 36 % من مجموع العاملين في القطاع الصناعي ، وسبب هذا التركيز أن معظم العاملين في القطاعات الثلاث هم عمال إنتاج عاديون ليس لديهم مهارات علمية أو فنية مميزة . ويتركز العاملون في هذه الفئة في الصناعات الصغيرة حيث بلغت نسبتهم 47.2 % من مجموع العاملين في هذه الصناعات .

ويحتل المرتبة الثانية العاملون الذين تتراوح أجورهم ما بين 300 - 399 دينار وهؤلاء منهم عمال فنيون وعمال إنتاج عاديون ، ويتركز العاملون في هذه الفئة في الصناعات المتوسطة والكبيرة حيث تبلغ نسبتهم 18.9 % ، 18.3 % على التوالي .

سجلت فئة الرواتب من 400 - 499 دينار نسبة تصل إلى 9.8 % على مستوى جميع العاملين في الصناعات المختلفة ، وقد سجلت أعلى نسبة في هذه الفئة في الصناعات المتوسطة 26.4% والصناعات الكبيرة 7.3 % ، ويعود السبب في ذلك إلى كون معظم العاملين ضمن هذه الفئة من الرواتب هم إما من المهندسين أو عمال إنتاج في الصناعات الإنشائية وخاصة مناشير الحجر . أما بالنسبة لفئة العاملين الذين يتلقون أجوراً تزيد عن 500 دينار فقد بلغت نسبتهم 13 % من مجموع العاملين ، وسجلت أعلى نسبة لهؤلاء في الصناعات الكبيرة 17.8 % من مجموع العاملين في هذا القطاع ويمكن تعليل ارتفاع الأجور ضمن هذه الفئة ب :

- 1- أغلب الذين يتلقون مثل هذه الأجور هم من أصحاب المنشآت العاملين فيها .
- 2- المهندسون والعاملون الفنيون وذوي المستويات العلمية المتخصصة يتلقون مثل هذه الأجور .
- 3- قسم من هؤلاء يعمل في مناشير الحجر والباطون الجاهز ومقالع الحجر لكون العمل الذي يقومون به يتطلب جهداً خاصاً .

بلغ متوسط الدخل الشهري لدى العاملين في المصانع الكبيرة 312 ديناراً أردنياً ، وفي الصناعات المتوسطة 305 دنائير ، وفي الصناعات الصغيرة 261 ديناراً أردنياً . وقد بلغ متوسط الدخل الشهري لدى العاملين في القطاع الصناعي على مستوى جميع القطاعات 292 ديناراً أردنياً ، وإذا ما قيس هذا الدخل مع متوسط عدد أفراد الأسرة لدى العاملين في القطاع الصناعي وهو أربعة أفراد ، لتبين لنا تدني هذا الدخل مع مستويات المعيشة المرتفعة السائدة في الضفة الغربية . فقد أظهرت الدراسات التي قامت بها دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية حول مستويات المعيشة في الأراضي الفلسطينية والمنشورة في التقرير السنوي في كانون ثاني (1997) - ص 25 - من التقرير ، أن متوسط أنفاق الأسرة الشهري لأسرة مكونة من 7 أفراد في محافظات شمال الضفة الغربية - والتي منها جنين - هو 573 ديناراً أردنياً ، وبلغ متوسط استهلاك الأسرة على مستوى التجميع السكاني في محافظات شمال الضفة 606 دنائير أردنية شهرياً.(1)

1- دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية ، 1997 ، مسح مستويات المعيشة في الضفة الغربية ، ص 25 .

إن مقارنة بسيطة بين مستويات الإنفاق المعيشي في الضفة الغربية وبين ما يتلقاه العاملون في القطاع الصناعي من أجور يدل على تدني مستويات الأجور للعاملين في هذا القطاع ، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن قسماً من هؤلاء العاملين يعمل بأجر يومي ، وتبلغ نسبتهم 31.6 % وهؤلاء لا يتلقون أي أجر عن غياب أي يوم عمل ، مما يزيد الحالة سوءاً . ومن خلال دراسة الأجور التي يحصل عليها العاملون في القطاع الصناعي في المحافظة يمكن الوصول إلى الاستنتاجات التالية :

- أن دخل العاملين في القطاع الصناعي أدنى من متوسط الإنفاق الشهري والذي يبلغ 573 دينار .

- يعتبر متوسط الأجر الشهري للعاملين في قطاع الصناعة في محافظة جنين أعلى من المتوسط الشهري الذي يتقاضاه العاملون في القطاع الصناعي في الضفة الغربية حيث بلغ في جنين حوالي 292 ديناراً أردنياً بينما أظهرت الدراسة التي قامت بها دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية ، أن متوسط الدخل الشهري للعاملين في قطاع الصناعة في الضفة الغربية حوالي 248 ديناراً ، بينما وصل متوسط أجر العامل من أبناء الضفة في إسرائيل حوالي 384 ديناراً أردنياً ، وهذا يظهر الفرق الكبير بين ما يتقاضاه العامل في الضفة الغربية وبين ما يتقاضاه في إسرائيل . (1)

جدول رقم (19/4)

توزيع العاملين حسب فئات الأجور :

الرقم	فئات الأجور	الصناعات الكبيرة		الصناعات المتوسطة		الصناعات الصغيرة		المجموع	
		العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %
-1	أقل من 100 دينار	7	3.7	-	-	1	1.4	8	2.5
-2	100-199	39	20.4	9	17	10	13.9	58	18.4
-3	200-299	62	32.5	18	34	34	47.2	114	36
-4	300-399	35	18.3	10	18.9	19	26.4	64	20.3
-5	400-499	14	7.3	14	26.4	3	4.2	31	9.8
-6	أكثر من 500 دينار	34	17.8	2	3.7	5	6.9	41	13
	المجموع	191	100	53	100	72	100	316	100

المصدر : الدراسة الميدانية ، 1997 .

1- دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية ، مسح القوى العاملة ، حزيران 1997 ، ص 78 .

من خلال دراسة دخول العاملين في القطاع الصناعي في محافظة جنين يمكن أن يستنتج القارئ أن هذه الأجور عالية إذا ما قورنت بدخول العمال في مناطق مجاورة كقطاع غزة والأردن .

حيث بينت الدراسة عند إجراء مقارنة لأجور العمال في كل من منخفض البقعة في الأردن ، وفي قطاع غزة مع أجور العمال في محافظة جنين على تدني الرواتب التي يتقاضاها العاملون في الصناعة في منخفض البقعة سواء على مستوى الصناعات الكبيرة أو الصغيرة ، حيث بلغت نسبة الذين يتقاضون رواتب أقل من 100 دينار أردني 56.8% في الصناعات الكبيرة و 73.4% في الصناعات الصغيرة .

ويلاحظ أن نسبة الرواتب المتدنية أقل من 100 دينار. هي نسبة عالية في قطاع غزة أيضاً حيث بلغت 16.6% في الصناعات الكبيرة و 28.9% في الصناعات الصغيرة ويعود ذلك إلى كثرة الأيدي العاملة وانتشار البطالة في قطاع غزة . كما تبين قلة عدد العاملين في القطاع الصناعي في المحافظة الذين يتلقون أجوراً تقل عن 100 دينار شهرياً حيث لا يشكل هؤلاء أكثر من 3.7% في الصناعات الكبيرة و 1.4% في الصناعات الصغيرة ، وأغلب هؤلاء العاملين هم من صغار السن والذين يتدربون على العمل في المصانع . بالإضافة إلى انفتاح سوق العمل في جنين على إسرائيل ولذلك لا يقبل العامل العادي في جنين العمل بأجور متدنية كهذه .

أما بالنسبة للأجور المرتفعة فقد سجلت أجور العاملين في القطاع الصناعي الذين يتلقون أجوراً تزيد عن 300 دينار شهرياً فروقاً واسعة ما بين محافظة جنين وكل من قطاع غزة والأردن . حيث سجل الذين يحصلون على أجور تزيد على 300 دينار شهري 43.4% من مجموع العاملين في محافظة جنين في الصناعات الكبيرة ، يقابلها 5.9% في قطاع غزة ، 3.6% في منخفض البقعة . أما العاملون في الصناعات الصغيرة والذين يتلقون رواتب تزيد عن 300 دينار في الشهر فقد كانت نسبتهم في محافظة جنين 37.5% يقابلها 1.9% في منخفض البقعة ، و 1.6% في قطاع غزة .

ويعود هذا الارتفاع في الأجور في المحافظة إلى:

أ- قرب جنين من الخط الأخضر وإمكانية ترك العامل لعمله والذهاب للعمل في إسرائيل بأجور مرتفعة .

ب- ارتفاع مستوى المعيشة ، حيث تعتبر هذه الأجور متدنية رغم ارتفاعها الظاهري حيث أن متوسط الإنفاق الشهري للأسرة حوالي 573 ديناراً في المحافظة .

ج- تدني مستوى المعيشة في الأردن وقطاع غزة مقارنة بما هو موجود في الضفة الغربية ، حيث تتناسب هذه الأجور مع مستويات المعيشة في كل من الأردن وقطاع غزة .
والجدول رقم (20/4) يبين نسب فئات الأجور في كل من الصناعات الكبيرة والصغيرة في منخفض البقعة وقطاع غزة ومحافظة جنين .

الجدول رقم (20/4)

نسب فئات الأجور في كل من الصناعات الكبيرة والصغيرة في منخفض البقعة وقطاع غزة ومحافظة جنين .

منخفض البقعة *		قطاع غزة **		محافظة جنين ***		فئات الأجور	الرقم
الصناعات الصغيرة	الصناعات الكبيرة	الصناعات الصغيرة	الصناعات الكبيرة	الصناعات الصغيرة	الصناعات الكبيرة		
73.4%	56.8%	16.6%	28.9%	3.7%	1.4%	أقل من 100 دينار	1-
19%	36.3%	72.7%	39.4%	52.9%	61.1%	100-300	2-
1.9%	3.6%	5.9%	1.6%	43.4%	37.5%	أكثر من 300 دينار	3-

المصدر : عمل الباحث ، 1997 .

* مسعود ، حمود فرحان ، 1992 ، مصدر سابق ، ص 86 - ص 87 .

** طه ، صبريه ، 1993 ، مصدر سابق ، ص 115 .

*** عمل الباحث ، الدراسة الميدانية ، 1997 .

4-4-5- القدرة التنافسية للصناعات الفلسطينية أمام الصناعات الأردنية :

بعد دراسة هذا التفاوت في الأجور التي يتلقاها العاملون في القطاع الصناعي في الأردن وما يتلقاه العاملون في القطاع الصناعي في محافظة جنين يمكن القول أن قدرة الصناعة في جنين أو الصناعة الفلسطينية بشكل عام على منافسة الصناعات الأردنية ستكون محدودة للغاية مما يلغي الميزة التنافسية لتوفر اليد العاملة في المحافظة والسؤال الذي يطرح نفسه الآن ما هي القدرة التنافسية للصناعات الفلسطينية في محافظة جنين أو الصناعات الفلسطينية بشكل عام التي يمكن أن تتمتع بها هذه الصناعات أمام الصناعات الأردنية أو الصناعات العربية والأجنبية ؟

إن الإجابة على هذا السؤال يستدعي دراسة القدرة التنافسية للصناعات الفلسطينية أمام الصناعات الأردنية : كان من نتائج العملية السلمية بين كل من مصر والأردن والفلسطينيين مع إسرائيل أن فتحت الحدود للتجارة وتدفق السلع والخدمات بين هذه الدول . كما عملت السلطة الوطنية الفلسطينية على محاولة تقليل تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي ومحاولة إعادة ربط هذا الاقتصاد باقتصاديات الدول العربية والإسلامية . وقد جاء بروتوكول العلاقات الاقتصادية الموقع بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية بتاريخ 1994/4/29 ينظم ويحدد طبيعة العلاقات الاقتصادية المستقبلية بالاقتصاد الإسرائيلي ، وباقتصاديات الدول العربية والإسلامية ، وعلى خلفية الخطوط العريضة لهذا البروتوكول تم توقيع اتفاقيات تبادل تجاري بين السلطة الوطنية الفلسطينية وبعض الدول ومنها الأردن(1). لم تكن قضية المنافسة بين الشركات الفلسطينية والشركات العربية أو الأجنبية موضع اهتمام لهذه الشركات بسبب ضعف التبادل التجاري بين المناطق الفلسطينية المحتلة والخارج ، الناتج عن القيود التي كانت تفرضها سلطات الاحتلال الإسرائيلي على الصناعات الفلسطينية . ولكن بدأت هذه القضية تبرز بعد توقيع معاهدة السلام بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني . وكانت الميزة التنافسية للصناعات الفلسطينية قائمة على رخص اليد العاملة المتوفرة لهذه الصناعة بالنسبة للسوق الإسرائيلي ، ولكن بعد فتح الطريق أمام الصناعات الفلسطينية للتصدير للخارج وخاصة إلى الأسواق الأردنية التي تعتبر مع السوق الفلسطيني سوقاً واحدة نظراً للروابط التاريخية والاجتماعية بين فلسطين والأردن .

1- معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني-ماس-القدرة التنافسية للصناعة الفلسطينية مقارنة بالصناعة الأردنية - كانون ثاني 1996 ، رام الله ص 13 .

أصبحت هذه الميزة ليست بذات قيمة نظراً لرخص اليد العاملة في الصناعات الأردنية ، حيث تبين من الدراسة أن هناك فرقاً واضحاً في أجور اليد العاملة ما بين الصناعات الأردنية والفلسطينية، حيث بلغ متوسط الأجر الشهري للعامل في قطاع الصناعة في محافظة جنين 292 دينار أردني في حين بلغ في منخفض البقعة 92 دينار أردني . كما أظهرت دراسة قام بها معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية - ماس - لثلاث صناعات في كل من فلسطين والأردن من حيث تكاليف الإنتاج الشهرية مقابل كل عامل لعام 1994 أن هناك فروقاً واضحة من حيث إجمالي التكلفة ، وكلفة العمل التي تشمل الأجور والمنافع والحوافز الأخرى المقدمة للعاملين ، وتكاليف مستلزمات الإنتاج السلعية الأخرى والجدول رقم (21/4) يظهر هذه الفروق .

جدول رقم (21 / 4)

متوسط تكاليف الإنتاج الشهرية مقابل كل عامل (في كل من الأردن وفلسطين) لعام 1994 .

البند	الأحذية		الأدوية		الملابس	
	الأردن	فلسطين	الأردن	فلسطين	الأردن	فلسطين
إجمالي التكلفة	725	1100	2240	2550	445	952
تكلفة العمل	145	330	336	357	98	200
تكلفة مستلزمات الإنتاج السلعية	529	715	1433,6	1785	298	581
تكاليف أخرى	51	165	470	408	94	171

المصدر : منشورات معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني - ماس - كانون ثاني 1996 ، ص 53 .

ومن هنا كان لابد من طرح الأسئلة التالية : هل تستطيع الصناعات الفلسطينية منافسة واردات الصناعات الأردنية دون حماية جمركية ؟ وفي حال وجود حماية فما هو مستوى الحماية المطلوبة ، وما هو نوعها ، وإلى متى يمكن أن تستمر ؟ هذا في أسواق الضفة الغربية أما في الأسواق الأردنية فما هي قدرة المنتجات الصناعية الفلسطينية على اختراق السوق الأردني ، وقدرتها على منافسة الصناعات الأردنية في الأسواق الأردنية ؟

من الدلائل الإحصائية المتوفرة يمكن الاستنتاج أنه لا تتوفر للصناعات الفلسطينية القدرة التنافسية أمام الصناعات الأردنية لا من حيث القدرة التنافسية الآنية Short Term Competitiveness ، ولا من حيث القدرة التنافسية الهيكلية أو الديناميكية Long Term (Dynamic) Competitiveness وذلك للأسباب التالية :

- 1- ارتفاع تكاليف الإنتاج في الضفة الغربية ، وذلك بسبب ارتفاع تكلفة وحدة الإنتاج الناتجة عن ارتفاع تكلفة العمل للوحدة Unit labor Cost .
- 2- ارتفاع تكاليف الإنتاج بسبب ارتفاع أسعار المواد الخام ، حيث أن المصدر الرئيس للمواد الخام في الصناعات الفلسطينية هو السوق الإسرائيلي ، ولا تسمح سلطات الاحتلال باستيراد المواد الخام من الخارج أو تفرض رسوماً جمركية عالية على المواد الخام المستوردة مما يعمل على رفع تكاليف الإنتاج ، وإذا ما سمحت السلطات الإسرائيلية للمنتج الفلسطيني بالاستيراد مباشرة وأزالت العوائق التي تفرضها فإنه يمكن توفير 30% من تكاليف المواد الخام .
- 3- ارتفاع تكاليف الإنتاج بسبب الضرائب والرسوم الجمركية العالية التي تفرضها سلطات الاحتلال على الصناعات الفلسطينية .
- 4- ارتفاع تكاليف تأسيس البنية التحتية في الصناعات الفلسطينية مقارنة بتكاليف البنية التحتية في الصناعات الأردنية .
- 5- ارتفاع أسعار الوقود والكهرباء المستخدمة في الصناعات الفلسطينية مقارنة بالأسعار التي تدفعها الصناعات الأردنية .
- 6- ضعف الطاقة الإنتاجية لدى المصانع في الضفة الغربية حيث بلغت الطاقة الإنتاجية المستغلة في الصناعات الفلسطينية من 30 - 100% بسبب ضيق السوق المحلي والمنافسة من قبل الصناعات الإسرائيلية ، والسياسة التي تتبعها السلطات الإسرائيلية لخنق الاقتصاد الفلسطيني والإغلاق المستمر للمناطق الفلسطينية المحتلة .
- 7- قلة الخبرة والمهارة في مجال التصدير والتسويق لدى الشركات الفلسطينية (1) .

1- ماس ، كانون ثاني ، 1996 ، مصدر سابق ، ص 22 .

أما من حيث القدرة التنافسية الهيكلية للصناعات الفلسطينية أمام الصناعات الأردنية فهي مفقودة بسبب :

أ- عدم استقلالية القرار الفلسطيني .

ب- عدم وجود إدارة حكومية في الوقت الحالي قادرة على تحديد السياسة الاقتصادية للمناطق الفلسطينية بسبب عدم زوال الاحتلال الإسرائيلي .

ج- ضعف القدرات التكنولوجية المتوفرة لدى القطاع الصناعي في المناطق الفلسطينية .

لذا يمكن القول أنه حتى يتمكن المنتج الفلسطيني من الاستفادة من التطورات التي صاحبت العملية السلمية من حيث إمكانية فتح أسواق عربية وإسلامية وعالمية أمام الصناعات الفلسطينية وتحت الظروف التي تعيشها الصناعات الفلسطينية من حيث ارتفاع تكاليف الإنتاج لهذه الصناعات ، وحتى تتوفر القدرة التنافسية الهيكلية للصناعة الفلسطينية ، فلا بد للمنتج الفلسطيني من العمل على تحسين نوعية الإنتاج والالتزام بالمواصفات والمقاييس العالمية المتعارف عليها ، لأن الإستراتيجية التنافسية للصناعة الفلسطينية ستعتمد على جودة النوعية لا على السعر . وحتى تتمكن الصناعات الفلسطينية من امتلاك القدرة التنافسية الهيكلية لابد أن تعمل السلطة الوطنية الفلسطينية على توفير الإطار القانوني ونظام المؤسسات المرن والواضح الذي ينظم المبادرات والنشاطات والعلاقات التجارية بين المستثمر والبيئة المحيطة به - وبين حقوق المستثمر وواجباته ، مما يعمل على خلق بيئة تجارية واستثمارية مشجعة للقطاع الخاص المحلي والأجنبي .

على السلطة الوطنية الفلسطينية أن تعمل كذلك على توفير بيئة استثمارية مناسبة ، ويرتبط ذلك بالاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي لتشجيع المستثمرين على العمل في المناطق الفلسطينية . الحد من السيطرة الإسرائيلية على الاقتصاد الفلسطيني ، من حيث العمل على خلق جو استثماري مناسب من حيث توفير إمكانيات التصدير للخارج ، وإمكانية استيراد المواد الخام والمعدات اللازمة للصناعة دون تدخل إسرائيلي . العمل على توفير خدمات البنية التحتية ، والخدمات المالية والمصرفية ، وفتح المعاهد التقنية ، والعمل على فتح أسواق جديدة بعقد اتفاقيات تجارية مع الدول العربية والأجنبية . إن العمل على تحسين القدرة التنافسية ، لابد من التحول من المزايا النسبية في التكاليف إلى إنتاج السلع التي تعتمد على المهارة وجودة النوعية والسلع التي تعتمد على الإبداع .

4-4-6- المشاكل التي تواجه العاملين في القطاع الصناعي في محافظة جنين :

تتميز محافظة جنين بأنها حديثة العهد بوجود نشاط صناعي فيها ، كما تتميز بأن المؤسسات الصناعية فيها حتى المصانع كبيرة الحجم لا يزيد عدد العاملين في المنشأة عن ثلاثين عاملاً، لذلك لا يوجد لدى العاملين في القطاع الصناعي في المحافظة مشاكل معقدة كتلك المشاكل التي يواجهها العاملون في المجتمعات الصناعية الكبيرة . أما فيما يتعلق بمشاكل العاملين في القطاع الصناعي في المحافظة فقد أظهرت الدراسة الميدانية أن هناك العديد من المشاكل التي يعاني منها العمال في القطاع الصناعي . ويمكن إرجاع السبب الرئيسي للكثير من المشاكل إلى غياب السلطة المسؤولة والتي يهتمها المحافظة على حقوق العامل . حيث أن سلطات الاحتلال وطوال فترة الثلاثين عاماً الماضية لم تبد أي اهتمام لحقوق العاملين في القطاعات الاقتصادية المختلفة ومن ضمنها القطاع الصناعي ، وظلت العلاقة محصورة ما بين العامل وصاحب العمل الذين كثيراً ما تنشأ خصومات عمل بينهم ، وتؤدي إلى فقدان بعضهم عمله دون الحصول على أدنى الحقوق التي يجب أن يحصل عليها . ومن أهم المشاكل التي يعاني منها العاملون في القطاع الصناعي في المحافظة :

- 1- تدني أجور العاملين في القطاع الصناعي ، حيث أظهرت الدراسة الميدانية أن متوسط أجر العامل في القطاع الصناعي في المحافظة يبلغ 292 ديناراً أردنياً شهرياً . إلا أن هذه النسبة تختلف من فرع صناعي إلى آخر ، فقد بلغ متوسط أجر العامل في فرع الصناعات الإنشائية 330 ديناراً أردنياً شهرياً . في حين وصل متوسط أجر العامل في فرع الصناعات المعدنية 290 ديناراً أردنياً شهرياً . أما في قطاع مشاغل الخياطة حيث غالبية العاملين من الإناث فقد بلغ متوسط أجره العامل شهرياً 224 ديناراً أردنياً . إلا أن هذه النسبة ترتفع في مناشير الحجر لتصل إلى 440 ديناراً أردنياً شهرياً . (1)
- إن هذا الدخل يعتبر دخلاً متدنياً إذا أخذنا بعين الاعتبار ارتفاع أسعار المواد بمختلف أنواعها في الضفة الغربية ، وارتفاع تكاليف المعيشة ، حيث تقدر الدوائر الإحصائية أن العائلة المكونة من ستة أفراد بحاجة إلى (3600 شيكل شهرياً أو ما يعادل 760 ديناراً أردنياً شهرياً ، في حين نجد أن متوسط دخل العامل الشهري لا يساوي سوى 51% من هذه القيمة .

1- الدراسة الميدانية ، 1997.

كما أن هناك فرقاً شاسعاً بين مستوى الأجور في الضفة الغربية ومستواه في إسرائيل رغم سيادة نفس ظروف الغلاء وارتفاع الأسعار حيث أظهرت دراسة إحصائية نشرت في إسرائيل في نيسان ، 1997 أن أدنى حد للرواتب في إسرائيل (2937 شيكلاً) أو ما يساوي 624 ديناراً أردنياً .

2- ارتفاع عدد ساعات العمل : حيث أظهرت الدراسة الميدانية أن 18.3% من العاملين في القطاع الصناعي يعتبرون أن طول الدوام وتدني الأجور التي يتقاضونها هي من المشاكل الرئيسة التي تواجههم في العمل .بالإضافة إلى تدني الأجور التي يتقاضونها عن العمل ساعات إضافية ،حيث لا تزيد أجرة ساعة العمل الإضافية عن (5 شواقل ، أو ما يعادل 1 دينار) .

3- عدم وجود ضمانات تكفل حق العامل في حالة مرضه أو وفاته ، وعدم توفير تأمين صحي للعامل للعلاج على حساب المنشأة في حالة مرضه ، فقد أظهرت الدراسة الميدانية أن 30.4% من العاملين يحصلون على تأمين صحي في أماكن عملهم ، في حين وصلت نسبة الذين لا يحصلون على تأمين صحي إلى 69.6 % من مجموع العاملين .

4- عدم وجود حوافز تشجيعه لدى العاملين في قطاع الصناعة ، حيث أظهرت الدراسة أن 60.8% من مجموع العاملين لا يحصلون على أية حوافز تشجيعه ، وأن 18.7 % من مجموع العاملين يحصلون على مكافآت مادية نتيجة لحصول زيادة في الإنتاج وهناك 6.6% من العاملين يحصلون على مكافآت عينية في المناسبات أو تقديم مساعدات مادية إضافية في حال الزواج أو المرض .

5- أن هناك 31.6% من مجموع العاملين في القطاع الصناعي يعملون بالميأومة - أجر يومي - وهؤلاء لا يتلقون مساعدات مالية عند انقطاع العمل . ويعاني هؤلاء العاملون من تعدد أيام العطل بسبب مشاكل الإغلاق وتدني الطاقة الإنتاجية في المصانع .

6- هناك تحايل على القانون من قبل أصحاب العمل على حقوق العاملين ، فكثير من أرباب العمل يقومون بالتعاقد مع العامل بعقد سنوي ، فإذا ما انتهت السنة تم توقيع عقد جديد حتى لا يتكون لديه سنوات خدمه طويلة بعقد واحد وبالتالي لا يمكنه المطالبة بحقوقه .

الفصل الرابع :

الباب الخامس :

تسويق المنتجات الصناعية في محافظة جنين :

4-5-1-التسويق :

يعتبر السوق من أهم العوامل التي تؤثر على نجاح أو فشل الصناعة ، ويمثل السوق مقياساً لمدى تطور الإنتاج ، فكلما اتسع السوق وزادت القوة الشرائية اتسع الطلب وازداد حجم الإنتاج. ويمكن القول أن السوق في محافظة جنين واتساع الحركة فيه تعتمد إلى درجة كبيرة على المتسوقين من داخل الخط الأخضر من ناحية واتساع حركة العمل داخل إسرائيل من ناحية أخرى التي تؤثر على حركة وقوة السكان الشرائية مما ينعكس أثره على السوق المحلي للصناعات في المحافظة . وقد تبين من الدراسة كما يظهر في الجدول رقم (22/4) :

- أن السوق الرئيس للمنتجات الصناعية في المحافظة هي الضفة الغربية وغالباً ما يقصد بالضفة الغربية هنا هو سوق المحافظة المحلي ، وأهم المنتجات التي يتم تسويقها محلياً ، هي منتجات الصناعات الإنشائية اللازمة للبناء كالطوب ، والحجارة ، والحدادة ، والألمنيوم ، وأعمال النجارة ، وتبلغ نسبة قيمة المنتجات التي يتم تسويقها محلياً 54.9% من مجموع المنتجات .

- تحتل السوق الإسرائيلي والمتسوقون من داخل الخط الأخضر المرتبة الثانية بالنسبة لتسويق المنتجات الصناعية وقد احتل التسويق إلى إسرائيل أو إلى المتسوقين من داخل الخط الأخضر ما نسبته 36.3% من جملة ما يسوق من المنتجات الصناعية وأهم المنتجات الصناعية التي يتم تسويقها ، الحجارة الأدوات الزراعية ، التحف ، الفحم النباتي ، زيت الزيتون .

- لا يمثل التسويق خارج الضفة الغربية نسبة مهمة بالنسبة للمنتجات الصناعية في المحافظة ولا تشكل هذه النسبة أكثر من 8.8% من مجموع عمليات التسويق ، وأهم الأسواق الخارجية بالنسبة للمنتجات الصناعية في المحافظة السوق الأردنية ، وأهم المنتجات التي تصدر هي الحجارة ، وزيت الزيتون . وتعود قلة عملية التسويق في الخارج إلى العراقيل التي تضعها سلطات الاحتلال في وجه تصدير المنتجات الصناعية للحد من نمو وتطور القطاع الصناعي .

- وقد أظهرت الدراسة أن أغلب منتجات المصانع الصغيرة في المحافظة يتم تسويقها محلياً وغالباً ما يكون حسب الطلب. وقد بلغ عدد المصانع التي يتم تسويق إنتاجها محلياً 106 مصانع شكلت ما نسبته 54.9% من مجموع المنشآت الصناعية ، وغالباً ما يتم التسويق داخل المؤسسة نفسها ، ونادراً ما يوجد لدى المؤسسات الصناعية في جنين وكلاء توزيع وذلك لأن أغلب هذه المصانع تقوم بالتصنيع حسب الطلب أو العرض في السوق مباشرة .

الجدول رقم (22/4)

مناطق تسويق المنتجات الصناعية في المحافظة .

الرقم	مناطق التسويق	العدد	النسبة%
1-	الضفة الغربية	106	54.9
2-	إسرائيل	70	36.3
3-	الأردن	13	6.7
4-	دول أخرى	4	2.1
	المجموع	193	100%

المصدر : الدراسة الميدانية : 1997 .

4-5-2- مشاكل تسويق المنتجات الصناعية في محافظة جنين :

تواجه الصناعة في محافظة جنين مشاكل في عملية التسويق وقد أظهرت الدراسة كما يوضحها الجدول رقم (23/4) أن :

- من المشاكل الرئيسة التي يواجهها المستثمرون وجود المنافسة بين الصناعات وقد احتلت هذه المشكلة 34.2 % من مجموع المشاكل التي يواجهها المستثمرون ويمكن أن نرى في السوق نوعين من المنافسة :

أ - المنافسة بين الصناعات المحلية : وذلك ناتج عن غياب سلطة وطنية تقوم بأعمال الرقابة على المؤسسات الصناعية التي يتم إنشاؤها ، وبالتالي انتشرت الكثير من المنشآت الصناعية المتشابهة في الإنتاج مما أوجد منافسة كبيرة بين هذه الصناعات .

ب- المنافسة بين الصناعات المحلية والصناعات الإسرائيلية : وهذه المنافسة أشد خطراً على المنتجات المحلية من المنافسة بين الصناعات المحلية نفسها وذلك لكون الصناعات الإسرائيلية أكثر إنتاجاً وأكثر جودة . بالإضافة إلى أنها محمية ومدعومة من الحكومة الإسرائيلية في الوقت الذي لا تلقى فيه الصناعات المحلية أي دعم أو حماية .

- يأتي في المرتبة الثانية من المشاكل التي يواجهها المستثمرون في عملية التسويق ، ضيق السوق وقد احتلت هذه المشكلة ما نسبته 28 % من مجموع المشاكل . فالصناعات المحلية في المحافظة تعتمد بصورة رئيسة على السوق المحلي ، وهذا السوق يعتبر ضيقاً وخاصة عندما تفرض حالات الإغلاق على مناطق الضفة الغربية ، وينحصر السوق في المتسوقين المحليين فقط الذين يمتازون بتدني قوتهم الشرائية وقلة عدد السكان حيث لا يتجاوز عدد سكان المحافظة أل 250,000 نسمة . (1)

- هناك 26.9 % من المستثمرين لا يواجهون مشاكل في التسويق ، وأغلب هؤلاء هم من الذين يعتمدون في تسويق إنتاجهم على السوق المحلي وحسب الطلب .

الجدول رقم 23/4

المشاكل التي تواجه تسويق المنتجات الصناعية في المحافظة .

الرقم	المشكلة	العدد	النسبة %
1-	المنافسة	66	34.2
2-	ضيق السوق	54	28
3-	لا يواجهون مشكلة	52	26.9
4-	عوامل أخرى	16	8.3
5-	بعد السوق	5	2.6
	المجموع	193	100%

المصدر : الدراسة الميدانية : 1997 .

1- وزارة الداخلية ، مكتب الداخلية ، جنين ، إحصاء 1995 .

وقد أظهرت الدراسة أن هناك تذبذباً في الإنتاج بين الزيادة والنقصان وقد انحصرت

الأسباب التي تؤدي إلى نقص في الطلب على الإنتاج :

- 1- الإغلاق : فقد أظهرت الدراسة أن إغلاق الحدود بين إسرائيل والضفة الغربية يؤدي إلى نقص في الطلب على السلع المصنوعة وقد تبين أن 35.2 % من مجموع المؤسسات يؤثر الإغلاق على تسويقها.
- 2- تردي الأوضاع الاقتصادية وخاصة بعد محادثات السلام حيث تبين أن 26.4 % من مجموع المؤسسات قد انخفض إنتاجها حوالي 50 % .

3- عامل المنافسة والذي يؤثر سلباً على إنتاج هذه المؤسسات ، حيث أن الصناعة سواءً على مستوى المحافظة أو على مستوى الضفة الغربية لا يمكنها منافسة الصناعات الإسرائيلية التي تتمتع بحماية حكومية ، ففي عام 1984 باعت الصناعات الإسرائيلية ما قيمته 363 مليون دولار لأسواق الضفة الغربية ، بالإضافة إلى أن الصناعات الفلسطينية عليها أن تتنافس مع مشاريع صناعية إسرائيلية ، أقيمت في الضفة الغربية التي تحتلها إسرائيل ، وتوفر لهذه الصناعات امتيازات وفوائد يصعب على الصناعة الفلسطينية أن تصل لها . (1)

1- Benvenisti M. , With Ziad A. Z. , 1986 , The West Bank Handbook , A political Lexicon , The Jerusalem Post . P. 11 .

الخاتمة :

من دراسة البنية الصناعية في محافظة جنين أمكن الوصول إلى النتائج التالية :

1- أن مجموع الصناعات التي تمت دراستها بلغت 193 مؤسسة صناعية شكلت ما نسبته 31.6 % من مجموع الصناعات المنتشرة في المدينة وقرى المحافظة . وقد بلغ عدد العاملين في هذه الصناعات 1213 عاملاً وعاملة . تم دراسة 316 عاملاً وعاملة منهم ، شكلوا ما نسبته 26 % من هؤلاء العاملين.

2- بلغ رأس المال المستثمر في هذه المؤسسات 17,335,800 دينار أردني ، وبلغ حجم الإنتاج السنوي لهذه المؤسسات 19,901,430 دينار أردني لعام 1997م . حيث بلغ رأس المال المستثمر في الصناعات الكبيرة والمتوسطة 14,263,500 دينار أردني شكلت ما نسبته 82.3 % من مجموع رأس المال المستثمر في القطاع الصناعي . وبلغ حجم الإنتاج السنوي 16.241.000 دينار أردني شكلت ما نسبته 81.6 % من مجموع إنتاج المنشآت الصناعية في المحافظة . في حين بلغ رأس المال المستثمر في الصناعات الصغيرة 3.072.300 دينار أردني شكلت ما نسبته 17.7 % من مجموع رأس المال المستثمر في القطاع ، وبلغ حجم الإنتاج السنوي لهذه الصناعات 3,660,430 دينار أردني شكلت ما نسبته 18.4 % من مجموع الإنتاج السنوي للقطاع الصناعي في المحافظة .

3- بلغ متوسط إنتاجية رأس المال لكافة فروع الصناعة في المحافظة 1.3 دينار أردني ، ومتوسط إنتاجية الأجور 5 دنانير ، في حين بلغت إنتاجية العامل السنوي على مستوى كافة الصناعات 16,406 دينار ، وبلغت كلفة فرصة العمل الواحدة 14,291 دينار .

وكان من أهم المشاكل التي واجهت الصناعات الصغيرة :

أ- المنافسة الشديدة بين هذه الصناعات في السوق بسبب تشابه الإنتاج في مثل هذه المؤسسات .

ب- ضعف رأس المال المستثمر في هذه الصناعات مما يجعلها غير قادرة على الصمود في السوق أمام الصناعات ذات الإنتاج الضخم والمتمتعة برؤوس أموال عالية .

ج- أن بعض أصحاب المنشآت الصغيرة وخاصة المحادد والمناجر يعتبر العمل في المنشأة أمراً ثانوياً حيث يعتمد على دخل آخر يغنيه عن العمل في المنشأة وهذا العامل يقف حائلاً دون تفكير صاحب المنشأة في العمل على تطوير منشأته .

د- غياب الإرادة والطموح لدى أصحاب المنشآت الصغيرة في العمل على تطوير منشأتهم .

4- يعتبر غياب العنصر الإداري الذي يعمل على التخطيط والبرمجة والتطوير من المشاكل الرئيسة التي يعاني منها القطاع الصناعي في المحافظة .

كما تبين من دراسة البنية الصناعية في المحافظة ، سيطرة صناعة السلع الاستهلاكية ، وغياب قطاع إنتاج وسائل الإنتاج ، كما يبرز في هذه الصناعة صغر حجم المنشآت الصناعية ، وضالة عدد العاملين في هذه المنشآت وخاصة الصناعات الصغيرة ، كما تبين أن هناك عدم تنظيم في التوزيع الجغرافي للصناعات السائدة في المحافظة ، فباستثناء المنطقة الصناعية الموجودة في مدينة جنين ، هناك فوضى سائدة في التوزيع الجغرافي للصناعات خارج التجمع الصناعي للمنطقة الصناعية في المدينة وفي قرى المحافظة .

الفصل الخامس

التخطيط الصناعي في محافظة جنين :

الباب الأول :

- المناطق الصناعية المقترحة .
- 1-1-5 مقدمة .
- 2-1-5 - الهدف من التخطيط الصناعي .
- 3-1-5 - أهمية التخطيط الصناعي .
- 4-1-5 - المناطق الصناعية المقترحة .
- 5-1-5 - الموقع الجغرافي للمناطق المقترحة .
- 6-1-5 - السيناريو الأول .
- 7-1-5 - تأثير المناطق الصناعية المقترحة على الأراضي السهلية الزراعية .
- 8-1-5 - تصريف المخلفات الصناعية .
- 9-1-5 - السيناريو الثاني .
- 10-1-5 - السيناريو الثالث .
- 11-1-5 - المستقبل الصناعي والنمط الصناعي المفضل لخدمة محافظة جنين .

الباب الثاني :

- قطاع الصناعة - التلوث والآثار البيئية - .
- 1-2-5 مقدمة .
- 2-2-5 - ما هو المقصود بالتلوث البيئي ؟
- 3-2-5 - ما هي الأسباب التي تؤدي إلى تلوث البيئة ؟
- 4-2-5 - أشكال التلوث البيئي .
- 5-2-5 - التخطيط وضبط التلوث البيئي .

الفصل الخامس :

الباب الأول :

التخطيط الصناعي في محافظة جنين :

- المناطق الصناعية المقترحة -

5-1-1 - مقدمة :

يقصد بالتخطيط تفكير مبرمج مسبق للقيام بفعل أو حدث في المستقبل ، أي أنه عمل مدروس ومن الضروري أن يفهم ويُطبق في مجال الأفكار إلى أن يأخذ موقعه على الطبيعة . (1)

تعتبر دراسة التخطيط الصناعي من أهم الموضوعات التي بدأت جغرافية الصناعة الاهتمام بها ، كما تعتبر دراسة الموقع الأنسب Optimum Location للصناعة وهو الموقع الذي تتوازن فيه جميع العوامل المؤثرة في الصناعة - تطبيقاً لهذه العوامل وربطاً لها - . والواقع أن مكان اختيار موقع الصناعة لا بد أن يكون اختياراً معقولاً ومنطقياً ، لأن اختيار موقع الصناعة لا يمكن الرجوع فيه بعد تحقيقه . (2) إن عملية اختيار أي موقع صناعي يجب أن لا يدرس بوصفه موقعاً إنتاجياً قائماً في مكان معين ، لأن لكل موقع تأثيرات متنوعة ومتبادلة مع المناطق المحيطة به . فقيام موقع صناعي في منطقة ما يتسبب في ظهور جملة علاقات بين هذا الموقع والمناطق المجاورة له . وهذه العلاقات تبرز في أشكال مختلفة كالحصول على المواد الأولية ، واليد العاملة ، وتوسيع البنية التحتية Infrastructure في المنطقة ، ومشكلة النفايات ، ومشكلات التلوث وغيرها . (3)

عند دراسة التخطيط الصناعي في محافظة جنين والذي هو جزء من التخطيط الصناعي للضفة الغربية ككل لا بد من أخذ الأمور التالية بعين الاعتبار :

1- مجاورة المجتمع الفلسطيني المتأخر صناعياً للمجتمع الإسرائيلي المتقدم صناعياً .

1- السماك ، محمد أزهر وآخرون ، 1984 ، أساسيات الاقتصاد الصناعي ، جامعة الموصل ، ص313.

2- الصقار ، فؤاد ، الجغرافيا الصناعية في العالم ، وكالة المطبوعات ، الكويت ، ص33 .

3- شريف وآخرون ، 1981 ، مصدر سابق ، ص106 .

2- وجود وتوفر مواد خام محلية وخاصة المواد الخام الزراعية النباتية والحيوانية ، ومقالم الحجارة التي يمكن أن تشكل ركيزة أساسية لإقامة صناعات عليها حيث بينت الدراسة الميدانية أن 48.7 ٪ من الصناعة في المحافظة تعتمد على مواد خام محلية .

3- إمكانية قيام صناعات مستقبلية لا تعتمد على السوق المحلي فقط ، وإنما يجب الأخذ بعين الاعتبار الأوضاع السياسية الحالية التي يمكن أن تكون فيها الأسواق مفتوحة أمام منافسة الصناعات الخارجية ، وإمكانية تسويق المنتجات المحلية في الأسواق الخارجية كالأردن وسوريا والدول العربية بالإضافة إلى إسرائيل .

4- بعد اتفاقيات السلام مع إسرائيل يجب أخذ الاتفاقيات الاقتصادية الموقعة مع الجانب الإسرائيلي بعين الاعتبار .

5- التبعية الاقتصادية التي خلقتها إسرائيل للاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي سواء من حيث تشغيل الأيدي العاملة أو من حيث الارتباط بالسوق . وطرح الحلول والبدائل لخلق اقتصاد فلسطيني مستقل ومعتمد على الذات ، خاصة في حال تعثر المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية وإمكانية خلق إسرائيل لمشاكل معقدة للاقتصاد الفلسطيني سواء من حيث العمالة أو السوق .

وهنا لا بد من الإشارة إلى نقطتين :

الأولى : في ظل قيام السلطة الوطنية الفلسطينية لا بد من إعادة بناء الهيكل الاقتصادي الفلسطيني ببناء خطة شاملة لتنمية القطاع الصناعي بما يتناسب ومتطلبات المرحلة القادمة .

الثانية : أن بناء الهيكل الاقتصادي الفلسطيني يجب أن يتم من خلال التوقعات التالية :

أ- إمكانية إقامة علاقة مشتركة مع الاقتصاد الإسرائيلي ، بكيان اقتصادي فلسطيني مستقل ، وغير قائم على التبعية كما هو عليه الحال حتى الآن ، وإنما قائم على التعاون المشترك .

ب- إمكانية إقامة كيان اقتصادي فلسطيني مستقل وغير مرتبط بالاقتصاد الإسرائيلي ، ووضع افتراض أن توقف إسرائيل أي تعاون اقتصادي مع الجانب الفلسطيني . حيث يجب على السلطة الوطنية الفلسطينية في هذه الحالة التخطيط لتحقيق مبدأ الاعتماد على الذات ، والعمل على استغلال الموارد المحلية المتوفرة وزيادة فرص العمل .

ويجب الأخذ بعين الاعتبار أن التخطيط الصناعي يجب أن يكون قائماً على الاستجابة للعلاقات القائمة بين الإنسان والأرض بقصد الوصول إلى استغلالها الاستغلال الأمثل لصالح الإنسان ورفاهيته.(1)

5-1-2- الهدف من التخطيط الصناعي :

يهدف التخطيط لمنطقة صناعية إلى تحسين الانتفاع من الطاقة الإنتاجية القائمة ، وتوسيع طاقة المشاريع القائمة عن طريق إعادة بنائها والبحث في وسائل وأساليب تطويرها ، وتشغيل واستحداث مصانع جديدة ، والعمل من أجل تحقيق وفورات اقتصادية واجتماعية هادفة من خلال الانتفاع من نمط الإنتاج الكبير والتخصص الإنتاجي ، والتنوع الصناعي ، والتركيز الصناعي ، بالإضافة إلى تحقيق الاستخدام الأفضل لوحداث الإنتاج والخامات المستخدمة (2)

وتكمن أهمية التخطيط لإقامة مناطق صناعية في محاولة للتغلب على المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها المنطقة ، من ناحية ، بالإضافة إلى تأثير القطاع الصناعي على النواحي الاجتماعية والثقافية الناتجة عن عملية التصنيع ومستلزمات التجمعات الصناعية بالإطار الذي يجعل من تخطيط المشاريع الصناعية أمراً في غاية الأهمية . كما يجب أن يهدف التخطيط الصناعي إلى تحقيق نمو اقتصادي متوازن وهذا يستدعي الاهتمام بتطوير القطاعات المختلفة وخاصة قطاع الزراعة إلى جانب القطاع الصناعي لأحداث تقدم اقتصادي . وحتى تتم عملية النهوض بالتصنيع لا بد من دراسة الأماكن التي ستقام بها المشاريع الصناعية لما في ذلك من أثر في نجاح عملية التصنيع وأن يأخذ بعين الاعتبار العوامل المؤثرة في موقع المنشأة الصناعية (3) .

1- أبو عيانة ، فتحي محمد ، 1988 ، جغرافية المعادن والصناعة ، دار المعارف الجامعية ، الإسكندرية ، ص 515 .

2- السماك ، محمد أزهر وآخرون ، 1987 ، أسس جغرافية الصناعة وتطبيقاتها ، جامعة الموصل ، ص 177 .

3- وهب ، علي ، 1996 ، مقومات الإنتاج والإتماء الاقتصادي (أسس جغرافية الإنتاج) دار الفكر اللبناني ، بيروت ، ص 247 .

5-1-3- أهمية التخطيط الصناعي :

تتبع أهمية التخطيط الصناعي من :

- 1- يعتبر التخطيط الصناعي وسيلة مهمة لرفع معدلات التنمية الاقتصادية عن طريق زيادة الدخل الصناعي الكلي.
 - 2- العمل على تحويل الفائض من الأيدي العاملة من القطاع الزراعي إلى القطاع الصناعي .
 - 3- العمل على توزيع فرص الاستخدام وارتفاع مستوى الإنتاجية .
 - 4- التخفيف من سيطرة القطاع الزراعي الذي يتسم بالتقلب وعدم الاستقرار نتيجة للظروف الطبيعية .
 - 5- العمل على تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية وإستخدام الموارد المحلية في الصناعة .
 - 6- التخفيف من البطالة بأنواعها المختلفة - العادية والمقنعة والموسمية - .
 - 7- الاستفادة من الخبرات العلمية والتقنية والتشجيع على جذبها إلى البلاد .
 - 8- يعمل التخطيط الصناعي على دعم الاقتصاد الوطني ويساعد على الاستقرار . (1)
- ومن أجل تحقيق هذه الأهداف عمل الباحث على دراسة المناطق الصناعية التي يجري التخطيط لها في المحافظة واقتراح مناطق صناعية أخرى في المحافظة من أجل الاستفادة منها لدى القائمين على التخطيط الصناعي في مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية والشركات المحلية والعالمية التي يمكن أن تعمل على الاسترشاد بهذه الدراسة .

5-1-4 - المناطق الصناعية المقترحة في محافظة جنين :

يمكن أن تعرف المنطقة الصناعية على أنها مكان تتجمع فيه الصناعات المختلفة في مساحة من الأرض يتم تخطيطها ضمن تصميمات محددة ومعايير تتلاءم مع حاجة المصانع ، لإقامة منشآت صناعية عليها ، ويتم تأجير هذه المنشآت إما بالإيجار ، أو بطريقة الشراء الإيجاري ، ويتم تجهيز المنطقة الصناعية بمشاريع البنية التحتية ، وتوفير كافة الخدمات اللازمة ، وللمنطقة إدارة موحدة تقوم على تقديم الحوافز للمستثمرين . (2)

1- السماك ، محمد أزهري وآخرون ، 1987 ، مصدر سابق ، ص 187 ،

2- صالح ، حسن عبد القادر ، 1985 ، مصدر سابق ، ص 261 .

لا يوجد في جنين في الوقت الحاضر سوى المنطقة الصناعية الواقعة إلى الشمال الشرقي من المدينة والتي تم إنشاؤها سنة 1982 بمساحة تقدر بحوالي 100 دونم . ونظراً للتطور الذي حصل في عدد المنشآت الصناعية في المدينة ، وعدم إمكانية إنشاء صناعات داخل الأحياء السكنية بسبب ارتفاع أسعار الأراضي داخل المدينة من ناحية ، وبسبب التلوث البيئي الناتج عن الصناعة من ناحية أخرى ، ونتيجة لتطور الأوضاع السياسية في المنطقة وما تتمتع به محافظة جنين من موقع جغرافي على خط الهدنة لعام 1948 وظهور صناعات رأسمالية في المدينة ، أصبحت المنطقة الصناعية الحالية غير قادرة على استيعاب التطور الصناعي في المدينة . لذا كان لابد من التفكير في إقامة منطقة أو مناطق صناعية جديدة تكون كتجمعات صناعية مستقبلية ، خاصة وأن المنطقة مقبلة على مرحلة من النمو والتطور الاقتصادي يمكن لهذه التجمعات الصناعية أن تلعب فيها دوراً مهماً في خدمة الاقتصاد الوطني الفلسطيني .

ويهدف هذا الفصل إلى التخطيط الصناعي لمناطق مقترحة على النحو التالي :

- أ- اقتراح مناطق صناعية والمفاضلة بينها باستخدام الوسائل الكمية Quantitative Methods .
 - ب- تحديد النمط الصناعي المفضل لخدمة محافظة جنين خاصة ، والاقتصاد الفلسطيني عامة معتمداً على مقومات الصناعة المتوفرة في المحافظة وإمكانيات الضفة الغربية لتحقيق هذا الغرض .
- ما هي الأهداف التي يمكن تحقيقها من إنشاء منطقة صناعية في محافظة جنين ؟
- يمكن تحقيق عدة أهداف في حالة قيام منطقة صناعية في المحافظة ومن أهمها :
- 1- العمل على دعم الصناعات الصغيرة القائمة في ظروف غير مناسبة بتشجيعها على الانتقال للاستفادة من المزايا والخدمات المتوفرة في المنطقة الصناعية .
 - 2- جذب صناعات جديدة للتوطن في المناطق الصناعية بحيث يمكن الاستفادة من الخبرات الفنية المتوفرة في المنطقة الصناعية .
 - 3- العمل على النهوض بقطاع الصناعة في المحافظة ، عن طريق تشجيع إقامة صناعات ذات أحجام وأنواع مختلفة ، والاستفادة من التسهيلات والخدمات المتوفرة .
 - 4- ستعمل هذه المناطق في حالة قيامها على تطوير وتنمية المناطق المحيطة بها حيث تستفيد هذه المناطق من خدمات البنية التحتية .

- 5- توفير الوقت والجهد بالنسبة للمستثمرين في البحث عن مناطق لإقامة صناعاتهم عليها .
 - 6- العمل على تحقيق الوفورات الخارجية للمصانع التي تقوم في مناطق الصناعة ، حيث تتشابه المصانع داخل المجمعات الصناعية من حيث مقدار الوفورات الخارجية والداخلية ويمكن للمصانع أن تحقق مكاسب بوجودها المشترك لا تحققها بوجودها منفردة . (1)
 - 7- إمكانية إقامة مناطق صناعية مشتركة بين الفلسطينيين والإسرائيليين تعمل على اجتذاب المستثمرين من الداخل والخارج .
 - 8- توفير فرص عمل لعشرات الآلاف من العمال على مستوى المحافظة أو الوطن .
 - 9- العمل على المحافظة على البيئة ومحاولة السيطرة على التلوث البيئي الناتج عن الصناعة في أقل مساحة ممكنة ، بالإضافة إلى العمل على إنشاء وحدات تكرير للمخلفات الصناعية والاستفادة من المياه الناتجة في ري الأراضي الزراعية المجاورة .
 - 10- إمكانية الاستفادة من الجامعات المحلية وخاصة القريبة منها كالجامعة العربية الأمريكية المنوي إقامتها في المحافظة في العمل على تطوير الخبرات الصناعية في المحافظة .
- إن العمل على خلق منطقة تتركز فيها الصناعة في محافظة جنين يجب أن يكون هدفاً في الإستراتيجية الاقتصادية للسلطة الوطنية الفلسطينية لما للتركز الصناعي من أهمية كبيرة في التطوير الصناعي اللازم للمنطقة أو لتطوير عموم الاقتصاد الوطني الفلسطيني حيث تسهم هذه المنطقة في :
- 1- خلق وفورات اقتصادية .
 - 2- تعمل على تقليل تكاليف الإنتاج .
 - 3- تعمل على تسهيل الحصول على المستخدمات .
 - 4- تعمل على جذب اليد العاملة بأشكالها المختلفة .
 - 5- تعمل على تلبية حاجات السوق المحلية والخارجية بتنويع المنتجات التي يمكن تصنيعها في المنطقة.

1- عبد القادر ، 1985 ، مصدر سابق ، ص 263 .

وذلك لدفع عملية البناء الصناعي في المراحل الأولى لعملية التصنيع التي يمكن أن تشهدها الضفة الغربية بوجه عام ومحافظة جنين بوجه خاص . لأن تشييت ونشر المشاريع الصناعية في المحافظة مع ضعف رأس المال المستثمر لا يؤدي لتطوير الصناعة بالشكل الذي يمكن الوصول إليه، ويخسر ميزات الترابط الصناعي والوفورات التي يمكن أن تتحقق من تركيز الصناعات في منطقة واحدة وتواجدها المشترك . حيث أظهرت الدراسة الميدانية أن وجود تجمع صناعي شكل ما نسبته 34.2% من مجموع عوامل قيام الصناعة في المحافظة . وأن وجود الترابط بين المشاريع الصناعية يعتبر حافزاً قوياً للتركيز الجغرافي للصناعة ، وتؤدي الوفورات الخارجية إلى بناء منطقة صناعية متكاملة رأسياً وأن مثل هذا الارتباط والتكامل سيعمل على زيادة معدل النمو الصناعي في المحافظة.

وعند التفكير في إقامة منطقة صناعية لا بد من إجراء مسح قبل البت النهائي وترجيح منطقة على أخرى ، وبعد الملاحظات التي تم ذكرها في هذا الفصل حول وجود تجمع صناعي في المحافظة ، يمكن طرح خمس مناطق صناعية مقترحة في المحافظة آخذين بعين الاعتبار ثلاثة سيناريوهات يمكن أن تحدث في المنطقة :

أ- السيناريو الأول : إمكانية قيام مشاريع مشتركة Joint Ventures في ظل محادثات السلام القائمة بين السلطة الوطنية الفلسطينية وإسرائيل بين الاقتصاديين الفلسطينيين والإسرائيليين .

وفي هذه الحالة يمكن اقتراح ثلاث مناطق :

المنطقة الأولى - التي تقترحها بلدية جنين .

المنطقة الثانية - منطقة مطار مقبلة - التي تعمل على تطويرها شركة الشمال للاستثمار .

المنطقة الثالثة - التي يقترحها الباحث - على طريق - حيفا - جنين - على خط الهدنة لعام 1948 .

ب- السيناريو الثاني : وهو البديل الوطني في حال تعثر المفاوضات السلمية بين السلطة الوطنية وإسرائيل ، ولجوء إسرائيل إلى إغلاق المعابر والحدود بين فلسطين وإسرائيل ، وعدم إمكانية قيام مشاريع مشتركة مع الجانب الإسرائيلي ، وفي هذه الحالة يمكن اقتراح ثلاث مناطق :

المنطقة الأولى - التي تقترحها بلدية جنين .

المنطقة الرابعة - اقتراح الباحث ، وتقع على مفترق عرابة ، جنين ، نابلس والتي تقع على الطريق الرئيس الموصل جنين بمدينة نابلس .

المنطقة الخامسة : اقتراح الباحث وتقع على الطريق الموصل بين جنين ونابلس ماراً بمدينة طوباس - بين قرى الكفير والزبادة - .

ج- السيناريو الثالث : احتمالية قيام مشاريع مشتركة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي ، واحتمال قيام مشاريع وطنية ، وفي هذه الحالة يمكن اقتراح ثلاث مناطق ، تحصل على أعلى نقاط في السيناريو الأول والثاني .

5-1-5 - الموقع الجغرافي والمساحة للمناطق المقترحة :

المنطقة الأولى : - منطقة بلدية جنين - .

وهي المنطقة التي تقترحها بلدية جنين ، وتقع هذه المنطقة شمال مدينة جنين على الأطراف الشمالية للمنطقة الصناعية الحالية الموجودة في المدينة ، قريباً من الطريق الرئيس الذي يربط جنين بمدينة الناصرة شمالاً قريباً من خط الهدنة لعام 1948 أو ما يعرف بالخط الأخضر . وتعتبر هذه المنطقة في قلب مدينة جنين حيث لا تبعد عن المناطق العمرانية ، بل أن العمران قد وصل إلى المنطقة فعلاً . ولا تبعد هذه المنطقة عن المنطقة المقترحة الثانية وهي المنطقة الواقعة غرب الجلمة بأكثر من ثلاثة كيلو مترات . تبلغ المساحة المقترحة لهذه المنطقة حوالي 400 دونم . بدأت البلدية فعلاً في وضع مخططات لتأسيس البنية التحتية لثلاثين دونماً منها تقع على بعد كيلومتر واحد إلى الشرق من شارع جنين - الناصرة بتكلفة قد تصل إلى 7,296,671 دولار تقوم بتمويلها الحكومة الألمانية . وتهدف المنطقة إلى استيعاب المنشآت الصناعية الصغيرة كالمحادر والمناجر ومحلات الألمنيوم ، ونقلها من داخل المدينة إلى المنطقة الصناعية الجديدة . (1)

المنطقة الثانية : - منطقة مطار مقبيلة - شركة الشمال للاستثمار - .

تقع هذه المنطقة شمال مدينة جنين على خط المواصلات الرئيس الذي يربط مدينة جنين بالناصرة شمالاً ، غرب قرية الجلمة وجنوب قرية مقبيلة في فلسطين 1948 على الخط الأخضر وتبعد هذه المنطقة حوالي 5 كم شمال مدينة جنين ، وحوالي 3 كم عن المنطقة الصناعية الأولى. ويمكن أن تكون هذه المنطقة من المناطق المشتركة بين فلسطين وإسرائيل .

1- بلدية جنين ، قسم الهندسة ، حزيران ، 1997 ، ملحق رقم (4) .

وتبلغ المساحة المقترحة لهذه المنطقة 1600 دونم ، سيخصص ستمائة دونم منها لتأسيس البنية التحتية جاهزة ، وستعمل الحكومة الألمانية على تمويل تأسيس البنية التحتية وتنفيذ المخططات متوقف على انفراج الوضع السياسي في المنطقة . (1)
المنطقة الثالثة : المنطقة البديلة المشتركة - .

وهي المنطقة التي يقترحها الباحث ، وتقع هذه المنطقة إلى الشمال الغربي من مدينة جنين على الطريق الرئيس الموصل ما بين مدينة جنين ومدينة حيفا على بعد 14 كم من مدينة جنين . والمنطقة المقترحة عبارة عن مجموعة من التلال الواقعة على جانبي الشارع الرئيس الموصل إلى مدينة حيفا داخل الخط الأخضر ، ويمكن أن تكون هذه المنطقة مشتركة بين فلسطين و إسرائيل . وتقع هذه المنطقة بين ثلاث تجمعات سكانية رئيسة وهي مدينة ، حيفا ، وأم الفحم ، وجنين ، بالإضافة إلى قربها من تجمعات سكانية كبيرة رمانة ، وسيلة الحارثية ، واليامون . وتقدر المساحة التي يمكن أن تقام عليها هذه المنطقة بحوالي 2000 دونم ، دون أن تلحق ضرراً بالأراضي الزراعية السهلية . (2)
المنطقة الرابعة : - البديل الوطني - .

وهي المنطقة التي يقترحها الباحث ، وهي المنطقة الوطنية البديلة - والتي يمكن التفكير فيها في حال عدم قيام مشاريع مشتركة على الحدود كما هو الحال في المنطقتين الثانية والثالثة . وتقع هذه المنطقة جنوب مدينة جنين على الطريق الرئيس الموصل بين جنين ومدينة نابلس على تقاطع الطرق المؤدي إلى مدينة طولكرم غرباً عند مثلث عرابة على بعد 13 كم من مدينة جنين . ويمكن أن تقام هذه المنطقة على التلال الواقعة إلى الشرق من خط المواصلات المذكور .

1- مقابلة الباحث مع المسؤول عن شركة الشمال للاستثمار ، أيار ، 1997 .

2-تقديرات الباحث ، الدراسة الميدانية ، 1997 .

وتقدر المساحة التي يمكن أن تقام عليها هذا المنطقة بحوالي 1500 دونم ، دون إلحاق أي ضرر بالأراضي الزراعية السهلية المجاورة .(1)
المنطقة الخامسة : - البديلة الوطنية الثانية - .

وهي المنطقة التي يقترحها الباحث ، وهي المنطقة البديلة الثانية - والتي يمكن التفكير فيها بعد أن قامت الجامعة العربية الأمريكية قريباً منها ، بحيث يمكن الاستفادة من الخبرات العلمية التي ستوفرها الجامعة ، إضافة إلى إمكانية تدريب العاملين في القطاع الصناعي في مؤسسات الجامعة المختلفة . وتقع هذه المنطقة على الطريق الرئيس الموصل ما بين جنين ونابلس المار بمدينة طوباس وعلى بعد 13 كم جنوب مدينة جنين ، في المنطقة الواقعة ما بين قرية الكفير والزبادة ، والتي تبعد جنوباً عن المكان الذي تقوم عليه الجامعة العربية الأمريكية بحوالي 3 كم . والمساحة التي يمكن استغلالها في هذه المنطقة تقدر بحوالي 1000 دونم أن تلحق أضراراً بالأراضي الزراعية السهلية المجاورة . (2)

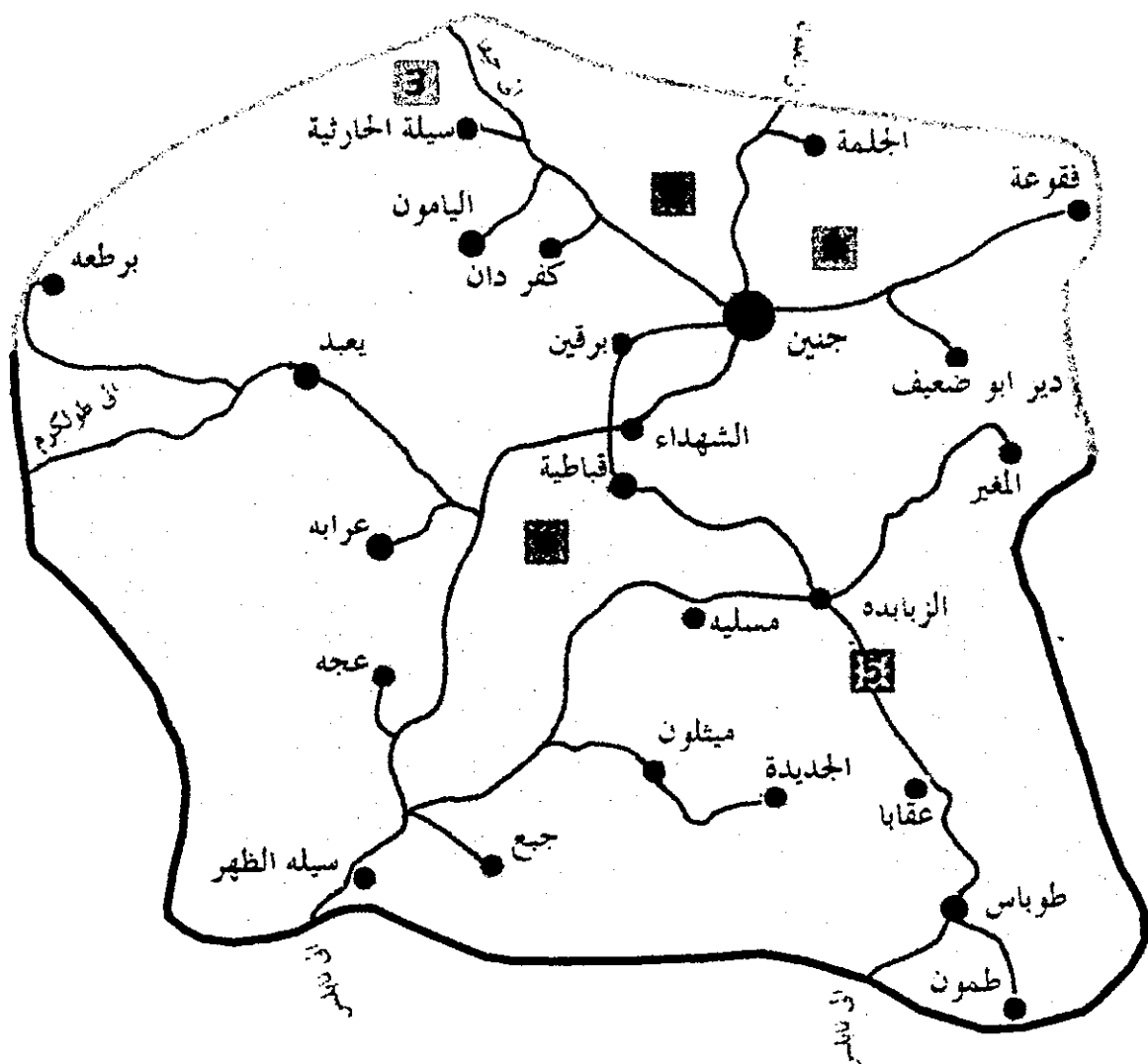
والخريطة رقم (1/5) تبين الموقع الجغرافي لكل منطقة من المناطق المقترحة في المحافظة . أما من حيث المفاضلة بين المناطق الصناعية الخمسة المقترحة ، ولمعرفة أهمية بعض العوامل المؤثرة في الموقع الصناعي لكل منطقة فإنه سيتم إعطاء عدد من النقاط لكل عامل كحد أعلى وتوضع نقطة من الحد الأعلى للعامل المؤثر ويعطي مجموع النقاط التي ستحصل عليها كل منطقة أفضلية هذا المنطقة على غيرها من المناطق . (كما هو موضح في الجدول رقم 1/5) .

1- تقديرات الباحث ، الدراسة الميدانية، 1997 .

2- تقديرات الباحث ، الدراسة الميدانية، 1997 .

المناطق الصناعية المقترحة في محافظة جنين

الخريطة رقم
1/5



مقياس الرسم ٢٥٠٠٠٠/١

مفتاح الخريطة

- مدينة
- بلدة
- قرية
- الخط الأخضر



- المنطقة الاولى
- المنطقة الثانية
- المنطقة الثالثة
- المنطقة الرابعة
- المنطقة الخامسة

PALGRIC المركز ايجرائي الفلسطيني

جدول رقم (1/5)

مقومات الصناعة في محافظة جنين والحد الأعلى للتقدير .

الرقم	مقومات الصناعة	الحد الأعلى للتقدير
1-	القرب من طرق المواصلات	3
2-	توفر المواد الخام والقرب من مصادرها . أ- المحلية . ب- المستوردة .	3 3
3-	توفر الأرض	5
4-	سعر الأرض	3
5-	السوق أ- المحلي ب- الخارجي	4 4
6-	توفر رأس المال أ- المحلي ب- الأجنبي	4 3
7-	توفر اليد العاملة أ- مستويات الأجور ب- فنية ج- غير فنية عادية	3 3 3
8-	توفر البنية التحتية أ- ماء ب- كهرباء ج- شوارع د- مجاري	3 3 3 3
9-	أجور النقل أ- للمواد الخام ب- للعمال ج- للمنتجات الصناعية	3 3 3

الترقيم	مقومات الصناعة	الحد الأعلى للتقدير
10-	القرب من المراكز العلمية . أ- التخنيون ب- الجامعة العربية الأمريكية	3 3
11-	التأثير على النمو العمراني للمدينة	3
12-	التأثير على قطاع الخدمات في المدينة	4
13-	القرب من مراكز العمران أ- حيفا ب- أم الفحم ج- الناصرة د- جنين	3 3 3 3
14-	الموقع على خط الهدنة سنة 1948	3
15-	المناخ أ- اتجاه الرياح ب- الحرارة	3 3
16-	التوسع على حساب الأراضي السهلية الزراعية	5
17-	تصريف المخلفات الصناعية	3
18-	التأثير البيئي	3
19-	العلاقات القائمة بين العوامل المؤثرة	3
20-	درجة حرية إختيار الموقع	3
21-	تسهيلات الإسكان والنقل للعاملين	4
22-	عدد وطبيعة المشروعات	3
	المجموع	120

المصدر : عمل الباحث ، 1997 .

5-1-6- السيناريو الأول : وهو في حالة إمكانية قيام مشاريع مشتركة بين فلسطين وإسرائيل فيمكن

إجراء المفاضلة بين المناطق: الأولى - وهي المنطقة التي تقترحها بلدية جنين .

الثانية - وهي المنطقة التي تقوم على تطويرها شركة الشمال للاستثمار .

الثالثة - وهي المنطقة التي يقترحها الباحث - على طريق حيفا - جنين .

من خلال استعراض مقومات الصناعة في كل منطقة من المناطق الثلاثة المقترحة كما يوضحها

الجدول (2/5) يتبين ما يلي :

- لقد تساوت المناطق الثلاث من حيث النقاط التي حصلت عليها بالنسبة لعامل القرب من طرق المواصلات الرئيسة ، حيث أن كلاً من المناطق الثلاث تقع على خطوط مواصلات رئيسية تربط مدينة جنين بالمدن المجاورة داخل الخط الأخضر كمدينتي الناصرة وحيفا . بالإضافة إلى أن الموقع الجغرافي للمناطق الثلاث يجعلها قريبة من طرق المواصلات الرئيسة التي يمكن أن تربطها بمناطق مجاورة كسوريا والأردن بالإضافة إلى إسرائيل .

- أما بالنسبة لتوفر المواد الخام أو القرب من مصادرها ، فقد حصلت المنطقتين الثانية والثالثة على نقاط أعلى من المنطقة الأولى لقربهما من مصدر المواد الخام من إسرائيل ، وقد أظهرت الدراسة الميدانية أن 31.1% من المواد الخام يتم استيرادها من إسرائيل . كما تتمتع المنطقتين الثانية والثالثة بميزة قربهما من المواد الخام المحلية أيضاً . بينما حصلت المنطقة الأولى على نقاط أعلى بالنسبة للمواد الخام المحلية لقربها أكثر من مصدر هذه المواد .

- أما بالنسبة لتوفر الأرض وأسعارها ، فإن المنطقة الثالثة حصلت على أعلى نقاط وذلك لإمكانية الاستفادة من التلال المتوافرة في المنطقة وبأسعار معقولة نظراً لبعدها عن المدينة 14 كم عن مدينة جنين ، في حين حصلت المنطقتين الأولى والثانية على نقاط أقل بسبب كون الأراضي المقترحة فيها المنطقتين أراضي زراعية سهلية مرتفعة الثمن بالإضافة إلى قربها من المدينة مما يعمل على رفع أسعارها .

- أما من حيث تأثير السوق على موقع المناطق الثلاثة ، فقد حصلت المنطقتين الثانية والثالثة على أعلى نقاط بسبب قربيهما من خط الهدنة لعام 1948 وقربه من ثلاث تجمعات سكانية رئيسية هي حيفا، أم الفحم ، جنين ونظراً لإمكانية تسويق المنتجات إلى الأسواق الخارجية مثل سوريا والأردن والدول العربية المجاورة . في حين حصلت المنطقة الأولى على نقاط أعلى بالنسبة للسوق المحلي ، حيث أثبتت الدراسة الميدانية أن 54.9% من المنتجات الصناعية في المحافظة يتم تسويقها محلياً في حين يذهب 36.3% منها إلى السوق الإسرائيلي .

- تعتمد معظم المشاريع المقترحة حالياً بالنسبة للتمويل على ما يمكن أن تحصل عليه الجهات القائمة على هذه المشاريع من دعم من الدول الأجنبية ، فبلدية جنين تنتظر أن تقوم الحكومة الألمانية بتمويل البنية التحتية في المنطقة المقترحة ، كما أن شركة الشمال للاستثمار أعدت مخططات البنية التحتية وتنتظر أن تقوم الحكومة الألمانية بتمويل المشروع . كما يمكن للمنطقة الثالثة أن تحصل على دعم الدول المانحة فيما لو قامت شركات استثمارية بدراسة المنطقة ووضعت الخطط اللازمة لتطويرها لما يتوفر فيها من مقومات الصناعة. ولذا سجلت المنطقتين الثانية والثالثة نقاطاً أعلى من المنطقة الأولى بالنسبة لرأس المال الأجنبي ، في حين سجلت المنطقة الأولى نقاطاً أعلى بالنسبة للتمويل المحلي .

- تتوفر في المحافظة اليد العاملة ، وخاصة اليد العاملة العادية غير الفنية ، حيث يقدر عدد سكان المحافظة بحوالي 250000 نسمة حسب تقديرات مكتب الداخلية في جنين لعام 1995 ، وتبين من الدراسة التي قامت بها دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية أن 43.4% من مجموع السكان هم دون سن الـ 15 سنة . (1) معنى ذلك أن حوالي 56.6% هم من الذين تزيد أعمارهم عن 15 سنة ، وأن أغلب هؤلاء هم من عنصر الشباب ، العنصر العامل ، حيث تبين من الدراسة الميدانية حول العمالة في القطاع الصناعي في محافظة جنين التي قام بها الباحث أن 86.3% من العاملين في القطاع الصناعي في المحافظة هم من الفئات العمرية المحصورة ما بين 20 - 49 عاماً .

1- دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية ، المسح الديموغرافي للضفة الغربية وغزة ، سلسلة التقارير الأولية رقم 1- لواء جنين ، ص 25 .

لذا يمكن القول أن حوالي 40% من سكان المحافظة هم من العناصر العاملة ، وأن العنصر الغالب على العاملين هو عنصر الذكور وتبلغ نسبتهم حوالي 75.3 % من مجموع العاملين . وفي إحصائيات مكتب العمل في مدينة جنين لشهر آذار عام 1997 تبين أن هناك 3600 عامل يعملون في إسرائيل ضمن تصاريح عمل رسمية ، في حين يعمل حوالي 23 ألف عامل بالتهريب ودون الحصول على تصاريح عمل داخل الخط الأخضر (1) وهذا العدد الكبير يعطي مؤشراً على ضخامة اليد العاملة المتوفرة في المحافظة . بالإضافة إلى ارتفاع نسبة المتعلمين من هؤلاء العمال ، حيث أثبتت الدراسة الميدانية التي قام بها الباحث للعاملين في قطاع الصناعة في المحافظة أن 53.5 % من مجموع العاملين في القطاع الصناعي يحملون الثانوية العامة وما فوقها . وأن هؤلاء لديهم المهارة والقدرة على التدريب وكسب الخبرة بسرعة .

ويمكن تقدير القوى العاملة الخبيرة سواء الحاصلة على شهادة صناعية أو اكتساب الخبرة عن طريق العمل بحوالي 17 % من مجموع العاملين . لذا يمكن القول أن اليد العاملة متوفرة لدى المناطق الثلاث ولكن يمكن أن تختلف مستويات الأجور، بحيث يمكن أن تكون الأجور في المنطقتين الثانية والثالثة أعلى منها في المنطقة الأولى لقربهما من الخط الأخضر حيث الأجور أعلى ، فقد تبين من دراسة قامت بها دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية حول مسح القوى العاملة أن معدل الأجرة اليومية بالشيكل بلغت في الضفة الغربية 46.2 وفي قطاع غزة 36.9 شيكل في حين بلغت في إسرائيل 90 شيكل (2) وهذا يدل على تدني مستويات الأجور في الضفة الغربية وينطبق الحال على محافظة جنين . ولذا حصلت المنطقتين الثانية والثالثة على نقاط أعلى لسببين :

أ- كون المنطقتين من المناطق التي يمكن أن تقوم بهما صناعات رأسمالية كبيرة وحديثة معتمدة على التقدم التكنولوجي ولذا ستكون المنطقتين بحاجة إلى أيدي عاملة فنية ، وستكونان عنصر جذب أيضاً لهذه الأيدي العاملة الفنية .

ب- إمكانية حصول العمال على أجور أعلى نظراً لقرب المنطقتين من الخط الأخضر .

1- وزارة العمل ، مكتب العمل جنين ، نيسان ، 1997 .

2- دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية ، مسح القوى العاملة رقم 5 ، النتائج الأساسية ، دورة شباط 1997 ، ص 23 .

- تلعب أجور النقل دوراً هاماً في النشاط الصناعي وحسب نظرية فون ثينون Von Thiinen فإن أجور النقل تتناسب طردياً مع ازدياد المسافة ، مما يؤثر على كلفة الإنتاج { أي أنه كلما بعدت مناطق الإنتاج عن السوق كلما زادت تكاليف الإنتاج } . كما بحث الألماني لونهارت Laund hart سنة 1885 نظرية الموقع الصناعي وهو يرى ((أن المنافسة بين البضائع المختلفة تعتمد على المسافة بين السوق ومصدر إنتاجها)) . أما الإنجليزي مارشال Marshall فقد اعتبر أن تكاليف النقل Transport Costs هي أهم العوامل المحددة للموقع الصناعي . وتعتبر نظرية الفرد فيبر Weber Alfrer الألماني سنة 1909 والتي أنصبت مباشرة على موقع الصناعة Location of Industrial وفي هذه النظرية انتهى إلى الاستنتاج بأن تكاليف النقل هي أهم عامل في اختيار الموقع الصناعي .(1) وفي هذا المجال فقد حصلت المنطقة الأولى على نقاط أعلى في أجور نقل العمال لكون المنطقة أقرب لليد العاملة من المنطقتين الثانية والثالثة .

- تقوم الصناعة في العصر الحديث على التكنولوجيا المتقدمة ، لذا فإن هذه الصناعات يمكن أن تستفيد من الخبرات العلمية المتوفرة في الجامعات والمعاهد ، وتعمل هذه الصناعات بالتعاون مع الجامعات والمعاهد على تطوير الصناعة وتدريب العاملين والقيام بالبحوث وغيرها من الدراسات التي تلزم لقطاع الصناعة ، ولذا فإن وقوع المنطقة قرب جامعة أو معهد علمي يمكن أن يساهم في تطوير هذا المنطقة، إن وجود الجامعة العربية الأمريكية في جنين ووجود معهد التخنيون في حيفا يمكن أن يقدم خدماتهما العلمية للمناطق الصناعية المشتركة وخاصة المنطقتين الثانية والثالثة لاعتماد الصناعات التي يمكن أن تنشأ في المنطقتين على الخبرات التكنولوجية المتقدمة ولذا حصلت المنطقتان الثانية والثالثة على أعلى نقاط نتيجة لإمكانية استفادتهما من هاتين المؤسستين العلميتين .

- أما من حيث التأثير على النمو العمراني لمدينة جنين فإن المنطقة الأولى سجلت أدنى نقاط وذلك لأن وجود المنطقة الصناعية القديمة مع المنطقة الصناعية المقترحة يقف عائقاً أمام نمو المدينة في الاتجاه الشمالي ، فالمنطقتان القديمة والمقترحة تقعان في حضن المدينة .

1- دويك ، عزيز ، محاضرات في قسم الجغرافيا ، جامعة النجاح ، نابلس ، 1995 .

يأتي في المرتبة الثانية المنطقة الثانية والتي لا تبعد عن المدينة بأكثر من 5 كم حيث يمكن أن تؤثر هذه المنطقة مستقبلاً على الامتداد العمراني للمدينة ، وذلك لأن المجال الوحيد الذي يمكن أن تتوسع فيه المنطقة مستقبلاً هو الجنوب والغرب باتجاه المدينة . وقد حصلت المنطقة الثالثة على أفضل نقاط لبعدها عن المدينة 14 كم شمال غرب المدينة ، وهذه المسافة تسمح للمدينة بالامتداد العمراني في الجنوب والغرب ، دون أن يكون هناك أي تأثير للمنطقة المقترحة على نمو المدينة .

- أما من حيث التأثير على قطاع الخدمات ، فقد أظهرت الدراسة الميدانية التي قام بها الباحث لواقع الصناعة الحالية في مدينة جنين أن هناك نمواً كبيراً في القطاع الصناعي في المحافظة وخاصة بعد عام 1980 ، وهذا النمو في القطاع الصناعي صاحبه نمو في عدد السكان في المدينة والمخيم ، الذي ارتفع من ثلاثين ألفاً في بداية السبعينات إلى حوالي خمسين ألفاً عام 1995 ، وهذه الزيادة السكانية يشكل عامل الهجرة من الريف إلى المدينة عاملاً هاماً فيها ، والتي يشكل عمال الصناعة الجزء الأكبر من هذه الهجرة ، مما أدى إلى ضغط على قطاع الخدمات في المدينة . لذا فإن أي إنشاء لمنطقة صناعية جديدة في المدينة سيعمل بالتأكيد على زيادة الطلب على الخدمات ، وخاصة في مجال المدارس والمستشفيات ، نظراً للزيادة الكبيرة التي ستطرأ على عنصر العمالة في القطاع الصناعي في المدينة ، والتي لا تستطيع بلدية جنين بإمكاناتها توفير مثل هذه الزيادة في الخدمات دون مساعدات خارجية، ولذا فقد سجلت المنطقة الأولى أدنى نقاط في هذا المجال .

أما المنطقة الثانية فنظراً لقربها من المدينة فإنها ستعمل بالتأكيد على زيادة الضغط على قطاع الخدمات في المدينة ، علماً بأن المسؤول في شركة الشمال للاستثمار التي ستتولى تطوير المنطقة أكد أن التخطيط لإقامة وتطوير المنطقة سيتبعه مساهمة من الشركة في تطوير قطاع الخدمات في المدينة من حيث زيادة عدد المدارس والمستشفيات من ناحية ، ومن ناحية أخرى سوف يكون من أهداف الشركة توزيع مساكن العمال على القرى المجاورة حتى لا يكون هناك ضغط سكاني على المدينة وبالتالي العمل على تخفيف الضغط على قطاع الخدمات ، والعمل بنفس الوقت على تطوير قطاع الخدمات في القرى المجاورة لتحمل الزيادة السكانية التي قد تطرأ نتيجة لزيادة عدد العمال في المنطقة.

لقد كان أفضل المناطق من هذه الناحية هي المنطقة الثالثة لبعدها عن المدينة 14 كم ، وإمكانية توفير المساكن للعمال في القرى المجاورة ، كرمانة ، وزبوبا ، والطيبة ، وسيلة الحارثية ، واليامون ، وكفر دان ، وأبعدها لا يبعد أكثر من 7 كم عن موقع المنطقة. بالإضافة إلى إمكانية استفادة هذه القرى من البنية التحتية التي سيتم إنشاؤها في المنطقة.

- يعتبر وجود مراكز العمران والتجمعات السكانية عاملاً هاماً في تحديد مواقع المناطق الصناعية ، لما لهذه المراكز من أثر على توفير الأيدي العاملة من ناحية ، وتوفير الأسواق الاستهلاكية من ناحية أخرى . وفي هذا المجال فقد سجلت المنطقة الثالثة أعلى نقاط وذلك لأن هذا المنطقة يمكن أن تخدم في المستقبل أكبر أربعة تجمعات مدنية يزيد عدد سكان كل تجمع فيها عن 50 ألف نسمة ، وهي حيفا 35 كم ، 220,000 نسمة ، الناصرة 35 كم ، 55,000 نسمة ، أم الفحم 7 كم ، 26,000 نسمة (1) ، جنين 14 كم ، 50,000 نسمة . بالإضافة إلى خدمتها لعدد من التجمعات السكانية القروية المجاورة والتي يزيد عدد سكانها عن 10 آلاف نسمة كسيلة الحارثية ، واليامون والتي لا تبعد بأكثر من 5-7 كم عن موقع المنطقة. يليها في المرتبة الثانية ، المنطقة الثانية والتي تخدم تجمعين سكانيين رئيسيين هما الناصرة ، وجنين . في حين احتلت المنطقة الأولى المرتبة الثالثة بسبب خدمتها للتجمع السكاني في محافظة جنين بشكل رئيس ، وفي حالات عدم وجود إغلاق يخدم تجمع الناصرة والمتسوقين من داخل الخط الأخضر .

- أما من حيث موقع المناطق الجغرافي من الخط الأخضر فقد احتلت المنطقتين الثانية والثالثة نفس النقاط لوقوعهما على نفس الخط في حين احتلت المنطقة الأولى المرتبة الثالثة وذلك لبعدها عن الخط الأخضر .

- يؤثر المناخ بشكل أو بآخر على المناطق الصناعية ، وفي محافظة جنين يكاد يتشابه المناخ في المناطق الثلاثة المقترحة فهو بصفة عامة مناخ البحر الأبيض المتوسط ، ولكن للرياح ودرجات الحرارة تأثيراتها على المناطق الصناعية المقترحة .

1- المدن والقرى العربية في إسرائيل ، موجز إحصائي ، 1990 ، مركز يافا للأبحاث ، من صفحات مختلفة .

حيث أن اتجاه هبوب الرياح له أثره في نقل الغبار والدخان والروائح المنبعثة من المصانع إلى المراكز العمرانية المجاورة ، وبالتالي نرى أن أقل المناطق تأثراً على المدينة من حيث اتجاه الرياح هو المنطقة الثالثة لبعدها عن المدينة . إن أكثر الرياح المؤثرة على المدينة هي الرياح الغربية والجنوبية الغربية ، والشرقية ، والشمالية الغربية، لهذا يكون تأثير الرياح القادمة من المنطقتين الأولى والثانية أشد تأثيراً على المدينة خاصة وأن المنطقة الأولى تقع في حوض المدينة ، بينما لا تبعد المنطقة الثانية بأكثر من 5 كيلومترات عن المدينة . أما من حيث تأثير الحرارة فتعتبر جنين منطقة غورية وترتفع فيها درجات الحرارة ومعدل درجة الحرارة السنوي فيها حوالي

21 م° . (١) ولذا سجلت المنطقة الأولى أدنى نقاط لتأثرها بدرجات الحرارة العالية التي قد تؤثر على بعض الصناعات وتتطلب كميات كبيرة من المياه لعملية التبريد . في حين سجلت المنطقة الثالثة أعلى نقاط لقربها من المنطقة الساحلية وارتفاع المنطقة.

5-1-7- تأثير المناطق الصناعية المقترحة على الأراضي السهلية الزراعية .

نظراً للتطور الكبير في أعداد السكان مع ثبات مساحة الأراضي الزراعية من ناحية ومصادرة اليهود لمساحات كبيرة من أراضي الضفة الغربية من ناحية أخرى ، فقد ظلت المساحة الزراعية قليلة ومن المطلوب ضرورة الحفاظ عليها ، وبعيداً عن الأرقام التي يعطيها المردود من استغلال دونم في الزراعة أو استغلال نفس الدونم في الصناعة فهناك أمر أساسي يجب الحفاظ عليه وهو العمل على الحفاظ على الأراضي السهلية الزراعية لمحدودية مساحتها والعمل على تطوير القطاع الزراعي فيها وزيادة الإنتاج من الدونم الواحد ليكون ظهيراً للقطاع الصناعي.

ولذا يجب التفكير عند التخطيط لإقامة أية منطقة صناعية في المحافظة العمل على الحفاظ على الأراضي السهلية الزراعية لاستغلالها في إنتاج المحاصيل الزراعية الضرورية لحياة السكان من ناحية ، وكون هذه المناطق الزراعية هي المتنفس الوحيد للسكان الذين يعانون من ضغط الزحف العمراني على الأراضي الزراعية .

1- عبد الفتاح ، كمال جبر ، 1964 ، مدينة جنين ، دراسة إقليمية ، جامعة دمشق ، ص 31 .

إن القول بأن إنتاج الدونم من الصناعة يشكل أضعاف إنتاجه من الزراعة هذا كلام صحيح، ولكن هناك أراضٍ لا يستفاد منها في الزراعة كمناطق التلال المجاورة للأراضي السهلية وبتحمل قليل من الزيادة في التكاليف في تأسيس البنية التحتية نكسب أرضاً للمشاريع الصناعية بسعر أقل ونحافظ على الأراضي الزراعية ، ونعمل على تطوير الإنتاج فيها لتخدم القطاع الصناعي فيكون القطاعان الصناعي والزراعي مسخر كل منهما لخدمة الآخر . لهذا نرى أن المنطقة الثالثة سجلت أعلى نقاط لكون المنطقة لا تؤثر على الأراضي السهلية الزراعية ويمكن إقامتها في التلال المطلة على السهول المجاورة. وقد سجلت المنطقتين الأولى والثانية أدنى نقاط لقيامهما على مساحات من الأراضي السهلية الزراعية في أخصب الأراضي في المحافظة ، بالإضافة إلى أن المناطق السهلية التي ستقام فيها المنطقتان هي من مناطق الأراضي المروية والتي يتضاعف فيها الدخل عن الأراضي البعلية والتي تسود فيها الزراعات الكثيفة .

5-1-8- تصريف المخلفات الصناعية :

من دراسة الواقع التضاريسي يتبين أن التصريف في المنطقتين الأولى والثانية سيكون باتجاه الجنوب والغرب بالنسبة للمنطقة الثانية وباتجاه الشمال والغرب بالنسبة للمنطقة الأولى وهذا التصريف للمنطقتين سيؤثر على المناطق العمرانية والسكنية في المنطقة ولذا سجلت نقاطاً متدنية . أما المنطقة الثالثة فقد سجلت أعلى نقاط لكون التصريف سيكون خارج المنطقة باتجاه الغرب وسيكون تأثير المخلفات الصناعية على المناطق المجاورة في المحافظة قليل جداً . بالإضافة إلى أن تصريف المخلفات الصناعية في المنطقة سيكون بعيداً عن مراكز التجمعات السكانية . والموضوع المهم في هذا المجال هو موضوع تأثير القطاع الصناعي في المناطق المقترحة على البيئة المجاورة. وفي هذا المجال سجلت المنطقة الأولى أدنى نقاط ، لأن موقع المنطقة يسبب مشاكل بيئية كثيرة للمناطق المجاورة من حيث :

أ- زيادة التصحر الناتج عن زحف المنطقة على حساب الأراضي الزراعية .

ب- التلوث الذي ينتج عن إلقاء النفايات الصناعية في الأراضي الزراعية المجاورة .

ج- الغبار والدخان المنبعث من المصانع والذي يسبب تلوث الجو وتأثير ذلك على الإنسان والنبات في المنطقة .

تحتل المنطقة الثانية المرتبة الثانية في تدني عدد النقاط ، وذلك لكون المنطقة ستقام على أراضٍ زراعية مما يزيد من رقعة التصحر في المنطقة . ورغم تأكيدات المسؤول في شركة الشمال للاستثمار المسؤولة عن تطوير المنطقة أن الشركة قد أعدت كافة الاحتياطات اللازمة للمحافظة على البيئة وتقليل عملية التلوث إلى الحد الأدنى إلا أن قرب المنطقة من المدينة سيساعد في زيادة عملية التلوث في المنطقة . أما أعلى نقاط فقد سجلتها المنطقة الثالثة لبعدها عن المدينة ولتصريف مخلفاتها باتجاه الغرب، وعدم امتدادها إلى الأراضي السهلية وبالتالي سيكون عامل التلوث الناتج عن موقع المنطقة أقل ما يمكن .

- ومن حيث تأثير العلاقات القائمة بين العوامل المؤثرة على المنطقة الصناعية فيمكن القول أن المنطقتين الثانية والثالثة تظهر فيهما علاقات مترابطة بين هذه العوامل أكثر مما تظهر في المنطقة الأولى ، وخاصة في مجالات الموقع الجغرافي من خط الهدنة ، والعمران البشري ، والمواد الخام ، واليد العاملة وغيرها من العوامل في حين يظهر تشتت في بعض العلاقات القائمة في المنطقة الأولى وخاصة فيما يتعلق بالمواد الخام والتأثير البيئي وخدمات البنية التحتية وغيرها . ولذا سجلت المنطقتين الثانية والثالثة مجموع نقاط أعلى من المنطقة الأولى في هذا المجال .

- أما بالنسبة لدرجة حرية اختيار الموقع ، فقد حصلت المنطقة الأولى على أدنى نقاط بسبب ارتفاع أسعار الأراضي في المنطقة ، وعدم تنازل أصحاب هذه الأراضي عن أراضيهم بسهولة مما يحد من حرية اختيار الموقع أو التوسع فيه . في حين أن المنطقتين الثانية والثالثة هناك حرية في الاختيار أكبر نظراً لبعده المنطقتين عن المدينة من ناحية وتدني أسعار الأراضي إذا ما قيست بأسعارها في المنطقة الأولى ولذا حصلت المنطقتان على نقاط أعلى .

- تلعب حركة العاملين وسهولة نقلهم من وإلى المناطق الصناعية ، وعملية تسهيلات إسكان هؤلاء العاملين دوراً هاماً في تحديد الموقع الصناعي وبالتالي فإن الضغط السكاني الموجود في مدينة جنين يجعل من الصعب استيعاب الأعداد المتزايدة من العاملين في القطاع الصناعي وإن كانت عملية حركتهم إلى المدينة أسهل ، فإن المنطقة الأولى حصلت على نقاط متساوية مع المنطقة الثانية التي تشابهها تقريباً من حيث المسافة والتأثير على المسكن . إلا أن المنطقة الثالثة حصلت على نقاط أعلى بسبب إمكانية إيجاد مساكن للعاملين في القرى المجاورة والتقليل من حركة العمال إلى أكبر حد ممكن نظراً لقرب التجمعات السكانية ذات الكثافة العمالية من المنطقة.

- أما بالنسبة لعدد وطبيعة المشاريع التي يمكن أن تنشأ في المناطق الثلاثة فقد حصلت المنطقتان الثانية والثالثة على نقاط أعلى بسبب اعتماد المنطقتين مستقبلاً على تنوع هذه المشاريع وإمكانية استخدام أحدث الأساليب التكنولوجية فيها . في حين تظل إمكانية التنويع واستخدام أساليب متقدمة في المنطقة الأولى بالإضافة إلى ضيق المساحة ، وضعف إمكانية وجود استثمارات أجنبية في المنطقة، ولذلك حصلت المنطقة على نقاط أدنى من المنطقتين الثانية والثالثة .

والنتيجة التي يمكن الوصول إليها من هذا الاستعراض المسحي بالنقاط لمقومات الصناعة في كل منطقة من المناطق الثلاثة أن مجموع النقاط التي حصل عليها كل منطقة كانت كالتالي :

المنطقة الأولى - منطقة بلدية جنين - 87 نقطة .

المنطقة الثانية - شركة الشمال للاستثمار - 96 نقطة .

المنطقة الثالثة - اقتراح الباحث - 108 نقطة .

وكان مجموع النقاط كحد أعلى 120 نقطة .

لذا يتضح أن المنطقة الثالثة تحتل الترتيب الأول في السيناريو الأول ، في حالة قيام مشاريع مشتركة بين الفلسطينيين وإسرائيل وهذا ما يظهره الجدول رقم (2/5) .

السيناريو الأول :

جدول رقم (2/5)

المفاضلة بين المناطق الصناعية في محافظة جنين في حال قيام مشاريع مشتركة .

الرقم	مقومات الصناعة	الحد الأعلى للتقدير	المنطقة الأولى	المنطقة الثانية	المنطقة الثالثة
1-	القرب من طرق المواصلات	3	3	3	3
2-	توفر المواد الخام والقرب من مصادرها . أ- المحلية . ب- المستوردة .	3 3	3 2	2 3	2 3
3-	توفر الأرض	5	3	4	5
4-	سعر الأرض	3	2	2	3
5-	السوق أ- المحلي ب- الخارجي	4 4	4 4	3 4	2 4
6-	توفر رأس المال أ- المحلي ب- الأجنبي	4 3	4 2	3 3	3 3
7-	توفر اليد العاملة أ- مستويات الأجور ب- فنية ج- غير فنية عادية	3 3 3	3 2 3	2 3 3	2 3 3
8-	توفر البنية التحتية أ- ماء ب- كهرباء ج- شوارع د- مجاري	3 3 3 3	2 2 2 2	2 3 3 3	2 3 3 3
9-	أجور النقل أ- للمواد الخام ب- للعمال ج- للمنتجات الصناعية	3 3 3	2 2 2	3 2.5 2	3 2.5 3

الرقم	مقومات الصناعة	الحد الأعلى للتقدير	المنطقة الأولى	المنطقة الثانية	المنطقة الثالثة
10-	القرب من المراكز العلمية . أ- التخنيون ب- الجامعة العربية الأمريكية	3 3	2 3	2 3	3 2
11-	التأثير على النمو العمراني للمدينة	3	2	2	3
12-	التأثير على قطاع الخدمات في المدينة	4	2	3	4
13-	القرب من مراكز العمران أ- حيفا ب- أم الفحم ج- الناصرة د- جنين	3 3 3 3	2 2 2 3	2 2 2.5 3	2.5 3 3 2
14-	الموقع على خط الهدنة سنة 1948	3	2	3	3
15-	المناخ أ- اتجاه الرياح ب- الحرارة	3 3	2 2	2 2	3 2.5
16-	التوسع على حساب الأراضي السهلية الزراعية	5	1	1	4
17-	تصريف المخلفات الصناعية	3	2	2	3
18-	التأثير البيئي	3	2	2	2.5
19-	العلاقات القائمة بين العوامل المؤثرة	3	2	2.5	2.5
20-	درجة حرية اختيار الموقع	3	2	2	2.5
21-	تسهيلات الإسكان والنقل للعاملين	4	3	3	3.5
22-	عدد وطبيعة المشروعات	3	2	3	3
	المجموع	120	87	96	108

المصدر : عمل الباحث ، 1997 .

5-1-9- أما السيناريو الثاني :

وهو البديل الوطني في حال تعثر المفاوضات السلمية بين السلطة الوطنية الفلسطينية وإسرائيل ، ولجوء إسرائيل إلى إغلاق المعابر والحدود بين فلسطين وإسرائيل ، وعدم إمكانية قيام مشاريع مشتركة مع الجانب الإسرائيلي . وفي هذه الحالة يمكن اقتراح ثلاثة مناطق :
المنطقة الثالثة : وهي المنطقة المقترحة من الباحث والتي حصلت على أعلى نقاط ضمن المناطق المقترحة في السيناريو الأول .

المنطقة الرابعة : اقتراح الباحث وتقع على الطريق الرئيس الموصل جنين بمدينة نابلس على المفرق الرئيسي لقرية عرابه الموصل إلى مدينة طولكرم غرباً .

المنطقة الخامسة : اقتراح الباحث وتقع على الطريق الموصل ما بين جنين ونابلس ماراً بمدينة طوباس بين قريتي الزبادة - والكفير . والذي يرتبط بمنطقة الأغوار شرقاً .

إن التخطيط لإقامة منطقة صناعية كبديل وطني يتطلب التخطيط له بحيث يخدم المناطق الحضرية والريفية ، وروعي في اختيار المنطقتين الرابعة والخامسة أن يخدمتا تجمعات سكنية حضرية يزيد عدد سكانها عن 10 آلاف نسمة كي يبعد وعراية ، وقباطية ، وطوباس ، بالإضافة إلى خدمة المناطق الريفية المجاورة ، وخدمة التجمعات السكانية الفلسطينية في مناطق الضفة الغربية .

يتفق جميع الخبراء على أن هناك حاجة لتصنيع المناطق الريفية في البلدان النامية على غرار مثيلاتها في البلدان المتقدمة ، وتتبع هذه الحاجة إلى التصنيع من الحقيقة القائلة بأن القطاع الزراعي يعجز لوحده عن تقديم فرص الاستخدام الكافية لسكان المناطق الريفية ، ويأتي التصنيع كعامل أساسي من عوامل تطوير المناطق الريفية وتنميتها ، إذ يعمل على توفير فرص عمل لأبناء الريف ، فيخفف الضغط السكاني الواقع على الموارد الزراعية ، ويخفف من وطأة مشكلة البطالة بأنواعها - الظاهرة ، والمقنعة ، والموسمية - ويوفر المنتجات الصناعية التي يحتاجها الريف ، ويزيد الدخل الفردي ويحسن مستويات المعيشة - (1) .

1- صالح ، حسن عبد القادر ، 1985 ، مصدر سابق ، ص 315 .

ويمكن الاستفادة من التساؤلات التالية عند التفكير في التخطيط لإقامة المناطق الصناعية المقترحة الرابعة والخامسة - كبدل وطني - :

- 1- هل هناك هجرة عمالية من المناطق المقترحة إلى المدينة المجاورة ؟
- 2- هل تتوفر الأيدي العاملة في المنطقة ؟ وهل ترتفع فيها نسبة البطالة ؟
- 3- هل يمكن وضع قاعدة صناعية ثابتة في المنطقة ؟
- 4- هل تستفيد الصناعة المنوي تأسيسها من المواد الخام المنتجة محلياً ؟
- 5- هل يمكن إدخال صناعات جديدة يمكنها الاستفادة من المواد الخام المحلية ؟
- 6- هل حجم السوق المجاور كافٍ لدعم صناعات استهلاكية ؟

لقد أثبتت الدراسة الميدانية أن أغلب الإجابات عن هذه الأسئلة بالإيجاب ، ولذا يمكن أن يشكل وجود هذا المنطقة حلاً لمشكلة عدم قيام تجمع صناعي حدودي مشترك مع إسرائيل .

إن عملية المقارنة بين المنطقة الثالثة والتي حازت على الترتيب الأول في السيناريو الأول وبين المنطقتين الرابعة والخامسة حسب النقاط التقديرية الموضوعة في الجدول رقم (3/8) يبين الأفضلية التي تحظى بها كل منطقة من المناطق الثلاثة المقترحة في السيناريو الثاني .

ويجب أن نلاحظ أن الهدف من السيناريو الثاني يختلف عن الهدف من السيناريو الأول حيث كان السيناريو الأول يهدف إلى إقامة منطقة صناعية مشتركة في منطقة حدودية يمكن أن تخدم السوق المحلي والخارجي - الإقليمي - ، ويمكن أن تستفيد من رؤوس أموال ، وخبرات محلية وأجنبية ، بينما يهدف السيناريو الثاني إلى إيجاد منطقة بديلة تخدم السوق المحلية وتستفيد من الأيدي العاملة ، والخبرة ، ورؤوس الأموال المحلية ، ويمكن على مدى بعيد أن تخدم الأسواق العربية وخاصة المجاورة كالأردن .

ومن هنا نجد أن النقاط التي حصلت عليها المنطقة الثالثة كانت أقل من النقاط التي حصلت عليها نفس المنطقة في السيناريو الأول بسبب اختلاف الأهداف . فنلاحظ أن :

- المنطقة الثالثة حصلت على نقاط أقل من المنطقتين الرابعة والخامسة في القرب من طرق المواصلات لأن المنطقة الوطنية البديلة في حال إغلاق الحدود مع إسرائيل لا يهملها المواصلات المتجهة شمالاً إنما يهملها طرق المواصلات المتجهة جنوباً نحو أسواق الضفة الغربية وشرقاً نحو أسواق الأردن والدول العربية ، ولذا حصلت المنطقتان الرابعة والخامسة على نقاط أعلى لقربيهما من طرق المواصلات المؤدية جنوباً وشرقاً .

- يمكن تعميم نفس الحقائق على القرب من المواد الخام المحلية والأسواق المحلية ، حيث أن المنطقتين الرابعة والخامسة أقرب إلى المواد الخام المحلية وخاصة المنتجات الزراعية ، ومقارن الحجاره ، والتي يمكن أن يكون اعتماد المنطقتين عليهما كموايد خام أولية رئيساً بينما تبعد مثل هذه المواد الخام عن المنطقة الثالثة ولذا كانت النقاط التي حصلت عليها أقل . بالإضافة إلى أن المنطقتين الرابعة والخامسة ستعتمدان بصورة رئيسة على السوق المحلي سواء داخل المحافظة ، أو داخل الضفة الغربية ، وبعدها الاعتماد على أسواق خارجية كأسواق الأردن أو الدول العربية ، وبالتالي فإن المنطقة الثالثة وفي حال الإغلاق لا تخدم هذه الأسواق بالصورة المخطط لها وبذا حصلت على نقاط أقل من المنطقتين الرابعة والخامسة .

- وأما بالنسبة لأسعار الأراضي وتوفرها فإن هذه الأراضي متوفرة وبأسعار رخيصة أكثر مما هي متوفرة في المنطقة الثالثة وأسعار الأراضي في المنطقة الثالثة أعلى منها في المنطقتين الرابعة والخامسة . ولذا فقد حصلت المنطقتان على نقاط أعلى من المنطقة الثالثة في هذا المجال . وذلك لبعد المنطقتين عن المدينة ، وكونهما لا يخدمان إلا مناطق داخلية فتظل أسعار الأراضي فيهما أقل من المناطق الحدودية التي يطمع أصحاب الأراضي في ارتفاع أسعارها ، بالإضافة لكون الأراضي المقترحة هي أراضٍ هضبية وليست سهولاً زراعية تظل أسعارها أقل من الأراضي الزراعية السهلية .

- أما بالنسبة لتمويل المناطق الصناعية المقترحة فإن المنطقة الثالثة حصلت على نقاط أعلى وذلك لكون المنطقة ستعتمد على مساعدات خارجية ، بينما سيعتمد تمويل المنطقة الوطنية البديلة على رأس المال الوطني ولذا ستحتاج المنطقة إلى دعم السلطة الوطنية الفلسطينية أو على مستوى الاستثمار الفلسطيني والأجنبي الخارجي ، أو الخصخصة Privatishin .

- إن الهدف من التخطيط لإقامة منطقة صناعية وطنية في هاتين المنطقتين هو العمل على حل مشكلة الأيدي العاملة المتوفرة في المحافظة ، وخدمة المناطق الريفية المجاورة ، والتي تتوفر فيها أعداد عمالية كبيرة سبق الحديث عن أرقامها في السيناريو الأول ، والتي يمكن أن يشكل وجود المنطقة حلاً لمشكلة البطالة فيها ، حيث اليد العاملة متوفرة والأجور متدنية ومن هنا حصلت المنطقتان الرابعة والخامسة على نقاط أعلى من المنطقة الثالثة البعيدة نسبياً والتي ستتكلف أجور نقل عمال وتضطر لدفع أجور أعلى لكونها منطقة مشتركة .

- أما من حيث توفر البنية التحتية فيمكن أن تكون الظروف في المنطقة الثالثة المشتركة أفضل بالنسبة لتوفر البنية التحتية لما يمكن أن تحصل عليه المنطقة من مساعدات خارجية . ولذا فقد حصلت على نقاط عالية ، أما بالنسبة للمنطقة الرابعة فهي من حيث إمكانية ظروف توفير بنية تحتية ملائمة تعتبر أفضل من المنطقة الخامسة ، لوجود بئر عرابة للمياه ، ووجود خطوط الكهرباء المارة بالمنطقة وإمكانية تأسيس شوارع ومجاري صرف بصورة جيدة نظراً لطبيعة موقع المنطقة ، إذا ما توفر الدعم الكافي على مستوى السلطة الوطنية الفلسطينية أو المساعدات الخارجية .

- ومن حيث تكاليف النقل سواءً على مستوى المواد الخام ، أو العمال ، أو المنتجات الصناعية فتبقى ظروف المنطقة الرابعة هي الأفضل نظراً للموقع الذي تتمتع به على تقاطع خطوط رئيسة تربط الشمال بالجنوب وبالغرب ، نابلس - جنين - طولكرم . بالإضافة لقربها من المصادر الزراعية في سهول المحافظة والتجمعات السكانية القريبة التي يمكن أن تمدّها باليد العاملة . ولذا حصلت المنطقة الرابعة على أعلى نقاط في حين سجلت المنطقة الثالثة نقاطاً أقل لبعدها عن المواد الخام المحلية ، والأيدي العاملة ، والأسواق المحلية .

- يمكن أن تستفيد المنطقتان الرابعة والخامسة من وجود الجامعة العربية الأمريكية في المحافظة في تزويد المنطقتين بالخبرات العلمية و تدريب العاملين في المجال الصناعي ، وفي تأسيس صناعات تعتمد على المهارات العلمية والتكنولوجيا التي يمكن أن توفرهما الجامعة . ولذا حصلت هاتان المنطقتان على نقاط أعلى من المنطقة الثالثة، التي تعتبر الأقرب إلى معهد التخنيون في حيفا .

- سوف لا يكون هناك تأثير مباشر للمنطقتين الرابعة والخامسة على النمو العمراني ، أو على قطاع الخدمات في جنين نظراً لبعدهما عن المدينة 13 كم جنوب المدينة ، بل ستملأن على تطوير البنية التحتية وقطاع الخدمات في القرى المجاورة وتعملان على التخفيف من هجرة العمال من القرى إلى المدينة ، وهذا أعطى المنطقتين نقاط أعلى من المنطقة الثالثة .

- تبعد المنطقتان الرابعة والخامسة عن مراكز العمران الكبرى الرئيسة وخاصة داخل الخط الأخضر كحيفا وأم الفحم والناصرة ، وهذا أمر طبيعي سيكون مخططاً له عند إنشاء المنطقة حيث أن المنطقة تعتبر بديلاً في حال الإغلاق مع إسرائيل ، ولذا ستعتمد بصورة رئيسة على التجمعات السكانية المحلية كجنين ، ونابلس ، وطولكرم ، ويعبد ، وعرابة ، وطوباس ، وقباطية والمناطق الريفية المجاورة بالإضافة إلى اعتمادها على أسواق الضفة الغربية . ولذا حصلت المنطقة الرابعة على أعلى نقاط لقربها من هذه التجمعات السكانية ، بينما حصلت على نقاط أقل بالنسبة للتجمعات السكانية داخل الخط الأخضر .

- تبعد المنطقتان الرابعة والخامسة عن خط الهدنة لعام 1948 أو ما يعرف بالخط الأخضر لأن هدفه خدمة المناطق الداخلية وليس خدمة المناطق الحدودية ، ولذا حصلت المنطقتان على نقاط أقل من المنطقة الثالثة القريبة والواقعة مباشرة على الخط الأخضر .

- أما من حيث تأثيرات المناخ من حيث الرياح والحرارة فتأثير المنطقتين الرابعة والخامسة يمكن أن يكون محدوداً على مدينة جنين نظراً لبعدهما عن المدينة 13 كم جنوباً حيث أن تأثير الغبار والدخان وروائح المصانع يمكن أن لا تصل بصورة مباشرة لتؤثر على بيئة المدينة ، ولذا حصلت المنطقتان على نقاط عالية لبعدهما عن تأثير الرياح عن المدينة .

- إن الهدف الذي يجب التخطيط له مستقبلاً هو الحفاظ على الأراضي الزراعية ذات المساحة المحدودة بالنسبة لعدد السكان الذي يتزايد باستمرار في المحافظة . لذا كان الاقتراح بأن تكون المنطقتان الرابعة والخامسة في مناطق تلال مجاورة للأراضي السهلية الزراعية بحيث يمكن الاحتفاظ بالأراضي الزراعية ، والعمل على تطويرها والاستفادة من المياه التي يمكن تكريرها من المخلفات الصناعية لري هذه الأراضي والعمل على مضاعفة إنتاجها . ولذا فإن وقوع المنطقتين في مناطق تلال فائدتها الزراعية قليلة أعطى المنطقتين نقاطاً عالية .

ويمكن القول أن التأثيرات البيئية وتأثيرات التلوث الناتج عن وجود المنطقتين سيكون قليلاً، خاصة إذا ما أتبعنا الوسائل العلمية الحديثة في تأسيس المصانع بالقدر الذي يمكن فيه حصر التلوث بأدنى درجة ممكنة . كما يمكن أن يتم تصريف المخلفات الصناعية باتجاه الغرب ، حيث أن الانحدار العام للمنطقة باتجاه الغرب بالنسبة للمنطقة الرابعة . ويمكن تصريف المخلفات الصناعية باتجاه الشرق بالنسبة للمنطقة الخامسة .

- أما بالنسبة لتسهيلات الإسكان والنقل للعاملين فقد حصلت المنطقة الرابعة على نقاط أعلى نظراً لوقوعها في مناطق تجمع قروي ، فهي قريبة من يعبد وعرابة وكفر راعي وقباطية وجنين ، ولذا يمكن توفير السكن للعمال في هذه التجمعات كما يمكن تنقل العمال بسهولة من وإلى هذه المنطقة.

- يمكن أن تشتمل المنطقتان الرابعة والخامسة على مشروعات صناعية قائمة على المواد الزراعية المتوفرة في المحافظة وعلى مقالع الحجارة بالدرجة الأولى ، كما يمكن الاستفادة من وجود الجامعة العربية الأمريكية بالعمل على تأسيس مشاريع صناعية في المنطقة تعتمد على الخبرات العلمية المتوفرة والوسائل التكنولوجية الحديثة ، ولذا يمكن أن تتنوع المشروعات التي يمكن إقامتها في المنطقتين ويزداد عددها مع تطور المنطقة، ولذا حصلت المنطقة الرابعة على نقاط أعلى من المنطقة الثالثة يليها المنطقة الخامسة في هذا المجال .

والنتيجة التي يمكن الوصول إليها من هذا الاستعراض المسحي بالنقاط لمقومات الصناعة في المناطق المقترحة في السيناريو الثاني ، وهي البديل الوطني في حال عدم قيام مشاريع مشتركة بين فلسطين وإسرائيل ، فقد حصلت كل منطقة من المناطق الثلاث على النقاط التالية وهي :

المنطقة الثالثة : المنطقة المشتركة - 79 .

المنطقة الرابعة : البديل الوطني - 91 .

المنطقة الخامسة : البديل الوطني - 80 .

وكان مجموع النقاط كحد أعلى 120 نقطة .

لذا يتضح أن المنطقة الرابعة - وهي البديل الوطني - قد احتلت الترتيب الأول في السيناريو الثاني وهذا ما يظهره الجدول رقم (3/5) .

السيناريو الثاني :

جدول رقم (3/5)

المفاضلة بين المناطق الصناعية في محافظة جنين في حال عدم قيام مشاريع مشتركة (البديل الوطني)

الرقم	مقومات الصناعة	الحد الأعلى للتقدير	المنطقة الثالثة	المنطقة الرابعة	المنطقة الخامسة
1-	القرب من طرق المواصلات	3	2	3	2
2-	توفر المواد الخام والقرب من مصادرها . أ- المحلية . ب- المستوردة .	3 3	2 3	3 2	3 2
3-	توفر الأرض	5	3	4	4
4-	سعر الأرض	3	2	3	3
5-	السوق أ- المحلي ب- الخارجي	4 4	2 2	3.5 3.5	3.5 3.5
6-	توفر رأس المال أ- المحلي ب- الأجنبي	4 3	3 3	3.5 2	3 1
7-	توفر اليد العاملة أ- مستويات الأجور ب- فنية ج- غير فنية عادية	3 3 3	2 2.5 2	3 2 3	3 2 3
8-	توفر البنية التحتية أ- ماء ب- كهرباء ج- شوارع د- مجاري	3 3 3 3	2 2 2 2	2 2 2 2	1 1 1 1
9-	أجور النقل أ- للمواد الخام ب- للعمال ج- للمنتجات الصناعية	3 3 3	2 2 2	3 2.5 2.5	2 2 2

الرقم	مقومات الصناعة	الحد الأعلى للتقدير	المنطقة الثالثة	المنطقة الرابعة	المنطقة الخامسة
10-	القرب من المراكز العلمية . أ- التخزين ب- الجامعة العربية الأمريكية	3 3	2 0	0 3	0 3
11-	التأثير على النمو العمراني للمدينة	3	2	3	3
12-	التأثير على قطاع الخدمات في المدينة	4	2	3.5	3
13-	القرب من مراكز العمران أ- حيفا ب- أم الفحم ج- الناصرة د- جنين	3 3 3 3	2 2 2 3	1 1 1 2.5	1 1 1 2.5
14-	الموقع على خط الهدنة سنة 1948	3	2.5	1	1
15-	المناخ أ- اتجاه الرياح ب- الحرارة	3 3	2 2	3 3	3 2
16-	التوسع على حساب الأراضي المسهولة الزراعية	5	2	3.5	4
17-	تصريف المخلفات الصناعية	3	2	2	2
18-	التأثير البيئي	3	2	2.5	2.5
19-	العلاقات القائمة بين العوامل المؤثرة	3	3	2	2
20-	درجة حرية اختيار الموقع	3	1	2	2
21-	تسهيلات الإسكان والنقل للعاملين	4	3	3.5	2.5
22-	عدد وطبيعة المشروعات	3	2	2	1.5
	المجموع	120	79	91	80

المصدر : عمل الباحث ، 1997 .

5-1-10- السيناريو الثالث :

وفي هذا السيناريو يبقى الاحتمالان قائمين وهو إمكانية قيام مناطق صناعية مشتركة وإمكانية قيام بديل وطني . وفي هذه الحالة سيتم وضع ترتيب لأهم مقومات الصناعة التي يمكن أن ترجح منطقة من المناطق الثلاثة المقترحة ، حيث سيتم إغفال بعض النقاط الواردة في الجدولين رقم (2/5) ورقم (3/5) ولا ضرورة لتكرارها لحصول المناطق فيها على نفس النقاط تقريباً . ولذا جرى التركيز على النقاط التي يمكن أن تظهر فيها مقارنة واضحة ، وأن تُظهر فروقاً مميزة بالنقاط التي يمكن أن تحصل عليها كل منطقة . وقد تم اختيار المناطق الثلاثة التي حصلت على أعلى مجموع للنقاط وهي كالتالي :

المنطقة الثالثة - اقتراح الباحث - حيفا - 108 نقاط .

المنطقة الرابعة - البديل الوطني - 91 نقطة .

المنطقة الثانية - شركة الشمال للاستثمار - 96 نقطة .

إن عملية مسح لمقومات الصناعة للمناطق الثلاث تظهر ما يلي :

- أن المنطقتين الثانية والثالثة تشتركان بنفس التقدير نظراً لقربهما من طرق المواصلات المؤدية إلى داخل فلسطين ، بالإضافة إلى وقوع المنطقتين على الطرق الرئيسية المؤدية إلى الأردن وسوريا مما يعطي المنطقتين أهمية خاصة في حال قيام مشاريع مشتركة وفتح الحدود أمام المنتجات الصناعية ، في حين احتلت المنطقة الوطنية المرتبة الثالثة وذلك لبعدها عن طرق المواصلات الرئيسية المؤدية إلى داخل فلسطين أو الخطوط التي تربط فلسطين بالدول العربية مثل سوريا والأردن .

- تتوفر الأرض في المناطق الثلاث ، ولكن تختلف أسعار هذه الأرض من منطقة لأخرى كذلك تختلف أهمية كل منطقة بالنسبة لتأثيرها على الأراضي الزراعية المجاورة ، لذا نرى أن المنطقة الثالثة قد حصلت على أعلى نقاط ، وذلك لبعدها عن مدينة جنين فتظل أسعار الأرض أقل ويشاركها في هذه الخاصية المنطقة الوطنية ، في حين ترتفع أسعار الأراضي في المنطقة الثانية بسبب قربها من جنين أولاً وبسبب طبيعة الأرض السهلية الزراعية المقترحة فيها المنطقة والتي تبقى أسعارها أعلى من مناطق التلال المقترحة للمنطقتين الثالثة والرابعة اللتين لا تؤثران على الأراضي السهلية المجاورة كما هو الحال بالنسبة للمنطقة الثانية .

- أما بالنسبة للأسواق والقرب من المراكز السكانية ، فتمتّع المنطقة الثالثة بالقرب من الأسواق الداخلية سواء داخل فلسطين أو محافظة جنين ، أو بالنسبة للأسواق الخارجية بسبب وجود طرق المواصلات وإمكانية إنشاء سكة حديد تربط حيفا بالأردن وتستفيد منها المنطقة، ثم القرب من ميناء حيفا كميناء تصدير للمنتجات الصناعية . وتمتّع المنطقة الثانية بنفس الميزات تقريباً التي تتمتع بها المنطقة الثالثة من حيث قربها من الأسواق . ولكن يلاحظ أن المنطقة الثالثة تتمتع بوجود مراكز عمرانية وتجمعات سكانية كبيره قريبه من المنطقة يمكن أن تشكل سوقاً استهلاكية كبيره كحيفا ، وأم الفحم ، والناصره ، وجنين ، والقرى الكبيرة المجاورة كاليامون ورمانه وسيلة الحارثيه . بينما لا تتوفر مثل هذه الميزة للمنطقة الثانية . أما بالنسبة للمنطقة الوطنية فموقعها بعيد عن الأسواق الخارجية بالإضافة إلى إمكانية اعتمادها على السوق المحلي فقط ولذا نرى أن المنطقة قد حصلت على نقاط أقل .

- أما من حيث تأثير المناطق الثلاثة على النمو العمراني للمدينة أو الضغط على قطاع الخدمات فيها فنلاحظ أن المنطقة الثالثة هي أقلها تأثيراً لبعدها عن المدينة حيث لا يتأثر الامتداد العمراني للمدينة بوجود هذه المنطقة، وإمكانية توزيع مساكن العمال على القرى المجاورة مما يفيد في خدمة البنية التحتية لهذه القرى ويخفف الضغط على قطاع الخدمات في مدينة جنين وبذا حصلت المنطقة على نقاط أعلى من المنطقتين الآخرين . في حين نرى أن المنطقة الثانية وهي منطقة شركة الشمال للاستثمار يمكن أن تشكل ضغطاً على قطاع الخدمات في المدينة نظراً لقربها منها وإمكانية تحول أعداد كبيرة من العمال للسكن في المدينة ، كما أن امتداد المنطقة مستقبلاً سيكون باتجاه الجنوب والغرب نظراً لوقوع خط الهدنة لعام 1948 شمال المنطقة وبالتالي استحالة توسع المنطقة في ذلك الاتجاه ، وهذا سيشكل عائقاً في المستقبل أمام نمو المدينة باتجاه الشمال . في حين لا تؤثر المنطقة الوطنية على النمو العمراني أو قطاع الخدمات في مدينة جنين نظراً لبعدها عن المدينة 13 كم ولذا حصلت على نقاط أعلى من المنطقة الثانية .

- أما عن تأثيرات المناخ فيمكن أن تؤثر الرياح الشمالية والشمالية الغربية ، الحاملة الغبار ودخان المصانع القادمة من المنطقة الثانية على المدينة نظراً لقرب المنطقة من المدينة 5 كم ، بينما تبعد تأثيرات هذه الرياح في المنطقتين الثالثة والرابعة لبعدهما النسبي عن المدينة 14 ، 13 كم على التوالي.

الجدول رقم (4/5)

المفاضلة بين المناطق المشتركة والبديلة ووجود احتمال قيام منطقة مشتركة واحتمال قيام بديل وطني .

الرقم	مقومات الصناعة	الحد الأعلى للتقدير	المنطقة الثالثة المشتركة حيفا - جنين	المنطقة الرابعة البديل الوطني جنين - نابلس	المنطقة المشتركة الثانية الجملة
1-	القرب من طرق المواصلات	8	7	4	7
2-	توفير الأرض	4	3	3	3
3-	سعر الأرض	4	3	3.5	2
4-	السوق	8	7	5.5	7
5-	أجور النقل	7	5	5	4
6-	التأثير على النمو العمراني للمدينة	6	5	5	4
7-	التأثير على قطاع الخدمات في المدينة	6	5	5	4
8-	القرب من مراكز العمران	7	5	4	4
9-	المناخ	4	3	3	2
10-	التوسع على حساب الأراضي الزراعية	6	4	5	2
11-	تصريف المخلفات الصناعية	5	4	3	3
12-	التأثير البيئي	5	4	4	3
13-	العلاقات القائمة بين العوامل المؤثرة	5	4	3	4
14-	تسهيلات الإسكان والنقل للعاملين	5	4	4	4
	المجموع	80	63	57	53

المصدر : الدراسة الميدانية : 1997 .

والنتيجة التي يمكن الوصول إليها من هذا الاستعراض المسحي بالنقاط لمقومات الصناعة في المناطق المقترحة في السيناريو الثالث ، وهي احتمالية قيام مشاريع مشتركة أو قيام مشاريع وطنية بديلة أن كل منطقة من المناطق الثلاثة قد حصلت على النقاط التالية :

المنطقة الثالثة : 63 نقطة . المنطقة الثانية : 53 نقطة . المنطقة الرابعة : 57 نقطة

وكان مجموع النقاط كحد أعلى 80 نقطة .

لذا يتضح أن المنطقة الثالثة ، وهي المنطقة التي يقترحها الباحث كمنطقة مشتركة على المنطقة الحدودية بين حيفا وجنين قد احتلت المرتبة الأولى بواقع 63 نقطة . ولذا يمكن أن تُرشح هذه المنطقة كأفضل منطقة لإقامة منطقة صناعية حدودية مشتركة بين فلسطين وإسرائيل . والجدول رقم (4/5) يوضح ذلك .

النتيجة : Conclusion

يتضح لنا من دراسة الجداول المرفقة (2/5) (3/5) (4/5) والتي تم من خلالها دراسة مقومات الصناعة المتوفرة في كل منطقة من المناطق المقترحة في المحافظة وإجراء المفاضلة بينها بناءً على نقاط محددة خصصت لكل عامل من هذه المقومات فقد كانت النتائج كما يلي :

السيناريو الأول : وهو في حال قيام مشاريع مشتركة بين فلسطين وإسرائيل ، فقد حصلت المنطقة الثالثة على أعلى مجموع للنقاط وأصبح ترتيبها الأول في المناطق الثلاث .

السيناريو الثاني : وهو في حالة عدم قيام مشاريع مشتركة ومحاولة اقتراح بديل وطني لمنطقة صناعية في المحافظة . فقد حصلت المنطقة الرابعة على أعلى مجموع للنقاط وأصبح ترتيبها الأول في المناطق الثلاث .

وفي السيناريو الثالث : وهو احتمال قيام مشاريع مشتركة بين فلسطين وإسرائيل ، واحتمال قيام بديل وطني ، فقد تم اختيار ثلاث مناطق حصلت على أعلى نقاط في السيناريو الأول والثاني . وفي هذا السيناريو فقد حصلت المنطقة الثالثة - المنطقة المشتركة - على طريق حيفا - جنين على أعلى مجموع للنقاط وأصبح ترتيبها الأول في المناطق الثلاث .

لذا يتبين أن المنطقة الثالثة - وهي المنطقة المشتركة - الواقعة على المنطقة الحدودية ما بين محافظة جنين وخط الهدنة لعام 1948 على طريق حيفا - جنين . هي التي حصلت على الترتيب الأول. لهذا يرى الباحث أن يتوجه المسؤولون عن التخطيط الصناعي في مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية سواء في وزارة الصناعة ، أو في وزارة الحكم المحلي ، أو في بلدية جنين ، أو في الشركات الاستثمارية المحلية والعالمية لدراسة هذا الموقع دراسة جدية لما يتوفر في هذه المنطقة من مميزات يمكن تلخيصها بما يلي :

- 1- موقعها المتميز على الخط الأخضر قريباً من ميناء حيفا ، حيث يمكن إقامة منطقة صناعية مشتركة ما بين فلسطين وإسرائيل ، تتوفر فيها حرية الحركة على كلا الجانبين دون تأثر بالأوضاع السياسية. وتستفيد من قربها من ميناء حيفا في حركتي الاستيراد والتصدير .
 - 2- قربها من طرق المواصلات الرئيسة التي تربط جنين بحيفا ، وخط المواصلات الرئيس الذي يربط حيفا بالناصرية من جهة ، وبكل من سوريا والأردن من جهة أخرى ، بالإضافة إلى وقوعها على مقربة من التقاطع الرئيسي في منطقة مجدو التي تربط شمال فلسطين بجنوبها .
 - 3- رخص الأراضي وتوفرها التي يمكن أن يقام عليها المشروع ، مع المحافظة على الأراضي السهلية الزراعية ، التي يجب المحافظة عليها بكل وسيلة .
 - 4- قلة تأثيرات المنطقة على نمو الحركة العمرانية في المنطقة وعدم تسببه في زيادة الضغط على قطاع الخدمات في مدينة جنين .
 - 5- يمكن للدول المانحة دعم المنطقة لما يتوفر فيها من مزايا ، وما يمكن أن توفره من فرص عمل لتشغيل آلاف الأيدي العاملة المتوفرة في المحافظة .
 - 6- سهولة تصريف المخلفات الصناعية الناتجة في المنطقة باتجاه الغرب ، دون إلحاق أية أضرار بالبيئة المحلية .
 - 7- سيكون للمنطقة ظهير سكاني استهلاكي كبير بفعل ضخامة حجم السكان في التجمعات السكانية القريبة منه وهي حيفا 220,000 نسمة ، أم الفحم 26,000 نسمة ، جنين 50,000 نسمة ، الناصرة 55,000 نسمة ، اليامون 12,000 نسمة ، سيلة الحارثية 10,000 نسمة ، حسب إحصاءات سنة 1990 وغيرها من التجمعات السكانية المجاورة . بالإضافة إلى الأسواق الخارجية التي يمكن أن ترتبط بها المنطقة مستقبلاً في كل من الأردن وسوريا والدول العربية المجاورة .
 - 8- قربها من خط سكة الحديد المنوي إقامته ما بين حيفا واريد ، وإمكانية مد خط فرعي لهذه المنطقة والاستفادة من هذا الخط مستقبلاً .
- ورغم ما يتوفر من مميزات للمناطق المشتركة فلا بد من التأكيد على أنه يجب أن لا تعتبر المناطق الصناعية الحدودية بديلاً للمناطق الصناعية الوطنية .

الفصل الخامس :

الباب الثاني :

قطاع الصناعة - التلوث والآثار البيئية - :

5-2-1- مقدمة :

بعد هذا العرض للمناطق الصناعية المقترحة لا بد من الإشارة إلى موضوع مهم يشغل العالم المعاصر في هذه الأيام ، وهو التلوث والآثار البيئية للصناعة ، وما هي الأضرار البيئية الناتجة عن وجود الصناعة الحالية في المحافظة ؟ وما هي الاحتمالات البيئية التي يمكن أن تنشأ عن قيام المناطق الصناعية المقترحة فيها ؟

ولتحقيق هذا الغرض قام الباحث بمشاهدات ميدانية ، وأجرى مقابلات مع كل من محافظ جنين ، وقسم البيئة في المدينة ، ومقابلة بعض أصحاب المصانع ، والرجوع إلى بعض المراجع العلمية التي كتبت عن موضوع التلوث البيئي .

تعتبر ظاهرة التلوث البيئي ظاهرة ناتجة عن تأثير الإنسان على البيئة ، وتعتبر هذه المشكلة قديمة قدم الإنسان على سطح الأرض ، وقد ازدادت حدة هذه المشكلة مع تقدم الإنسان الحضاري ، وازدادت خطورتها بعد التقدم الصناعي والتكنولوجي الذي وصلت إليه البشرية في الوقت الحاضر . وأصبح التلوث الناتج عن الصناعة من أخطر مشكلات البيئة .

5-2-2- ما هو المقصود بالتلوث البيئي ؟

إن التلوث الصناعي بمعناه البسيط هو إلقاء النفايات الصناعية بما يعمل على تشويه جمال الطبيعة ونظافتها . ولكن التعريف العلمي للتلوث البيئي ((هو حدوث تغيير وخلل في الحركة التوافقية التي تتم بين العناصر المكونة للنظام الإيكولوجي Ecosystem بحيث تشل فاعلية هذا النظام ، وتفقد القدرة على أداء دوره الطبيعي في التخلص الذاتي من الملوثات ، وخاصة العضوية منها بالعمليات الطبيعية Natural Process ويحدث هذا التغيير أو الخلل إما نتيجة لإلقاء أنواع من النفايات تتحدى العمليات الطبيعية أو تكون بكميات كبيرة تفوق قدرة هذه العمليات الطبيعية على احتوائها)) . (1)

1- عبد المقصود ، زين الدين ، 1981 ، البيئة والإنسان علاقات ومشكلات ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، ص100 .

أولاً : التلوث الهوائي :

ينتج التلوث الهوائي عن إضافة مواد غريبة ضارة إلى الغلاف الجوي ، فتغير من نقاوته ونظافته ومن مكوناته الغازية ، وبالتالي من درجة حرارته فيصبح الهواء ضاراً بالصحة والحياة على سطح الأرض لكافة المخلوقات من نباتات وحيوانات بصورة عامة . (1)

لقد عملت الصناعة القائمة في محافظة جنين على انبعاث كميات هائلة من المواد الصلبة، والغازات الضارة من مداخن المصانع والكسارات ، ومصانع حجارة البناء ، ومصانع الباطون الجاهز، التي عملت على تدهور الوضع البيئي في المحافظة ، ويتوقع لهذه الملوثات أن تزداد لتصل إلى مرحلة الخطورة في حال قيام صناعات جديدة حسب ما هو متوقع بعد معاهدة السلام .

ومن أهم الملوثات الهوائية مجموعة الغازات التي تتصاعد إلى الغلاف الجوي مثل أكسيد الكربون ، وأول أكسيد الكربون ، وثاني أكسيد الكبريت ، وأكسيد النيتروجين وغيرها من الغازات الضارة ، بالإضافة إلى الذرات الصلبة مثل ذرات الرمال والتراب المنبعثة من مقالع الحجارة ، والكسارات ، ومصانع حجارة البناء . (2)

وتعمل كل من الرياح بحركتها الأفقية على نقل الملوثات من مكان إلى آخر ، كما تعمل التيارات الهوائية الصاعدة على نقل الملوثات إلى طبقات الجو العليا في حين تعمل التيارات الهوائية الهابطة على نقل هذه الملوثات إلى أسفل . وتعمل الدوامات الهوائية المحلية الناتجة عن وجود عوارض أمام حركة الرياح ، كالأبنية ، والأشجار ، والمناطق المرتفعة أو المنخفضة على تركيز الملوثات الموجودة في الطبقات السفلى من الهواء . كل ذلك سيزيد من مشكلة التلوث الهوائي في بيئة المحافظة ما لم تتخذ الإجراءات الكفيلة بالحفاظ على نقاء الهواء في المحافظة .

1- السلطان ، عبد الغني جميل ، 1985 ، الجو عناصره وتقلباته ، ص 417 .

2- د. عبد المقصود ، 1981 ، مصدر سابق ، ص 116 .

أثر التلوث الهوائي على الإنسان والحيوان والنبات :

تنقسم ملوثات الهواء إلى عدة مجموعات منها :

الجسيمات المعلقة بالهواء ، وتتكون من دقائق صلبة أو سائلة ويمكنها أن تبقى معلقة في الهواء ما بين بضع ثوانٍ إلى عدة سنوات ، وتنتج هذه الملوثات في المحافظة عن مقالع الحجارة ، والكسارات ، ومصانع حجارة البناء وصناعة الفحم النباتي . ومن هذه الملوثات ما يكون على شكل جسيمات ساقطة وهي تزيد في حجمها عن الجسيمات المعلقة في الهواء ، وتعمل هذه الملوثات على إلحاق أضرار كبيرة بالنباتات والحيوانات والمباني (1) خاصة وأن معظم الصناعات في المحافظة موزعة عشوائياً ، وضمن الأحياء السكنية وفي الأراضي الزراعية . حيث ألحقت صناعة حجارة البناء ، والفحم النباتي ، ومقالع الحجارة ، والكسارات أضراراً بيئية فادحة في المزارع المجاورة لها وخاصة أشجار الزيتون في عيبد ، والخضراوات المروية والزيتون في بلدة قباطية ، والمناطق السكنية في مدينة جنين .

وهناك من ملوثات الهواء الجسيمات العالقة ، والتي تظل عالقة في الهواء فترة طويلة وتعد هذه الجسيمات من أخطر ملوثات الهواء على صحة الإنسان وسلامته ، حيث يمكنها الوصول إلى الرئتين والاستقرار فيهما . وقد كان لهذه الملوثات أثر سيء على صحة السكان والعاملين بهذه الصناعات ، وخاصة في بلدتي قباطية وعيبد نظراً لكثرة انتشار مصانع حجارة البناء في الأولى ، وصناعة الفحم النباتي في الثانية . حيث أظهرت دراسة لدائرة الصحة في مدينة جنين أن أكبر نسبة من المصابين بمرض السل ، وهو من أخطر الأمراض التي توجد في بلدة قباطية (2). كما أن الغازات المنبعثة من المصانع في مدينة جنين تعمل على تلويث هواء المدينة بسبب ما يحمله الهواء من جسيمات ملوثة كالغبار ، والسناج ، والرماد ، والدخان ، والأبخرة ، ويختلف تأثير هذه الجسيمات على صحة الإنسان والحيوان وأخطرها الجسيمات الدقيقة التي تؤثر على صحة الإنسان والحيوان والمباني ، وقد تسبب هذه المواد أمراضاً سرطانية ، وتقرحات جلدية وأمراض الرئتين وأمراض القلب وغيرها .

1- إشتية ، محمد سليم ، حمد علي خليل ، 1995 ، حماية البيئة الفلسطينية ، مركز الحاسوب العربي ، نابلس ، ص 115 .

2- مقابلة الباحث مع طبيب الصحة المدرسية ، نيسان ، 1997 .

ونتيجة للأضرار البيئية التي قد تلحقها الصناعات في المحافظة على تلوث الهواء ، كان لا بد من إعادة النظر في التوزيع الجغرافي لهذه الصناعات والعمل على تجميعها في منطقة صناعية واحدة للحد من التلوث البيئي ، ثم إن وجود مجمع صناعي يساعد في العمل على توفير الوسائل الكفيلة بالحفاظ على البيئة ، كإيجاد معامل لتكرير المواد العادمة المنبعثة من المصانع وإلزام المصانع بالتقيد بالتعليمات الواجب توفرها في هذه المصانع للحد إلى درجة كبيرة من عوامل التلوث .

وقد كان اقتراح الباحث في أن تكون المنطقة الصناعية المقترحة على طريق حيفا - جنين بعيدة عن المدينة وأن تتوفر في المنطقة المقترحة وسائل الصرف الصحي ، ومعالجة المخلفات الصناعية في المنطقة الصناعية قبل التخلص منها ، وذلك للحفاظ على بيئة نظيفة والحد من عملية تلوث الهواء في المحافظة إلى أكبر حد ممكن .

التلوث الضوضائي : وهو صورة من صور التلوث الهوائي ، حيث أن الصوت شكل من أشكال الطاقة يتحرك عبر الهواء على شكل موجات بسرعة تبلغ 1060 قدم / ثانية . وتقاس شدة الصوت بوحدة قياسية يطلق عليها الديسبل Decibel ، وشدة الصوت المقبولة لدى الإنسان تصل إلى 75 ديسبل وإذا ما زاد عن ذلك يصبح الصوت خطراً ومزعجاً . (1) إن التلوث الضوضائي موجود في الصناعات القائمة في المحافظة ، ولكن غياب المؤسسات التي يمكن أن تقوم بقياس شدة الضوضاء الناتجة عن هذه المصانع ومدى خطورتها ، يجعل من ذلك أمراً ليس بذی أهمية لأصحاب المنشآت الصناعية . حيث أن صوت الآلات الضخمة في المصانع ، ومصانع حجارة البناء ، والكسارات ، والجرافات العاملة في مقالع الحجر ، وخلطات الباطون ، كلها من الآلات ذات الضجيج المرتفع ، وخاصة أن هذه المصانع معظمها في المدينة أو على جوانب الشوارع الرئيسة المؤدية إلى المدينة ، وانتشار كثير من هذه المصانع ضمن الأحياء السكنية ، بالإضافة إلى الضجيج الناتج عن أصوات السيارات يجعلنا ندرك مدى التلوث الضوضائي الذي تتركه هذه المصانع المنتشرة بصورة عشوائية ، وبدون تنظيم بين المناطق السكنية في المحافظة . وهذا يستدعي وضع الشرائع والقوانين المنظمة لهذا النوع الخطير من التلوث البيئي .

1- عبد المقصود ، 1981 ، مصدر سابق ، ص 123 .

ثانياً : التلوث المائي :

قال تعالى : " وجعلنا من الماء كل شيء حي " . هذه الآية الكريمة تبين أهمية الماء بالنسبة للحياة على سطح الأرض . واعتبر التلوث المائي من أخطر مشكلات البيئة في الوقت الحاضر والذي بات يهدد الإنسان في مأكله ومشربه . ومن هنا كان لا بد من الحرص على وجود المياه ونظافتها وصيانتها . والحفاظ على توازن نظامها الإيكولوجي في المحافظة أمرٌ تقتضيه استمرارية الحياة .

ما هو المقصود بالتلوث المائي ؟

يقصد بالتلوث المائي إحداث تلف في نوعية المياه مما ينتج عنه تدهور في نظامها الإيكولوجي ، بحيث تصبح المياه ضارة ومؤذية عند استخدامها . كما أن زيادة نسبة الكيماويات في الماء تؤدي إلى تلوث مياه الشرب أو المياه المستخدمة في ري الأراضي الزراعية . (1)

يستخدم الماء في الصناعة كمادة خام أو مادة مساعدة في الإنتاج أو لأغراض التبريد ، وبعد استعماله يخرج الماء في هيئة مياه عادمة صناعية والتي تحتوي حسب مصادرها على مواد كيماوية ضارة . وعلى الرغم من عدم وجود صناعات كبيرة في المحافظة واقتصر هذه الصناعات على صناعات بسيطة مثل الصناعات المعدنية الخفيفة ، والكسارات ، ومناشير الحجر ، والصناعات البلاستيكية ، والصناعات الكيماوية ومعاصر الزيتون . إلا أن لهذه الصناعات أثر كبير في وجود الملوثات الصناعية للمياه لكون هذه الصناعات منتشرة في الأحياء السكنية في المدينة أو القرى ، وهي مرتبطة بشبكة الصرف الصحي لهذه المدن أو القرى ، مما يعني اختلاط مياه هذه الصناعات مع المياه العادمة المنزلية مما يسبب صعوبات في معالجتها وإعادة استخدامها في الزراعة .

إن المخلفات الصناعية السائلة التي تقذفها المصانع القائمة في المحافظة وخاصة في مدينة جنين وبلدة قباطية والتي يذهب قسم منها إلى مجاري الوديان المجاورة ، أو يجمع في حفر امتصاصية أو يندمج مع مجاري المياه العادمة في المدينة ، يتسرب قسم كبير من هذه المخلفات إلى باطن الأرض ويصل إلى المياه الجوفية مما يسبب تلوث هذه المياه بما تحمله من مواد كيماوية ضارة .

1- عبد المقصود ، 1981 ، مصدر سابق ، ص 132 .

كما أن المياه العادمة الصناعية الناتجة عن الكسارات ، ومقالع الحجارة ، ومصانع الباطون الجاهز ، ومصانع حجارة البناء ، ومصانع البلاط والطوب ، تشتمل على تركيزات عالية من المواد العالقة ، ومواد رملية ناعمة ، والتي يجب معالجتها لما تسببه من تلوث للمجاري المائية في الوديان أو في المياه الجوفية .

أما بالنسبة للمناطق الصناعية المقترحة فلا بد من التركيز على أن تعمل المصانع التي يمكن أن تقام في هذه المناطق على تكرير المياه العادمة ، والتخلص من المخلفات الصناعية عند مصدرها ، والتي يمكن أن تؤدي إلى تلوث مياه الوديان أو المياه الجوفية في المحافظة . حيث يمكن الاستفادة من المياه المكررة في ري الأراضي الزراعية المجاورة . ويجب أن يراعى في هذه المصانع أن تكون شبكات صرف المياه الصناعية مستقلة عن شبكة صرف المياه الصحي للمدن والقرى المجاورة حتى يمكن معالجتها والسيطرة على المخلفات الصلبة الناتجة عن هذه الصناعات .

ويمكن إجمال الآثار البيئية للصناعة في المحافظة بما يلي :

- وجود مخلفات صناعية غير قابلة للتحلل Solid Waste كالمخلفات الصلبة الناتجة عن الكسارات ، ومقالع الحجارة ، ومصانع الباطون الجاهز ، ومصانع حجارة البناء ، مما يؤثر سلباً على المناطق الزراعية والسكانية المجاورة لتلك الصناعات ، حيث التهمت المصانع عشرات الدونمات من أجود الأراضي الزراعية المروية في المحافظة كما في قباطية ، وجنين ، وكفردان ، واليامون .
- تسرب المخلفات الصناعية السائلة ، مثل المخلفات السائلة الناتجة عن صناعة حجارة البناء والمصانع الكيماوية وغيرها ، داخل طبقات التربة مما يعمل على تلوث المياه الجوفية.
- تعمل المخلفات الصناعية الصلبة كالكمخة الناتجة عن مصانع حجارة البناء ، والمخلفات الناتجة عن مقالع الحجارة على التعدي على الأراضي الزراعية والامتداد على حسابها بما يقلل من المساحات المتاحة للزراعة ، بالإضافة إلى الإضرار بالنواحي الجمالية للبيئة المحلية كما يظهر في منطقة قباطية ومثلث الشهداء ، حيث عملت هذه المصانع على القضاء على الصبغة الجمالية للمنطقة التي كانت تعتبر من أجمل مناطق شمال فلسطين ، وخاصة أن هذه المنطقة تقع على الشوارع الرئيسة مثل شارع جنين - نابلس ، جنين - حيفا ، جنين - الناصرة ، جنين - طوباس .

- هناك مشكلة أخرى ترتبط بوجود مصانع حجارة البناء في منطقة مثلث الشهداء حيث توجد هذه المصانع في منطقة الوادي الجنوبي للمدينة ، وعندما تلقى مخلفات هذه المصانع في مجرى الوادي فإنها تعمل على إغلاقه ، وفي أشهر الشتاء تتحول مياه الوادي من المجرى الرئيسي إلى الشارع المجاور - جنين - نابلس - مما يسبب وقوع حوادث مرورية في ذلك الجزء من الشارع .

5-2-5- التخطيط وضبط التلوث البيئي :

إن قلة الوعي البيئي لدى أصحاب المنشآت الصناعية في المحافظة بالإضافة إلى سوء التخطيط في القطاع الصناعي، وفقدان الرقابة الحكومية على المنشآت الصناعية قد أدى إلى ظهور مشكلة التلوث البيئي في المحافظة . والتي لا تزال في بدايتها ، وإذا لم يتدارك المسؤولون في السلطة الوطنية الأخطار البيئية المستقبلية التي ستلحق في المحافظة نتيجة للانتشار السريع للمنشآت الصناعية في المحافظة ، والتوسع العشوائي لهذه المنشآت ، وإذا لم تعمل السلطة الوطنية على ضبط التوزيع الجغرافي للمنشآت الصناعية في المحافظة ، والعمل على توفير شروط السلامة للعاملين في هذه المنشآت فإن ذلك سيدفع بالمحافظة إلى تلوث بيئي خطير على جميع المستويات ، سواء من حيث صحة السكان أو من حيث المحافظة على الأراضي الزراعية ، أو من حيث المحافظة على نقاء المياه الجوفية المستعملة في الشرب وري الأراضي الزراعية ، لذا فإن التخطيط للتوزيع الجغرافي للمناطق الصناعية المقترحة يجب التركيز فيه على العوامل المرجحة في الحفاظ على البيئة وأن تكون الأضرار البيئية الناتجة عن وجود هذه المناطق بأقل درجة ممكنة . وكانت المنطقة الصناعية الثالثة المقترحة والتي حصلت على أعلى نقاط للترجيح هي أقل المناطق تأثيراً على بيئة المحافظة .

ما هي المقترحات التي يجب مراعاتها عند التخطيط للمناطق الصناعية المقترحة للمحافظة على البيئة وتقليل خطر التلوث ؟

وما هي المقترحات التي يمكن القيام بها للحد من التلوث الناتج عن وجود المصانع الحالية في المحافظة ؟

إن خطر التلوث البيئي يزداد يوماً بعد يوم نتيجة لعدم وجود تخطيط يحمي البيئة من مساوئ الصناعة . ولتلافي مشكلات التلوث للصناعات القائمة ، وللمناطق الصناعية المقترحة مستقبلاً يجب وضع خطة متكاملة في المدينة والمحافظات للقضاء على ظاهرة التلوث بأنواعها المختلفة وخاصة التلوث المائي الناجم عن المياه العادمة الناجمة عن الصرف الصحي ، والمخلفات السائلة للمصانع المختلفة ، بما يكفل معه المحافظة على المظهر البيئي الصحي باتجاهين : السطحي للمحافظة على القيمة الجمالية والصحية . والسفلي للمحافظة على مصادر المياه الجوفية Underground. Water مخافة تسرب الملوثات إليها ، ولا يتم ذلك إلا إذا أمكن معالجة المياه العادمة بطريق نظام الصرف الصحي المغلق Closed Sanitary System . وللعمل على المحافظة على البيئة يجب أن يراعي المخططون لمكافحة تلوث البيئة سواءً على مستوى السلطة الوطنية الفلسطينية أو على مستوى المؤسسات الخاصة المهمة بشؤون البيئة وضع قوانين وأنظمة تنظم استغلال الأرض Landuse وتجنب سوء الاستغلال Landabusa بما يكفل معه مراعاة الأمور التالية :

- العمل على فصل القطاع الصناعي عن المدينة أو التجمعات السكانية .
- العمل على أن تقوم المنشآت الصناعية بمعالجة مقذوفات المصانع قبل أن تصل إلى الجو .
- العمل على زراعة الأشجار والنباتات حول المناطق الصناعية .
- أن تعمل السلطة على إلزام أصحاب المصانع والشركات باعتماد ميزانية خاصة لمكافحة التلوث .
- يجب أن يراعى في تخطيط المناطق الصناعية أن تكون بعيدة عن مناطق النمو العمراني .
- إعادة تصنيع المواد الصلبة والنفايات الناتجة عن المخلفات الصناعية ، كإعادة تصنيع - الكمخه- المادة الناتجة عن مصانع حجارة البناء والتي يمكن إن يصنع منها الكلس والدهانات وغيرها.
- العمل على نشر الوعي البيئي بين السكان وخاصة أصحاب المصانع والشركات .
- العمل على تبادل المعلومات والخبرات مع المهتمين وأصحاب الخبرة في شؤون البيئة .
- العمل على تحديد الرخص الممنوحة لإقامة مصانع جديدة ، بحيث يراعى التوزيع الجغرافي لهذه المصانع ، ومدى تأثيرها على البيئة المحلية .
- فرض رقابة حكومية على المنشآت الصناعية للتأكد من التزام هذه المصانع بشروط السلامة البيئية.

الفصل الخامس.

الباب الثالث :

المستقبل الصناعي والنمط الصناعي المفضل لخدمة محافظة جنين .

مقدمة :

بعد دراسة مقومات الصناعة في الباب الأول من الفصل الثاني من هذه الدراسة وبعد دراسة القدرة التنافسية لقطاع الصناعة في المحافظة وفي محافظات الوطن بشكل عام بعد محادثات السلام وإمكانية وجود تجارة بينية لدى الدول المتجاورة في المنطقة ، ونظراً لكون الصناعة في المحافظة تعتمد في معظم مقوماتها الأساسية ، كالمواد الخام والسوق والطاقة وغيرها على السوق الإسرائيلي، وحيث أن قطاع الصناعة في المحافظة لا يمتلك سوى ميزة تنافسية وهي رخص اليد العاملة ، وأن هذه الميزة قد استهلكتها إسرائيل برفع أسعار المواد الخام والطاقة مما عمل على رفع أسعار المنتجات الصناعية الفلسطينية ، هذا على مستوى السوق الداخلي ، أما على مستوى الأسواق العربية والإسلامية والعالمية ، فإن هذه الميزة التنافسية ستفقد قيمتها ، حيث تبين من هذه الدراسة ومن خلال مقارنة أجور العمالة في الأردن مع أجور العمالة في الضفة الغربية أن هناك فرقاً كبيراً بين هذه الأجور ، حيث بلغ متوسط أجر العامل الشهري في الأردن 92 دينار أردني ، وفي محافظة جنين 292 ديناراً أردنياً .

لذا يرى الباحث أن أي تخطيط للمستقبل الصناعي في المحافظة أو في الوطن ككل يجب أن يراعي مثل هذه المستجدات والتي سيكون لها تأثير كبير على نمو الاقتصاد الوطني بشكل عام والقطاع الصناعي بشكل خاص . وفي مقابلة للباحث مع عطوفة محافظ جنين حول إمكانيات النمو الاقتصادي والصناعي في المحافظة والطرق الكفيلة بتشجيع الاستثمار في المحافظة وحول دور السلطة الوطنية الفلسطينية في دفع عجلة النمو الاقتصادي والصناعي في المحافظة . كان رأي المحافظ :

- أن تعمل السلطة الوطنية الفلسطينية على تشخيص العقبات التي تواجه النشاط الاقتصادي بشكل عام والقطاع الصناعي بشكل خاص ، وأن تصل إلى تصورات حول أولويات التنمية الاقتصادية، والعمل على خلق فرص وظروف نجاح هذه التصورات .

- أن تعمل السلطة الوطنية على استكمال صياغة القوانين والأنظمة التي تشجع الاستثمار .

- العمل على خلق شبكة من العلاقات مع العالم الخارجي تسهل على رجل الاقتصاد الفلسطيني الاتصال مع الخارج وبناء شبكة من العلاقات الاقتصادية الدولية .
- أن تحاول السلطة استكمال بناء البنية التحتية التي تسهل على المستثمر توضع مشروعه وتشغيله.(1)
- وهناك ميزة تنافسية أخرى في المحافظة وهي وفرة الإنتاج الزراعي والحيواني في المحافظة بسبب الأهمية التي يحتلها القطاع الزراعي كفرع رئيس من أفرع النشاط الاقتصادي . لذلك يرى الباحث أنه بناء على المعطيات الموجودة في المنطقة من النواحي السياسية ، فإن أي مستقبل للصناعة في المحافظة يجب أن يكون مبنياً على هذه المعطيات والتي يمكن تلخيصها في :
- عدم وجود قرار سياسي مستقل يمنح الاقتصاد الفلسطيني حرية الحركة .
- في ظل الأوضاع السياسية الحالية والقيود المفروضة على الاقتصاد الفلسطيني سوف لا يمتلك القطاع الصناعي القدرة التنافسية مع الصناعات العربية والإسلامية والأجنبية ولا حتى مع الصناعة الإسرائيلية المجاورة .
- نقص الخبرة والمعرفة لدى العاملين في النشاط الاقتصادي في فرص الاستثمار المجدي ونقص الخبرة في مجال التسويق وخاصة الخارجي .
- إمكانية تعرض المنتجات الصناعية الفلسطينية للمنافسة حتى في الأسواق المحلية نظراً للسماح للمنتجات الصناعية الخارجية وخاصة الصناعات الأردنية بدخول الأسواق المحلية وبأسعار أقل بكثير من أسعار المنتجات المحلية .
- ولذا يرى الباحث أن الصناعات المفضلة لخدمة محافظة جنين يجب أن تكون مبنية على الاعتبارات السابقة ، بحيث يجب أن تعتمد هذه الصناعات على نوعية المنتجات وجودتها ، وأن تقوم هذه الصناعات على الخامات المحلية المتوفرة ، وأن تكون لديها القدرة التنافسية أمام المنتجات الخارجية على نطاق السوق المحلي أولاً ثم على نطاق الأسواق الخارجية في المرحلة التالية . أما أهم الصناعات التي يقترحها الباحث فهي تتركز على الصناعات التي تخدم القطاع الزراعي وتستفيد من موارده الخام ، وكذلك الصناعات التي يمكن أن تعتمد على مقالع الحجارة المتوفرة في المحافظة .

1- مقابلة الباحث مع عطوفة محافظ جنين ، تشرين أول ، 1997 .

- ومن الصناعات المقترحة التي يمكن أن تخدم المحافظة بشكل خاص والسوق الفلسطيني بشكل عام :
- 1- العمل على توسيع وتطوير مصنع المعدات والآلات الزراعية القائم في المحافظة .
 - 2- العمل على إنشاء مصانع كيماوية لإنتاج الأدوية اللازمة لمكافحة الآفات الزراعية .
 - 3- إنشاء مصانع للأسمدة .
 - 4- إنشاء مصانع لتعليب الخضار والفواكه .
 - 5- العمل على تطوير وتوسيع مصانع البلاستيك في المحافظة .
 - 6- العمل على الاستفادة من معاصر الزيتون ، وفتح خطوط إنتاج جديدة في تلك المعاصر للاستفادة من الطاقة المعطلة فيها . كإنشاء توابع لها تعمل على تحويل الجفت المتخلف من عصر الزيتون إلى مادة مصنعة يستفاد منها في توليد الطاقة ، والعمل على تطوير صناعة للصابون على إنتاج الزيت المتوفر في المحافظة .
 - 7- العمل على تطوير الصناعات الخدمية Service Industries في المحافظة كالماء والغاز والكهرباء، وإنتاج الأدوات والأجهزة البيئية .
 - 8- العمل على تطوير صناعة مواد البناء والصناعات المعدنية المرتبطة بها . والعمل على تطوير مصانع حجارة البناء المتوفرة في المحافظة .
 - 9- العمل على تطوير مصانع الأثاث والتحف القائمة في المحافظة .
 - 10- العمل على تشجيع الصناعات الحرفية اليدوية البيئية ، والتي يمكن أن يعمل بها جميع أفراد الأسرة داخل البيت ، والتي يمكن أن تكون مصدر دخل يعمل على رفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي للأسرة . ويمكن أن تمارس الأسر الريفية هذه الحرف إلى جانب عملها في الزراعة . كما يمكن إيجاد أسواق محلية أسبوعية سواء على مستوى المدينة أو الريف تعمل على تشجيع مثل هذه الصناعات .

أما السيناريو الثالث فقد افترض في هذا السيناريو احتمالية قيام مشاريع مشتركة وفي نفس الوقت احتمالية قيام بديل وطني، وفي هذا السيناريو تم اختيار أول ثلاث مناطق حصلت على أعلى نقاط في السيناريو الأولى والثانية وفي هذا السيناريو حصلت المنطقة الثالثة على أعلى مجموع من النقاط . وبذا فقد حصلت المنطقة الثالثة – المشتركة – منطقة حيفا على الترتيب الأول في السيناريوهات الثلاث . ولذا يرى الباحث أن يتوجه المسؤولون عن التخطيط الصناعي في مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية سواء في وزارة الصناعة ، أو في وزارة الحكم المحلي ، أو في بلدية جنين، للاستفادة من هذه المنطقة لما يتوفر فيها من مميزات تم تلخيصها في هذا الفصل. وعلى المخططين وضع الإستراتيجيات للتنمية الصناعية التي يمكن اعتمادها في المناطق المقترحة وهذه الإستراتيجيات تتمثل في :

إستراتيجية التصنيع من أجل التصدير :

ويمكن اعتماد هذه الاستراتيجية في حال التخطيط لقيام مشاريع حدودية مشتركة . حيث أن هذه الاستراتيجية لا تصلح للتطبيق في البلدان النامية ومنها فلسطين لكون الصناعة فيها متجهة إلى السوق المحلي . ولذا يمكن نجاح مثل هذه الاستراتيجية في المناطق الحدودية المشتركة بين فلسطين وإسرائيل، لما تتطلبه هذه الاستراتيجية من رؤوس أموال ضخمة ، وأساليب تطوير متقدمة ذات مردود كبير لتستطيع الصناعات المنتجة للتصدير قادرة على منافسة الصناعات الأجنبية في الأسواق العالمية. وأما من حيث نوع الصناعة المقترحة في المحافظة فقد توصلت الدراسة إلى أن المحافظة تتوفر فيها مقومات لمواد أولية زراعية نباتية وحيوانية ، ووجود مقالع للحجارة في المحافظة من شأنها أن تشجع على قيام صناعات معتمدة على المواد الخام الزراعية المتوفرة ، ومعتمدة على إمكانية تطوير القطاع الزراعي من حيث زيادة مساحة الأراضي الزراعية ، وتحويل قسم كبير من هذه الأراضي إلى أراضٍ تعتمد على الري بدلاً من زراعتها بعلاً ، والعمل على زيادة إنتاج المساحات المزروعة . بحيث يكون كلاً من القطاعين الزراعي والصناعي مكملان لبعضهما وقادران على دعم اقتصاد المحافظة وبالتالي دعم الاقتصاد الوطني الفلسطيني . ومن هنا جاءت الاقتراحات لقيام صناعات زراعية أو معتمدة على قطاع الزراعة في المحافظة .

الفصل السادس

النتائج والتوصيات

الفصل السادس :

النتائج والتوصيات:

تناولت هذه الدراسة الصناعة في محافظة جنين من وجهة نظر جغرافية ، وتعد هذه الدراسة من الموضوعات المهمة التي تفتقر لها محافظة جنين ، لأنها تلقي الضوء على مدى مساهمة القطاع الصناعي في مجمل قطاعات النشاط الاقتصادي في المحافظة حيث يستغل 12% من مجموع رأس المال المستثمر في قطاعات النشاط الاقتصادي في قطاع الصناعة (1) . كما أن 10.8% من القوى العاملة في المحافظة تعمل في القطاع الصناعي .(2)

وكان من أهداف هذه الدراسة :

التعرف على مقومات الصناعة المتوفرة في محافظة جنين ، ودراسة أثار الاحتلال الإسرائيلي على القطاع الصناعي في المحافظة ، ودراسة بنية القطاع الصناعي وتوضيح أثر عملية التعاقد من الباطن Subcontracting على الصناعة في جنين وخاصة صناعة الملابس الجاهزة ، ودراسة أثر العملية السلمية وإمكانية فتح الحدود للتجارة الخارجية على القدرة التنافسية للصناعات في المحافظة بشكل خاص وفي فلسطين بشكل عام .

ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث بتصميم ثلاث إستبانات :

إحداها تختص بصاحب المنشأة الصناعية وتحتوي اثني عشر سؤالاً يجيب عليها صاحب المنشأة أو مديرها المسؤول .

وإستبانة خاصة بالمنشأة الصناعية وتحتوي تسعة وثلاثين سؤالاً يجيب عليها صاحب المنشأة أو مديرها المسؤول .

وإستبانة خاصة بالعاملين في المنشآت الصناعية وتحتوي عشرين سؤالاً ويجيب عليها العامل نفسه .

1-الوضع الاقتصادي في محافظة جنين ، 1996 ، الغرفة التجارية الصناعية والزراعية في جنين ، ص14 .

2- دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية ، 1997، مسح القوى العاملة رقم 5 ، ص60 .

وقد أتبع الباحث أسلوب الدراسة الشاملة للمنشآت الصناعية ذات الإنتاج المتشابه ويقل عددها عن ثلاث مؤسسات ، وأسلوب العينة العشوائية بنسبة 30% للمنشآت متشابه الإنتاج ويزيد عددها عن ثلاث مؤسسات .

أما بالنسبة للعاملين فقد قام الباحث بدراسة عينة عشوائية بنسبة 30% من مجموع العاملين في المنشآت المدروسة وقد وصل عددهم إلى 364 عاملاً من أصل 1213 عاملاً . تم اعتماد 316 إستبانة منها بعد حذف الإستبانات غير الصالحة ، شكلت ما نسبته 86.8% من مجموع الإستبانات. وبعد جمع الإستبانات قام الباحث بإدخالها إلى الحاسوب وتمت معالجتها إحصائياً .

وبعد دراسة الجداول والنتائج التي توصلت إليها الدراسة وتحليلها أمكن التوصل إلى العديد من النتائج أهمها :

1- تعتبر الصناعة حديثة العهد في محافظة جنين حيث كانت الصناعات حتى بداية السبعينات من هذا القرن عبارة عن ورش صناعية كالمحادر والمناجر ، تعمل على تلبية حاجات المجتمع الاستهلاكية، وذلك لكون محافظة جنين محافظة زراعية تعتمد في نشاطها الاقتصادي على القطاع الزراعي بالدرجة الأولى حيث يشكل العاملون في هذا القطاع 30.3% من مجموع العاملين في محافظة جنين، كما أن وقوع جنين في أقصى الطرف الشمالي للضفة الغربية على الحد السياسي المعروف بالخط الأخضر قبل عام 1967م حرّمها من الاتصال شمالاً وغرباً - مع شمال فلسطين وغرباً مع الساحل - مما حدّ من النمو الاقتصادي للمدينة واتجه معظم العاملين فيها إلى الهجرة خارج الضفة الغربية.

2- تعود بدايات النمو الصناعي في المحافظة إلى عام 1975 فقد كان عدد المنشآت الصناعية في مدينة جنين 95 منشأة ارتفع عام 1996 إلى 144 منشأة ، في حين وصل هذا العدد مع المنشآت الصناعية في قرى المحافظة إلى 610 مؤسسات عام 1997 . وقد كانت بدايات الصناعة مركزة على المواد الإنشائية غير المعدنية كالطوب والبلاط والرّخام المتعلقة بمشاريع العمران .

ولكن مع بداية الثمانينات بدأت تظهر صناعات تتطلب رؤوس أموال كبيرة كمصانع حداد للأدوات الزراعية ، ومصانع الباطون الجاهز ، ومصانع الأعلاف ، ومصانع البلاستيك وغيرها . وقد كان لفتح الحدود ما بين محافظة جنين وفلسطين المحتلة 1948 أثر واضح على نشاط الحركة التجارية الذي أثر بدوره على نشاط الحركة الصناعية .

3- تركّزت بعض الصناعات في مدينة جنين وخاصة الصناعات الكبيرة مثل مصانع حداد والباطون الجاهز ، والأعلاف ، والبلاستيك . في حين تركّزت صناعة الحجر في بلدة قباطية التي تشتهر بمقالع الحجارة ووجود المناشير فيها . وتركّزت صناعة الفحم النباتي في بلدة يعبد . كما تركّزت معاصر الزيتون في كل من اليامون وقباطية ويعبد . أما بالنسبة لمشاغل الخياطة فقد كان هناك تركّز واضح لهذه المشاغل في مدينة جنين يليها الزبادة ثم الجلمة ، وذلك لوجود عقود من الباطن Subcontracting ما بين أصحاب هذه المشاغل وأصحاب المشاغل في إسرائيل . بالإضافة إلى نقل عدد من مشاغل الخياطة من إسرائيل إلى جنين أو الجلمة .

4- أما من حيث موضع هذه الصناعات ، فيلاحظ أنه لا يوجد تخطيط مسبق أو تجمعات صناعية ، فالمنشآت موزعة عشوائياً بين الأحياء وفي دور السكن ، أما بالنسبة لموضع المنشآت الصناعية في مدينة جنين فوجود المنطقة الصناعية التي تم إنشاؤها في المدينة سنة 1982م في الجزء الشمالي والشمالي الشرقي من المدينة على طريق الناصرة - جنين - وهو الشارع الرئيسي الذي يربط مدينة جنين بشمال فلسطين ، هذا الموقع جذب معظم المشاريع الصناعية للتركّز في هذا المكان وخاصة بسبب قرب المنطقة من الخط الأخضر . وقد أدّى وجود هذا التجمع الصناعي إلى جذب 34.2% من المستثمرين لإنشاء مصانعهم في هذا الموقع . ومن حيث الأهمية النسبية لتوزيع المنشآت الصناعية فقد احتلت جنين 45.1% من هذه الأهمية تليها قباطية 15.4% ، يعبد 11.1% ، اليامون 7.2% .

5- كان من أهم الأسباب التي أثّرت على المستثمرين في القطاع الصناعي في تحديد موقع المنشأة الصناعية : وجود تجمع صناعي بنسبة 34.2% ، ملكية الأرض بنسبة 19.7% ، والقرب من السوق بنسبة 16.1% .

6- بلغ متوسط إنتاجية العامل السنوي في الصناعات الكبيرة 16,392 دينار سنوياً ، وفي الصناعات المتوسطة 20,794 دينار سنوياً ، وفي الصناعات الصغيرة 13,214 دينار سنوياً .

7- بلغ متوسط حجم رأس المال المستثمر في الصناعات الكبيرة 365,265 دينار أردني للمنشأة الواحدة، وفي الصناعات المتوسطة 85,833 دينار أردني ، وفي الصناعات الصغيرة 23,452 دينار أردني . وقد بلغت إنتاجية رأس المال في المصانع الكبيرة 1.03 دينار ، وفي المتوسطة 1.7 دينار ، وفي الصغيرة 1.2 دينار . وقد بلغت إنتاجية رأس المال على مستوى جميع الصناعات في المحافظة 1.3 دينار تقريباً .

8- تبين أن كلفة فرصة العمل الواحدة في الصناعات الكبيرة أكبر منها في الصناعات المتوسطة أو الصغيرة وذلك لارتفاع ثمن الآلات التكنولوجية المستعملة في الصناعات الكبيرة واعتماد هذه الصناعات في إنتاجها على نوع الآلات المستخدمة وليس على عدد الأيدي العاملة ، فقد بلغت كلفة فرصة العمل الواحدة في الصناعات الكبيرة 15,967 دينار أردني ، وفي المتوسطة 12,622 دينار ، وفي الصغيرة 11,091 دينار .

9- يفتقر القطاع الصناعي في محافظة جنين إلى الروابط الأمامية والخلفية ، وهذا يعود إلى طبيعة الصناعات ذات الصلة الاستهلاكية ، وإلى فقر المحافظة بالمواد الخام الأولية والوسيلة التي تدخل في الصناعة واعتماد المحافظة على الاستيراد من إسرائيل .

10- كشفت الدراسة عن وجود طاقة إنتاجية عاطلة بسبب الواقع الاقتصادي الذي تعيشه المحافظة ، وفترات الإغلاق الطويلة ، وضيق السوق في الضفة الغربية ، ومنافسة الصناعات الإسرائيلية للصناعات المحلية ، وعدم سماح سلطات الاحتلال العسكري الإسرائيلي بحرية التصدير إلى الخارج ، بالإضافة إلى قلة رأس المال المستثمر وقدم الآلات المستخدمة في الصناعة فقد تبين من الدراسة أن المصانع التي تعمل بأقل من 60% من طاقتها الإنتاجية شكلت 56% من مجموع المصانع في المحافظة.

11- أظهرت الدراسة أن هناك ارتباطاً قوياً بين الاقتصاد الإسرائيلي والصناعة في محافظة جنين ، حيث أن الإنتاج الصناعي في المحافظة يتأثر بسياسة الإغلاق التي تتبعها السلطات العسكرية الإسرائيلية ، فعند إغلاق الحدود يتوقف استيراد المواد الأولية اللازمة للصناعة، وبالتالي تتوقف الصناعة، وتتأثر الأيدي العاملة كما يتأثر المستثمرون .

وسياسة الإغلاق أحد العوامل الرئيسة التي تؤدي إلى خفض الطاقة الإنتاجية في المصانع، وتبين من الدراسة أن 88.6% من المستثمرين يتأثرون بالإغلاق ، وكان نقص المواد الخام من أهم الأمور التي تؤثر على المصانع في حال الإغلاق واحتل تأثيرها 19.7% من مجموع المؤثرات بالإضافة إلى قلة التسويق وارتفاع أسعار المواد الخام وغيرها من التأثيرات السلبية .

12- كما تبين من الدراسة أن العناصر الشابة هي العناصر المسيطرة على العاملين في القطاع الصناعي وقد شكل العاملون الذين تقل أعمارهم عن 30 عاماً ما نسبته 60.5% من مجموع القوى العاملة في القطاع الصناعي ، وهذا مؤشر إيجابي على إمكانية تطوير الصناعة في المحافظة بتوفر مثل هذه الأيدي العاملة الشابة .

13- تبين أن المستويات العلمية من المتخصصين فوق الثانوية العامة لا تشكل سوى نسبة ضئيلة من مجموع الأيدي العاملة 17.1% وهذا دليل على نقص الخبرة والكفاءة العلمية والفنية في القطاع الصناعي مما يعيق عملية تطوير هذا القطاع ، ولذا يجب العمل على إيجاد حل لمثل هذه المشكلة .

14- يعاني العاملون في القطاع الصناعي من طول فترة الدوام - عدد ساعات العمل - ومن تدني الرواتب التي يحصل عليها هؤلاء العاملون فقد بلغ المتوسط الشهري للراتب لدى العاملين في جميع القطاعات 292 دينار أردني ، في الوقت الذي يعيل بعض العمال أسراً متوسط عدد أفرادها 4 أفراد، في الوقت الذي يبلغ فيه متوسط الإنفاق على الأسرة بمتوسط 7 أفراد 573 دينار أردني شهرياً في محافظات شمال الضفة . وهذا يستدعي من الجهات المسؤولة دراسة الموضوع ووضع الحلول لمشكلة تدني رواتب العاملين في القطاع الصناعي .

15- أظهرت الدراسة أن القطاع الزراعي يشكل عنصراً هاماً من عناصر الثروة الاقتصادية في المحافظة ، حيث شكل مجموع الأراضي المزروعة في المحافظة حوالي 398385 دونماً تنتج حوالي 120843 طناً من المنتجات الزراعية المختلفة . وهذا القطاع يمكن أن يشكل ركيزة أساسية من ركائز وجود قطاع صناعي معتمداً على القطاع الزراعي في المحافظة .

16- أظهرت الدراسة أن هناك مجموعة من المقومات الطبيعية والبشرية التي يمكن الاعتماد عليها في تأسيس مناطق صناعية ناجحة في المحافظة كمنطقة مشتركة بين فلسطين وإسرائيل ، أو كمنطقة وطنية بديلة في حال عدم قيام مشاريع مشتركة بين فلسطين وإسرائيل .

وبناءً على ما توصلت إليه الدراسة من نتائج يوصي الباحث بما يلي :

1- أن تعمل الجهات المسؤولة في السلطة الوطنية الفلسطينية والمؤسسات الوطنية كالبلديات والمجالس القروية على إعادة تشييد البنى الأساسية كالطرق ، ووسائل المواصلات ، والمجاري ، والمياه ، والكهرباء سواء كانت لخدمة الإنتاج ، أو من أجل خدمة السكان كدعم مشاريع الإسكان والتوسع في إنشاء المدارس وإقامة العيادات الصحية .

2- بما أن محافظة جنين تعتمد بالدرجة الأولى في حياتها الإقتصادية على القطاع الزراعي ، فعلى الجهات المسؤولة في السلطة الوطنية إيلاء القطاع الزراعي اهتماماً خاصاً والعمل على تطويره جنباً إلى جنب مع القطاع الصناعي لأن كلاً من القطاعين يكمل الآخر ، حيث يمكن العمل على تطوير قطاع صناعي ناجح معتمداً على المواد الخام الزراعية المتوفرة في المحافظة .

كذلك يوصي الباحث بأن تتضمن أية خطة مستقبلية لإنشاء صناعات في المحافظة برامج إنشاء الصناعات التالية المرتبطة بالقطاع الزراعي :

أ- إنشاء مصانع كيماوية لإنتاج الأدوية لمكافحة الآفات الزراعية .

ب- إنشاء مصانع للأسمدة .

ج- إنشاء مصانع تعليب للخضار والفواكه .

د- العمل على توسيع وتطوير مصانع البلاستيك القائمة في المحافظة .

هـ- العمل على الاستفادة من معاصر الزيتون والتي يتعطل الإنتاج فيها لفترة طويلة من السنة أو حتى لسنوات في حال عدم جودة المحصول ، وفتح خطوط إنتاج جديدة في تلك المعاصر للاستفادة من الطاقة المعطلة في تلك المعاصر .

3- أن تعمل السلطة الوطنية ممثلة بوزارة الصناعة ، ووزارة العمل بالتعاون مع أصحاب المنشآت الصناعية والمؤسسات الوطنية المهتمة بالقطاع الصناعي على عقد دورات لأصحاب المنشآت الصناعية للعمل على تطوير القطاع الصناعي ، والعمل على عقد دورات تدريبية للعاملين في هذا القطاع لرفع مستواهم العملي مما يعمل على تطوير الإنتاج في القطاع الصناعي .

4- أن تعمل الجهات المسؤولة على تأسيس معاهد تقنية عالية للتدريب المهني والتي بدورها تعمل على تخريج الأيدي العاملة الفنية والخبرة في العمل الصناعي ، وأن تقوم هذه المعاهد بعقد دورات لتأهيل العاملين في حقل الصناعة والعمل على رفع كفاءتهم الفنية لدفع عملية الإنتاج . كما ينبغي على الجامعات الفلسطينية أن تقوم بدراسة حاجة المجتمع الفلسطيني من التخصصات التكنولوجية الحديثة وحاجة القطاع الصناعي في الضفة الغربية لمثل هذه التخصصات وأن تعمل على فتح كليات متخصصة في هذا المجال تخدم المجتمع الفلسطيني والقطاع الصناعي فيه .

5- يعاني أصحاب المنشآت الصناعية من استنزاف جزء كبير من رأس المال المستثمر كنفقات لثمن الأرض وتأسيس البنية التحتية للمصنع قبل بدء الإنتاج الحقيقي ، لذا يوصي الباحث أن تعمل السلطة الوطنية أو مؤسسات الحكم المحلي على توفير قطع أراضي مخصصة لإقامة مشاريع صناعية عليها بأسعار معقولة توفيراً لرأس المال المستثمر الذي يمكن توجيهه لشراء الآلات الحديثة .

6- على السلطة الوطنية بعد أن استلمت زمام الأمور في الضفة الغربية أن تتدخل لتوجيه الفائض من المدخرات المحلية وتشجيعها على الاستثمار الصناعي بضمان رأس المال وضمان نسبة معقولة من الأرباح للمساهمين ، والعمل على إعفاء المصانع الجديدة من الضرائب الجمركية ، والإعفاء من ضريبة الدخل لفترة معينة . والعمل على تسهيل الاستيراد وخاصة استيراد المواد الخام والآلات اللازمة للصناعة ، ولا يتم ذلك إلا إذا كان للسلطة معايير خاصة لا تتدخل فيها السلطات العسكرية الإسرائيلية .

7- بناءً على ما يسببه الإغلاق من مشاكل للقطاع الصناعي على مستوى المواد الخام أو الأسواق ، يوصي الباحث أن تعمل السلطة الوطنية على إيجاد أسواق خارجية للمنتجات الصناعية ، وعلى أصحاب المنشآت الصناعية العمل على تطوير صناعة قادرة على التصدير إلى الخارج ، والتوسع في الصناعات التي تستوعب أعداداً عمالية كبيرة للاستفادة من الأجور المتدنية وتوفر اليد العاملة في المحافظة .

8- على السلطة الوطنية العمل على إنشاء مؤسسات الإقراض الصناعي التي تعمل على منح الشركات الصناعية - وخاصة الصناعات الصغيرة - القروض والمساعدات المالية وإنشاء البنوك الصناعية التي تقوم بمد الصناعة بالأموال والخبرات الفنية . كما ينبغي على السلطة أن تعمل على تكوين قطاع عام Publisector يساهم في الصناعة ، أو تعمل على قيام قطاع مختلط Mixed sector تساهم فيه السلطة مع أصحاب رؤوس الأموال المحليين في إنشاء مصانع جديدة .

9- أن تعمل الجهات المسؤولة على توجيه الصناعة للمناطق الريفية للعمل على تطويرها وإنعاشها ، حيث أن قيام مؤسسة صناعية في منطقة ريفية سيتبعها تأسيس بنية تحتية تعمل على توفير الشوارع ، والماء ، والكهرباء ، مما يعمل على تشغيل الأيدي العاملة ويعمل على الحد من هجرة أبناء الريف إلى المدينة ، ويعمل على رفع مستواهم مادياً وإجتماعياً . هذا بالإضافة إلى أن أجرة العامل في الريف أقل منها في المدينة ، فصاحب المنشأة الصناعية يستفيد من رخص الأيدي العاملة في تقليل كلفة الإنتاج والمواطن يكسب العمل بالقرب من مكان سكنه .

10- يوصي الباحث بأن تقوم المؤسسات الوطنية المهتمة بالقطاع الصناعي بالعمل على إعداد تخطيط صناعي مستقبلي في الضفة الغربية وأن تكون هناك دراسات على إقامة صناعات متخصصة على مستوى المحافظات ، وأن تكون الخطط محددة بسنوات تنفيذ معينة ، كأن تكون هناك خطة خماسية أو سبوعية ... الخ للعمل على النهوض بالصناعة وتطويرها .

وعلى المخططين مراعاة الأمور التالية عند إعداد التخطيط الصناعي :

أ- أن تعتمد الصناعات المقترحة في خطة التنمية الصناعية على الخامات المحلية المتوفرة سواء كانت زراعية ، أو حيوانية ، أو معدنية ، مما يضمن لها الحصول على الخامات بأسعار معقولة.

ب- أن تبدأ هذه المؤسسات بالتخطيط للصناعات البسيطة التي لا تحتاج إلى خبرات فنية عالية أو رؤوس أموال ضخمة .

ج- أن تبدأ بالصناعات التي تحتاجها الأسواق المحلية لتضمن سوقاً لتصريف هذه المنتجات .

د- تحديد الأماكن التي يمكن إنشاء المؤسسات الصناعية الجديدة فيها . وفي هذا المجال فقد قام الباحث بدراسة خمسة مناطق صناعية مقترحة في المحافظة منها مناطق حدودية مشتركة بين إسرائيل وفلسطين ، ومنها مناطق كبائل وطنية في حال عدم قيام مشاريع حدودية مشتركة . ويوصي الباحث أن تقوم الجهات المعنية بتطوير القطاع الصناعي باختيار الأفضل من هذه المناطق ، والعمل على إنشاء منطقة صناعية تعمل على خدمة اقتصاد محافظة جنين والاقتصاد الوطني الفلسطيني .

هـ- التخطيط للسيطرة على استعمالات الأرض Landuse حيث يمكن للسلطة تحديد المناطق التي يمكن تطوير الصناعة فيها مع المحافظة على الأراضي الزراعية والعمل على الحد من تلوث البيئة .

11- يوصي الباحث بضرورة دراسة السوق قبل القيام بإنشاء صناعات جديدة لتضمن هذه الصناعات عملية تسويق لمنتجاتها وتخلص من عملية المنافسة ، وتتغلب على مشكلة ضيق السوق المحلي .

12- يوصي الباحث بضرورة الاستفادة من بعض المخلفات الصناعية التي تعمل على تلوث البيئة والتي يتسبب إلّاؤها في مجاري الأودية أو في الأراضي الزراعية إلى مشاكل عديدة كتخريب الأراضي الزراعية ، وتلويث المياه الجوفية . والعمل على الاستفادة من هذه المخلفات بإنشاء مجمعات لمكبات النفايات والعمل على تحليلها والاستفادة من مخلفاتها كسماد الأرض . أو إقامة مصانع للاستفادة من هذه المخلفات ، كإنشاء مصنع لصهر مخلفات المحادد والاستفادة منها ، أو إقامة مصنع للاستفادة من - مادة الروبة أو ما يسمى بالكمخة - المتخلفة من مناشير الحجر حيث يمكن الاستفادة منها في صناعة الدهانات ، والأسمدة ، والكلس ، وغيرها .

مراجع البحث العربية :

- 1- شريف ، إبراهيم ، أحمد حبيب رسول ، نعمان دهش ، (1981) ، جغرافية الصناعة ، بغداد .
- 2- هوفر ، إدجار ، ترجمة عيسى غوراني ، (بدون تاريخ) ، النظرية المكانية في اختيار المكان المناسب للنشاط الاقتصادي ، دار الأفاق الجديدة ، بيروت.
- 3- اسحق جاد وحميدي ، محمد سعيد ، (1993)، مدخل إلى البيئة الفلسطينية، مؤسسة أمزيان، القدس.
- 4- صالح .حسن عبد القادر ، (1985) ، مدخل إلى جغرافية الصناعة - الطبعة الأولى، - عمان دار الشروق للنشر والتوزيع .
- 5- عبد المقصود ، زين الدين، (1981)، البيئة والإنسان علاقات ومشكلات ، منشأة معارف، الإسكندرية.
- 6- طه. صبريه علي محمد ، (1993) ، الصناعة في قطاع غزة - دراسة جغرافية - رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الأردنية ، عمان .
- 7- فضيل ، عبد خليل ، أحمد حبيب رسول ، (1984)، جغرافية العراق الصناعية، الجمهورية العراقية ، وزارة التعليم العالي .
- 8- أبو شكر عبد الفتاح ، سمير عبد الله صالح ، عاطف علاونة ، (1991)، التصنيع في الضفة الغربية نابلس ، مركز التوثيق والمخطوطات والنشر .
- 9- السلطان ، عبد الغني جميل ، (1985) ، الجو عناصره وتقلباته ، الجمهورية العراقية ، منشورات وزارة الثقافة والإعلام العراقية .
- 10- عبد الرزاق ، عمر ، (1991) ، المسح الصناعي للأراضي الفلسطينية المحتلة ، رام الله ، مركز الدراسات العمالية ، المواصفات العامة .
- 11- ابو عيانه ، فتحي محمد ، (1984) ، الجغرافيا الاقتصادية ، بيروت ، دار النهضة العربية .
- 12- عبد الفتاح ، كمال جبر ، (1964) ، مدينة جنين دراسة إقليمية ، دمشق .
- 13- أبو الرب ، محمود (1990) ، صناعة الأدوات الزراعية في فلسطين .
- 14- السماك ، محمد أزهر سعيد ، عباس علي التميمي ، (1987)، أسس جغرافية الصناعة، الموصل.

- 15- السماك ، محمد أزهر سعيد ، عبد العزيز مصطفى عبد الكريم ، طاهر جاسم التميمي ،
(1984) ، أساسيات الاقتصاد الصناعي ، جامعة الموصل .
- 16- الزوكه ، محمد خميس ، (1988)، جغرافية المعادن والصناعة، الإسكندرية، دار المعارف
الجامعية.
- 17- اشتيه ، محمد سليم ، وحمد علي خليل ، (1995) ، حماية البيئة الفلسطينية ، نابلس ، مركز
الحاسوب العربي .
- 18- الديب ، محمد محمود إبراهيم ، (1977)، الجغرافيا الاقتصادية، الطبعة الأولى، مكتبة الانجلو
المصرية .
- 19- مسعد ، محمود فرحان (1992) ، الصناعة في منخفض البقعة ، رسالة ماجستير غير منشورة ،
الجامعة الأردنية ، عمان .
- 20- مراد أبو الهيجا ، وسامي فطيمه (1996) ، الوضع الاقتصادي في محافظة جنين ، الغرفة
التجارية الصناعية والزراعية في جنين .
- 21- الدباغ ، مصطفى مراد - موسوعة بلادنا فلسطين ، الجزء الثالث ، القسم الثاني ، دار الهدى ،
كفر قرع ، فلسطين .
- 22- برهم ، نسيم فارس ، (1995) ، تصنيع مدينة العقبة ، الجامعة الأردنية ، عمان .
- 23- الموسوعة الفلسطينية، (1984) ، إصدار هيئة الموسوعة الفلسطينية ، الطبعة الأولى ، المجلد
الثاني ، دمشق .
- 24- المركز الجغرافي الفلسطيني ، (1997) ، الرام ، فلسطين .
- 25- دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية ، (تشرين أول 1996) ، المسح الصناعي - نتائج أساسيه
1994 التقرير الأول ، رام الله ، فلسطين .
- 26- دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، (1996) ، مسح القوى العاملة - نتائج أساسيه - أيار 1996،
رام الله ، فلسطين .
- 27- دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، (أيار 1997) ، الإحصاءات الزراعية -1993،1994 .

- 28- دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، (كانون أول 1995)، مسح محتويات الرواتب والأجور وساعات العمل، 1994 النتائج الأساسية، رام الله، فلسطين.
- 29- دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، (كانون أول 1996)، المسح الصناعي 1994، نتائج أساسيه، التقرير الثاني، نتائج المحافظات، رام الله، فلسطين.
- 30- دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، (كانون أول 1996)، سلسلة التصنيفات القياسية (رقم 1)، التصنيف السلعي الموحد للضفة الغربية وقطاع غزة، حسب التصنيف الصناعي الدولي لجميع الأنشطة الاقتصادية، الطبعة الثانية، رام الله، فلسطين.
- 31- دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، (1997)، مسح إنفاق واستهلاك الأسرة 1995، 1996، مستويات المعيشة في الأراضي الفلسطينية، التقرير السنوي (تشرين 1995، أيلول 1996) كانون ثاني، رام الله، فلسطين.
- 32- دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، مسح معاصر الزيتون، (1996)، المؤتمر الصحفي حول نتائج مسح معاصر الزيتون، 1997/4/8.
- 33- منشورات وزارة الداخلية، (1995)، مكتب جنين.
- 34- معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني - ماس- القدرة التنافسية للصناعة الفلسطينية مقارنة للصناعة الأردنية، رام الله، كانون ثاني، 1996.
- 35- معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني - ماس- مداخلات في السياسة الاقتصادية، رام الله، فلسطين، الإصدار 13 / 1997.
- 36- مقابلات الباحث الشخصية مع أصحاب المنشآت الصناعية، 1997.
- 37- بلدية جنين، (1997)، سجلات قسم الحرف والصناعة.
- 38- بلدية جنين، (1997)، قسم الهندسة.
- 39- بلدية جنين، (1997)، سجلات قسم الكهرباء.
- 40- بلدية قباطية، (1997)، سجلات قسم الحرف والصناعات.
- 41- بلدية قباطية، (1997)، قسم الهندسة.
- 42- بلدية اليامون، (1997)، سجلات قسم الحرف والصناعات.
- 43- بلدية اليامون، (1997)، قسم الهندسة.

مصادر البحث الأجنبية

- 1- Bahiri S. (1987) Industrialization in the West Bank and Gaza. Westview Press
.Frederick A. Praeger . Publisher . 5500 . Celtral Avenue . Boulder Colorado. 80301 .
- 2- Benvenisti M. With Ziad A. Z. and Danny R. (1986). The West Bank Hand book .
Apolitical Lexicon . The Jerusalem Post .POP . Jerusalem. 91000. Israel ..
- 3- Benvenisti M. (1986) . Report. Demographic . Economic . Legal . Social . and
Political developments in the west Bank . The Jerusalem Post P.O.B.81 Jerusalem and
West view Press .Boulder Colorado .
- 4- Pacione M. (1985). Progress in Industrial Geography . Typest by Leaper & Gard
Ltd. Bristol , England .
- 5-Roy .S. M.(1986) . The Gaza Stirp Survey A Demographic . Economic .Soical . and
legal survey . West view Press .Frederick A. Prager. Publisher . 5500 Central Avenue
Boulder Colorado 80301.
- 6- Smith D. M. (1971) . An Economic Geography Analysis . John Wily & Sons - Inc.
NewYork .
- 7- Statistical Abstract of Israel .1988 . No : 39 Central Bureau of Statistics .

ملحق الجداول:**الملحق : جدول رقم (1/3) .**

تطور الصناعة في مدينة جنين من سنة 1964 حتى سنة 1996 وحيث النوع وعددها .

الرقم	نوع الصناعة/ السنوات / العدد .	64	67	70	75	80	85	90	96
1-	صناعات معدنية / محادد والمنيوم	10	15	12	21	38	33	-	25
2-	مخابز	14	13	13	12	11	10	-	11
3-	ملابس جاهزة / خياطة .	23	24	30	34	39	34	-	48
4-	مطاحن حبوب	2	1	3	2	3	1	-	3
5-	معامل البلاط والمزايكو والطوب	2	2	3	3	4	7	-	6
6-	كسارات حجارة	3	2	1	-	-	-	-	-
7-	مناجر/ صناعات خشبية	5	-	21	31	30	32	-	20
8-	معمل تلج وأسكيو	2	2	2	2	2	-	-	-
9-	مطاحن ملح	2	2	-	-	-	-	-	-
10-	مطابع	-	-	-	1	3	4	-	14
11-	الأعلاف	-	-	-	-	-	1	-	2
12-	مصانع بلاستيك زراعي وأكياس نابلون	-	-	-	-	1	1	-	2
13-	مصانع نسيج	1	1	-	-	-	-	-	-
14-	حمامات شمسية .	-	-	-	-	-	1	-	3
15-	باطون جاهز .	-	-	-	-	-	1	-	3
16-	صناعة الآلات والمحاريث الزراعية	-	-	-	-	-	1	-	1
17-	صناعة اسطوانات الغاز	-	-	-	-	-	-	-	1
18-	صناعة الأكسجين الطبي والعادي	-	-	-	-	-	-	-	1
19-	الصناعات البلاستيكية .	-	-	-	-	-	-	-	2
20-	صناعة الثلجات .	-	-	-	-	-	-	-	2
	المجموع .	64	62	85	95	131	126	-	144

المصدر: سجلات بلدية جنين ، الحرف والصناعات ، 97 - الحرف والصناعات الحاصلة على ترخيص من البلدية .

الملحق : جدول رقم (3/4) .

توزيع الصناعات الصغيرة في المحافظة حسب عدد العمال ورأس المال المستثمر والإنتاج السنوي .

الرقم	نوع الصناعة	عدد المنشآت	النسبة %	عدد العمال	النسبة %	رأس المال المستثمر	النسبة %	الإنتاج السنوي	النسبة %
1-	الإشائية	15	11.5	45	16.3	513.000	16.7	1.191.000	32.54
2-	المخابز	6	4.6	18	6.5	87.000	2.8	154.000	4.2
3-	البلاستيك	1	0.76	4	1.4	100.000	3.25	344.000	6.4
4-	معاصر الزيتون	9	6.9	32	11.6	1.205.000	39.2	423.000	11.6
5-	التحف والبراويز	8	6.1	21	7.6	39.300	1.3	76.500	2.07
6-	المطابع	2	1.5	5	1.8	60.000	2.0	81.000	2.2
7-	الفحم النباتي	3	2.3	7	2.5	58.000	1.9	119.000	3.25
8-	الأثاث المنزلي	1	0.76	3	1.08	30.000	0.98	40.000	1.09
9-	الصناعات الخشبية	28	21.4	48	17.3	174.700	5.7	413.300	8.6
10-	المطاحن	4	3.0	5	1.8	40.000	1.3	46.600	1.25
11-	حدادة وألمنيوم	39	29.8	53	19.1	165.500	5.4	268.530	7.32
12-	صناعات معدنية	10	7.6	24	8.7	531.000	17.2	501.000	13.7
13-	كيماوية	1	0.76	2	0.72	50.000	1.6	60.000	1.6
14-	خباطة	3	2.3	8	2.9	6.200	0.2	21.500	0.57
15-	ثلاجات	1	0.76	2	0.72	12.600	0.39	20.000	0.55
	المجموع	131	100	277	100	3.072.300	100	3.660.430	100

المصدر : الدراسة الميدانية ، 1997 .

الملحق : جدول رقم (7/4) .

الإنتاج وإنتاجية العامل في فروع الصناعة الكبيرة والمتوسطة في محافظة جنين.

الصناعات المتوسطة من 5-9 عمال			الصناعات الكبيرة 10 عمال فأكثر				
رقم	نوع الصناعة	قيمة الإنتاج السنوي	عدد العاملين	إنتاجية العامل	قيمة الإنتاج السنوي	عدد العاملين	إنتاجية العامل
1-	باطون جاهز	4.500.000	47	95.744	-	-	-
2-	إثشائية غير معدنية	2.490.000	260	9576	1.865.000	131	14.236
3-	خياطة	2.809.000	343	8189	-	-	-
4-	الآلات والأدوات الزراعية	700.000	30	23.333	-	-	-
5-	اسطوانات الغاز	500.000	20	25.000	-	-	-
6-	غاز الأوكسجين	500.000	10	50.000	-	-	-
7-	الأعلاف	500.000	22	22.727	-	-	-
8-	المخابز	-	-	-	900.000	13	69.230
9-	البلاستيك	-	-	-	500.000	7	71.428
10-	معاصر الزيتون	-	-	-	110.000	15	7.333
11-	نحف	-	-	-	12.000	5	2.400
12-	مطابع	-	-	-	150.000	6	25.000
13-	فحم نباتي	-	-	-	150.000	6	25.000
14-	مواد غذائية	-	-	-	25.000	5	5.000
15-	أثاث منزلي	-	-	-	150.000	5	30.000
16-	مناجر	-	-	-	30.000	5	6.000
17-	مطاحن حبوب	-	-	-	350.000	6	58.333
	المجموع	11.999.000	732	15.982 المعدل	4.242.000	204	20.794 المعدل

المصدر : الدراسة الميدانية ، 1997 .

الملحق : جدول رقم (8/4) .

إنتاجية رأس المال في الصناعات الكبيرة والمتوسطة .

الصناعات المتوسطة من 5-9 عمال				الصناعات الكبيرة 10 عمال فأكثر					
إنتاجية رأس المال	الإنتاج السنوي	رأس المال للمستثمر	عدد العمال	إنتاجية رأس المال	الإنتاج السنوي	رأس المال للمستثمر	عدد العمال	نوع الصناعة	الرقم
-	-	-	-	1.29	4.500.000	3.500.000	47	باطون جاهز	1-
2	1.865.000	946.000	131	1.6	2.490.000	1.529.000	260	إنشائية غير معدنية	2-
-	-	-	-	1.6	2.809.000	1.759.500	343	خياطة	3-
-	-	-	-	0.23	700.000	3.000.000	30	الآلات والأدوات الزراعية	4-
-	-	-	-	0.71	500.000	700.000	20	اسطوانات الغاز	5-
-	-	-	-	0.5	500.000	1.000.000	10	غاز الأوكسجين	6-
-	-	-	-	2.5	500.000	200.000	22	الأعلاف	7-
1.4	900.000	635.000	13	-	-	-	-	المخابز	8-
1.7	500.000	300.000	7	-	-	-	-	البلاستيك	9-
0.92	110.000	120.000	15	-	-	-	-	معاصر الزيتون	10-
3	12.000	4000	5	-	-	-	-	تحف	11-
1.25	150.000	120.000	6	-	-	-	-	مطابع	12-
1.5	150.000	100.000	6	-	-	-	-	فحم نباتي	13-
5	25.000	5000	5	-	-	-	-	مواد غذائية	14-
1.2	150.000	125.000	5	-	-	-	-	أثاث منزلي	15-
1.5	30.000	20.000	5	-	-	-	-	مناجر	16-
1.75	350.000	200.000	6	-	-	-	-	مطاحن حبوب	17-
1.7 المعدل	4.242.000	2.575.000	204	1.3 المعدل	11.999.000	11.688.500	732	المجموع	

المصدر : الدراسة الميدانية ، 1997 .

الملحق : جدول رقم (9/4) .

إنتاجية الأجور في الصناعات الكبيرة والمتوسطة على مستوى المحافظة .

الصناعات المتوسطة من 5-9 عمال				الصناعات الكبيرة 10 عمال فأكثر					
الرقم	نوع الصناعة	عدد العاملين	قيمة الإنتاج السنوي	حملة الأجور	إنتاجية الأجور	عدد العمال	قيمة الإنتاج السنوي	حملة الأجور	إنتاجية الأجور
1-	باطون جاهز	47	4.500.000	233.496	19.3	-	-	-	-
2-	إشائية	260	2.490.000	1.029.600	2.4	131	1.865.000	518.760	3.6
3-	خياطة	343	2.809.000	917.868	3.06	-	-	-	-
4-	الأدوات الزراعية	30	700.000	114.120	6.1	-	-	-	-
5-	اسطوانات الغاز	20	500.000	72.000	6.9	-	-	-	-
6-	غاز الأوكسجين	10	500.000	31.200	16	-	-	-	-
7-	الأعلاف	22	500.000	76.824	6.5	-	-	-	-
8-	المخابز	-	-	-	-	13	900.000	45.864	19.62
9-	البلاستيك	-	-	-	-	7	500.000	18.900	26.5
10-	معاصر الزيتون	-	-	-	-	15	110.000	10.560	10.4
11-	نحف	-	-	-	-	5	12.000	6600	1.8
12-	مطابع	-	-	-	-	6	150.000	15.120	9.9
13-	فحم نباتي	-	-	-	-	6	150.000	21.456	7
14-	مواد غذائية	-	-	-	-	5	25.000	12.600	2
15-	أثاث منزلي	-	-	-	-	5	150.000	17.400	8.6
16-	مناجر	-	-	-	-	5	30.000	14.880	2
17-	مطاحن حبوب	-	-	-	-	6	350.000	18.720	18.7
	المجموع	732	11.999.000	2.497.932	4.8 المعدل	204	4.242.000	700.860	6 المعدل

المصدر : الدراسة الميدانية ، 1997 .

الملحق : جدول رقم (10/4) .

كلفة فرصة العمل الواحدة في المصانع الكبيرة والمتوسطة في محافظة جنين .

الصناعات المتوسطة من 5-9 عمال			الصناعات الكبيرة 10 عمال فأكثر				
الرقم	نوع الصناعة	عدد العاملين	رأس المال المستثمر	كلفة فرصة العمل الواحدة	عدد العاملين	رأس المال المستثمر	كلفة فرصة العمل الواحدة
1-	باطون جاهز	47	3.500.000	74.468	-	-	-
2-	إشائية	260	1.529.000	5.880	131	946.000	7.221
3-	خياطة	343	1.759.500	5.129	-	-	-
4-	أدوات زراعية	30	3.000.000	100.000	-	-	-
5-	اسطوانات غاز	20	700.000	35.000	-	-	-
6-	أكسجين	10	1.000.000	100.000	-	-	-
7-	أعلاف	22	200.000	9.090	-	-	-
8-	مخابز	-	-	-	13	635.000	48.846
9-	بلاستيك	-	-	-	7	300.000	42.857
10-	معاصر زيتون	-	-	-	15	120.000	8.000
11-	تحف	-	-	-	5	4000	800
12-	مطابع	-	-	-	6	120.000	20.000
13-	فحم نباتي	-	-	-	6	100.000	16.666
14-	مواد غذائية	-	-	-	5	5000	1000
15-	أثاث منزلي	-	-	-	5	125.000	25.000
16-	مناجر	-	-	-	5	20.000	4.000
17-	مطاحن حبوب	-	-	-	6	200.000	33.333
	المجموع	732	11.688.500	15.967	204	2.575.000	12.622

الدراسة الميدانية ، 1997 .

الملحق : جدول رقم (11/4) .

يبين إنتاجية العامل في المصانع الصغيرة في محافظة جنين :

الرقم	نوع الصناعة	عدد العمال	قيمة الإنتاج السنوي	إنتاجية للعامل السنوي
-1	إشباتية	45	1.191.000	26.466
-2	مخابز	18	154.000	8.555
-3	بلاستيك	4	344.000	86.000
-4	معاصر زيتون	32	423.000	13.218
-5	نحف	21	76.500	3.642
-6	مطابع	5	81.000	16.200
-7	فحم نباتي	7	119.000	17.000
-8	أثاث منزلي	3	40.000	13.333
-9	خشبية - مناجر -	48	314.300	6.547
-10	مطاحن حبوب	5	46.600	9.320
-11	محادد وألمنيوم	53	268.530	5.066
-12	معدنية	24	501.000	20.875
-13	كيمياوية	2	60.000	30.000
-14	ثلاجات	2	20.000	10.000
-15	خياطة	8	21.500	2.678
	المجموع	277	3.660.430	13.214

المصدر : الدراسة الميدانية ، 1997 .

الملحق : جدول رقم (12/4) .

إنتاجية رأس المال والأجور وكلفة فرصة العمل الواحدة في الصناعات الصغيرة .

الرقم	نوع الصناعة	عدد العمال	رأس المال المستثمر بالدينار	قيمة الإنتاج السنوي بالدينار	إنتاجية رأس المال	جملة الأجور	إنتاجية الأجور	كلفة فرصة العمل الواحدة
1-	إشائية	45	513.000	1.191.000	2.32	178.200	6.7	11.400
2-	مخابز	18	87.000	154.000	1.8	63.504	2.4	4.833
3-	بلاستيك	4	100.000	344.000	3.44	10.800	31.9	25.000
4-	معاصر زيتون	32	1.205.000	423.000	0.35	22.528	18.7	37.656
5-	تحف	21	39.300	76.500	1.95	27.720	2.8	1.871
6-	مطابع	5	60.000	81.000	1.35	12.600	6.4	12.000
7-	فحم نباتي	7	58.000	119.000	2.05	25.032	4.8	8.285
8-	أثاث منزلي	3	30.000	40.000	1.3	10.440	3.8	10.000
9-	خشبية - مناجر-	48	174.700	314.300	1.8	142.848	2.2	3.639
10-	مطاحن حبوب	5	40.000	46.600	1.2	15.600	3	8.000
11-	محادد والمنيوم	53	165.500	268.530	1.6	173.628	1.6	3.122
12-	معدنية	24	531.000	501.000	0.94	83.520	6	22.125
13-	كيمياوية	2	50.000	60.000	1.2	4.800	12.5	25.000
14-	ثلاجات	2	12.600	20.000	1.6	4.800	4.2	6.300
15-	خياطة	8	6.200	21.500	3.47	17.280	1.2	775
	المجموع	277	3.072.300	3.660.430	1.2 المعدل	793.300	4.6 المعدل	11091 المعدل

المصدر : الدراسة الميدانية ، 1997 .

بسم الله الرحمن الرحيم

معلومات عامة عن المصانع في محافظة جنين . الملحق رقم (1)

سنة التأسيس	المجموع	عدد المهندسين	عدد الإداريين	عدد الفنيين	عدد العمال	اسم صاحب المصنع	نوع الصناعة	اسم المصنع	الرقم
									-1
									-2
									-3
									-4
									-5
									-6
									-7
									-8
									-9
									-10
									-11
									-12
									-13
									-14
									-16
									-17
									-18
									-19

توزيع الصناعات في محافظة جنين حسب نوع الصناعة وعدد العمال .

[illegible]

ملحق رقم (3)**إستبانة خاصة بصاحب المنشأة الصناعية : رقم الإستبانة —**

عنوان المنشأة الصناعية : _____

س1: مكان الولادة : _____

س2: عمر صاحب المنشأة عندما بدأ يعمل في الصناعة : _____

س3: مكان الإقامة الحالي : _____

س4: مكان الإقامة السابق : _____

س5: عدد سنوات الدراسة : _____

س6: طبيعة العمل الذي تقوم به في المصنع ؟ _____

س7: سبب اختيارك للعمل في القطاع الصناعي:

1- الوراثة 3- الربح 5- أسباب أخرى أذكرها

2- التعليم 4- عمل حر وظروف مريحة _____

س8: إذا كنت تتقاضى راتباً من المصنع فما هو راتبك الشهري ؟ _____

س9: هل تملك مصانع أخرى ؟ إذا كانت الإجابة بنعم أذكرها ؟ _____

س10: هل سبق وأن عملت في هذا النوع من الصناعة ؟

1- نعم 2- لا

س11: إذا كانت الإجابة على السؤال السابق بنعم أين كان ذلك ؟ _____

س12: ما هي نسبة مساهمة دخلك من المصنع من مجموع دخلك السنوي ؟ _____

(استبانة خاصة بالمصنع)

رقم الاستبانة —

الاسم التجاري للمنشأة الصناعية — موقع المنشأة الصناعية —

س1 : متى تم تأسيس المنشأة الصناعية ؟ —

س2 : متى بدأ الإنتاج في المؤسسة الصناعية ؟ —

س3 : الكيان القانوني للمنشأة الصناعية ؟

1- ملكية فردية . 2- مساهمة خاصة . 3- مساهمة عامة . 4- استتجار .

س4 : ما هو عدد المالكين للمصنع ؟ —

س5 : ما هو نوع الإنتاج في المصنع ؟ —

س6 : عدد العمال الحالي في المصنع دائمون مؤقتون موسميون

أ - ذكور — — —

ب - إناث — — —

المجموع — — —

س7 : تصنيف العاملين في المصنع ؟ العدد العدد

1- إداريون — 5- عمال صيانة —

2- مهندسون — 6- عمال نظافة وحراسة —

3- عمال مهرة - فنيون - — 7- عمال غير مصنفين —

4- عمال عاديون — المجموع —

س8 : ما هي الزيادة التي طرأت على عدد العاملين في المصنع منذ تأسيسه ؟ —

س9 : ما هي طبيعة مراحل العمل التي يقوم بها المصنع ؟

1- تصنيع — 2- تصنيع وتجميع —

3- تصليح — 4- أخرى أذكرها —

س10: سبب اختيار موقع المنشأة الصناعية ؟

- 1- ملكية الأرض
- 2- القرب من السوق
- 3- القرب من سكن المستثمر
- 4- رخص اليد العاملة وتوفرها
- 5- وجود تجمع صناعي
- 6- القرب من طرق المواصلات
- 7- عوامل أخرى أذكرها —

س11: هل حصل تغيير في موقع المصنع ؟ 1- نعم 2- لا

أين كان المصنع سابقاً ؟ —

ما هي الأسباب التي أدت إلى نقله ؟ 1- — 2- —

س12: ما هو مصدر المواد الخام المستخدمة في المصنع ؟

- 1- الضفة الغربية .
- 2- غزة .
- 3- إسرائيل .
- 4- أخرى أذكرها —

س13 : نسبة المواد الخام المحلية (من الضفة وغزة) المستخدمة في المصنع ؟

% —

س14 : نسبة المواد الخام المستوردة (من إسرائيل أو الخارج) المستخدمة في المصنع ؟

% —

س15 : يتم استيراد المواد الخام عن طريق ؟

- 1- الموانئ والمطارات الإسرائيلية .
- 2- معابر نهر الأردن .
- 3- معبر رفح .
- 4- وسيط إسرائيلي .

س16 : في حالة حدوث مشكلة في المواد الخام أقوم ب :

- 1- تقليل الإنتاج
- 2- تقليل عدد العمال
- 3- أتوقف عن العمل لفترة معينة
- 4- بدائل أخرى أذكرها —

س17: هل إنتاج المصنع يعتمد عليه مصنع آخر ؟ 1- نعم 2- لا

- س18: ما هو حجم رأس المال المستثمر في المنشأة ؟ —
- س 19 : ما هو مصدر رأس المال ؟ 1- شخصي 2- من البنوك 3- قرض من الأقارب.
- س20: الآلات المستخدمة في المصنع : 1- مستعملة 2- جديدة.
- س21 : ما هي نسبة الطاقة الإنتاجية من المصنع بالنسبة للطاقة الإنتاجية الكاملة ؟
% —

- س22 : إذا كانت الطاقة الإنتاجية للمصنع متدنية ما هو سبب ذلك ؟
- 1- قلة التسويق 2- ضعف رأس المال 3- قلة المواد الخام
- 4- قلة الأيدي العاملة 5- إغلاق الحدود 6- كثرة الضرائب
- 7- عوامل أخرى أذكرها —

- س23 : مناطق تسويق إنتاج المصنع ؟
- 1- الضفة الغربية . 2- قطاع غزة . 3- إسرائيل.
- 4- الأردن . 5- دول أخرى أذكرها —

- س24 : هل تواجه مشكلة في التسويق ؟ 1- نعم 2- لا
- س25 : إذا كانت الإجابة على السؤال السابق بنعم فما هي هذه المشكلة ؟
- 1- بعد السوق 2- ضيق السوق
- 3- المنافسة مع المصانع الأخرى . 4- عوامل أخرى أذكرها —

- س26: هل تعاني من زيادة في تكلفة الإنتاج ؟ 1- نعم 2- لا
- س27 : إذا كانت الإجابة على السؤال السابق بنعم فما هو سبب هذه الزيادة ؟
- 1- ارتفاع أجور العمال 2- ارتفاع أسعار المواد الخام.
- 3- ارتفاع تكاليف النقل 4- السياسة الضريبية
- 5- عوامل أخرى أذكرها —

س28: هل يؤثر عليك إغلاق المعابر أو الحدود مع إسرائيل ؟ 1- نعم 2- لا

س29 : إذا كانت الإجابة على السؤال السابق بنعم ما هو نوع التأثير ؟ —

س30 : ما هو مدى توفر الخدمات الرئيسية من ماء وكهرباء ومجاري في المصنع ؟

1- متوفرة 2- متوفرة وغير كافية 3- غير متوفرة.

س31 : ما مدى تأثير المصنع على تلوث البيئة ؟

1- كبير جداً 2- كبير 3- متوسط 4- ليس له تأثير.

س32 : كيف تتخلص من مخلفات المصنع ؟

1- — 2- —

س33 : ما هي اقتراحاتك للتخلص من مخلفات الصناعة ؟

1- — 2- — 3- —

س34 : ما هو تأثير النواحي السياسية في المنطقة على الإنتاج ؟

1- ثبات 2- زيادة 3- نقصان 4- ليس لها تأثير.

س35: ما هي نسبة الزيادة أو النقصان في الإنتاج ؟ — %

س36 : ما هي انعكاسات فتح سوق العمل في إسرائيل على عدد العمال في المصنع ؟

1- تسرب عدد كبير من العمال 2- تسرب عدد قليل 3- لا تأثير.

س37: ما هي المشاكل التي تواجه المصنع ؟ 1- — 2- —

س38 : ما هي اقتراحاتك لتحسين وتطوير الإنتاج في المصنع ؟

1- — 3- —

2- —

س39 : ما هو حجم إنتاج المصنع السنوي بالدينار ؟ —

(استبانة خاصة بالعاملين)

- رقم الاستبانة _____ اسم المنشأة الصناعية التي يعمل بها —
- س1: الجنس : _____ س2: العمر : _____
- 1- ذكر 2- أنثى
- س3: مكان الإقامة الحالي : _____ س4: مكان الإقامة السابق : _____
- س5: عدد سنوات الدراسة : _____
- س6: هل تسافر يومياً من إقامتك إلى مكان عملك ؟ 1- نعم 2- لا .
- س7: ما هي وسيلة المواصلات التي تستخدمها ؟ _____
- س8: ما هي طبيعة عملك في المصنع ؟ 1- دائم 2- يومي 3- موسمي .
- س9: أعمل بأجر : 1- يومي 2- شهري 3- بدون أجر .
- س10: نوع العمل الذي تقوم به في المصنع ؟
- 1- مهندس 2- إداري 3- عامل إنتاج 4- عامل صيانة 5- عامل حراسة .
- س11: هل تتلقى دورات تدريبية في المصنع ؟ 1- نعم 2- لا
- س12: إذا كانت الإجابة على السؤال السابق بنعم ما نوع هذه الدورات ؟
- أذكرها _____
- س13: هل يقدم المصنع حوافز تشجيعية للعمال ؟ 1- نعم 2- لا
- س14: إذا كانت الإجابة على السؤال السابق بنعم أذكر هذه الحوافز
- _____
- س15: هل لك تأمين صحي في المصنع ؟ 1- نعم 2- لا .
- س16: ما هي المشاكل التي تواجهك في المصنع ؟
- 1- _____ 2- _____
- س17: الحالة الزوجية : 1- أعزب 2- متزوج 3- مطلق 4- أرمل .
- س18: عدد أفراد الأسرة ؟ _____
- س19: ما هو دخلك الشهري ؟ _____
- س20: كم يشكل دخلك من المصنع من جملة دخلك السنوي ؟ _____

(4) رقم

تكاليف البنية التحتية للمنطقة الصناعية المقترحة من قبل بلدية جنين
JENIN MUNICIPAL INDUSTRIAL COMPLEX
FOR SMALL ENTERPRISES
PHASE - 1
BILL OF QUANTITIES
MAIN SUMMARY

BILL NO.	ACTIVITY DESCRIPTION	TOTAL AMOUNT JD
1	EARTH WORK	158,530
2	CONCRETE AND STEEL WORKS	1,479,350
3	BLOCK WORKS	222,050
4	PLASTERING WORKS	399,492
5	TILING WORKS	385,070
6	METALLIC AND ALUMINUM WORKS	530,875
7	PAINTING	323,581
8	CARPENTRY WORKS	27,600
9	ROOFING, WATERPROOFING AND EXPANSION JOINT	112,215
10	TELEPHONE, ELECTRICAL MATERIALS & ELECTRICAL WORKS	374,614
11	STORM WATER DRAINAGE SYSTEM	128,232
12	WATER SUPPLY AND DISTRIBUTION SYSTEM	78,860
13	WASTE WATER NETWORK	77,860
14	ROADS CONSTRUCTION	1,141,350
15	MISCELLANEOUS	797,400
TOTAL AMOUNT IN JORDAIAN DINNAR		6,237,079
VALUE ADDED TAX (VAT) 17%		1,060,303
TOTAL COST		7,297,382